وعودٌ تتجسد.
إنجازاتٌ تتحقق.

التقرير السنوي 2025م

جدول المحتويات

شعار العام 2
لمحة سريعة 4

01

نظرة عامة

لمحة عن دراية المالية 8
مسيرتنا 10
أبرز محطات العام 12
الطرح العام الأولي في سطور 14
نطاق عملياتنا 16
التفاعل مع أصحاب المصلحة 18
مزايا الاستثمار 22
معلومات المساهمين 26

02

المراجعة الاستراتيجية

كلمة رئيس مجلس الإدارة 30
رسالة الرئيس التنفيذي 34
نموذج أعمالنا 38
استراتيجيتنا ومؤشرات الأداء الرئيسية 40
التقنية والابتكار 42
نظرة عامة على السوق 48
نظرة عامة على الأعمال 52
مراجعة الرئيس التنفيذي المالي 58
لمحة عامة عن الأداء المالي 62
الإفصاح عن إدارة المخاطر والرقابة الداخلية 68

03

الحوكمة المؤسسية

الحوكمة 74

شعار العام

وعودٌ تتجسد.
إنجازاتٌ تتحقق.

استهلت " شركة دراية المالية" عام 2025م بجملة واضحة من التعهدات لمساهميها وعملائها والجهات الرقابية وموظفيها، شملت الأداء المالي، ورفع جودة أُطر الحوكمة، وتوسيع قنوات الوصول إلى الخدمات الاستثمارية، وتطوير القدرات الابتكارية، ودعم سوق رأس المال في المملكة. وعلى مدار العام، حوّلت الشركة تلك التعهدات إلى إنجازات قابلة للقياس، مما وطّد ثقة المتعاملين بمنصتها وأثبت كفاءة نموذجها التشغيلي في بيئة تنافسية متغيّرة.

وفي عامٍ اتسم بتقلّبات الأسواق وتحولات هيكلية عميقة، حافظت "دراية المالية" على انضباطها الاستراتيجي وتوجّهها الاستباقي. ونفّذت الشركة أولوياتها بتركيز واتّساق، إذ وسّعت قدراتها في المنتجات الاستثمارية، وطوّرت بنيتها التحتية الرقمية، وأطلقت حلولاً جديدة تُيسّر مشاركة شرائح المستثمرين من الأفراد والمؤسسات على حدٍّ سواء. وقد عكس انتقالها بنجاح إلى شركة مدرجة في السوق المالية نضج إطارها الرقابي ورسوخ ثقة السوق في مسارها الاستراتيجي طويل الأجل.

وواصلت "دراية المالية" خلال العام الابتكار بمسؤولية مع الحفاظ على استقرارها التشغيلي. وتراوحت جهودها بين المساهمة في تطوير البنية التحتية للسوق المالية وتوسيع حلول الادخار والاستثمار الرقمية، مما أكّد قدرة الشركة على تنفيذ محاور خططها بكفاءة عالية وفي توافق تام مع التطورات التنظيمية والطموحات الأشمل لرؤية السعودية 2030. وقد رسّخ كل إنجاز حققته خلال العام مكانتها بوصفها منصة استثمارية رقمية موثوقة، تلتزم بتحقيق نموّ شامل وقيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة.

وفي المحصلة، نجحت "دراية المالية" خلال عام 2025م في تصديق القول بالفعل وتحويل الطموح إلى نتائج ملموسة. فقد أسهمت إجراءات الشركة خلال العام في تدعيم أركانها التشغيلية، وزيادة حضورها في السوق، وتوطيد ثقة أصحاب المصلحة بأدائها. ويعكس هذا التقدّم انضباطها التام في الوفاء بالتزاماتها، ووضوح رؤيتها الاستراتيجية، وتركيزها الدائم على صنع قيمة مستدامة تخدم مساهميها وعملاءها ومنظومة السوق المالية في المملكة.

لمحة سريعة

تعمل "دراية المالية" على تبسيط الاستثمار وتيسير بناء الثروة أمام شرائح واسعة من المستثمرين. وحقّقت الشركة منذ تأسيسها عام 2009م نمواً مطّرداً لتصبح منصة رقمية رائدة في أسواق رأس المال، تقدّم حلولاً متكاملة في الوساطة المالية وإدارة الأصول والثروات. وتستمدّ "دراية المالية" قوّتها من مجلس إدارة يتمتّع برؤية مستقبلية بقيادة مؤسّس الشركة، ومن فريق إداري تنفيذي ذي خبرة واسعة، ومنصات رقمية مملوكة صُمّمت لتقديم حلول استثمارية قادرة على مواكبة النمو والتوسّع وتلبّي احتياجات العملاء بكفاءة. وخلال عام 2025م، أنجزت الشركة طرحها العام الأوّلي في "تداول السعودية"، ورفعت إجمالي أصول العملاء إلى 56 مليار ﷼، وعزّزت ريادتها في نشاط الوساطة، وواصلت تحقيق نتائج مالية قويّة تعكس مرونة نموذج أعمالها وتنوّع مصادر إيراداتها.

أبرز الإنجازات التشغيلية

خدمات الوساطة المالية

- تصدُّر قائمة شركات الوساطة في المملكة العربية السعودية بقيمة تداولات بلغت نحو 447 مليار ﷼
- إطلاق "برنامج تحسين عوائد الأسهم "(SYEP) المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
- توفير تسهيلات تمويل الهامش للاكتتابات العامة

إدارة الأصول والثروات

- نموّ الأصول المُدارة إلى

22.5 مليار ﷼

(بزيادة 31% على أساس سنوي)

- توسيع محفظة صناديق الأسواق العامة والخاصة بإطلاق 9 صناديق جديدة
- إطلاق صناديق عقارية وائتمانية وتقنية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
- أُعيد إطلاق منصة "دراية سمارت" الرقمية لإدارة الثروات

إجمالي الإيرادات

934.5 مليون ﷼

إثراء المنصات الرقمية بحلول الذكاء الاصطناعي لتحسين تجربة العملاء

أبرز النتائج المالية

الربح التشغيلي

529 مليون ﷼

صافي الربح

400 مليون ﷼

صافي الربح الأساسي

532 مليون ﷺ

العائد على متوسط حقوق الملكية

%39

نسبة التوزيعات النقدية

%80

الجوائز وشهادات التقدير

- جائزة "أبرز وسيط لعام 2024م" من مجموعة تداول السعودية
- تصنيف "تقييم الجودة لمدير الاستثمار" MQ2 من موديز
- شهادة ISO/IEC 27001:2022 لنظام إدارة أمن المعلومات

01

نظرة عامة

لمحة عن دراية المالية	8
مسيرتنا	10
أبرز محطات العام	12
الطرح العام الأولي في سطور	14
نطاق عملياتنا	16
التفاعل مع أصحاب المصلحة	18
مزايا الاستثمار	22
معلومات المساهمين	26

لمحة عن دراية المالية

تعد "دراية المالية" المنصة الاستثمارية الرقمية المستقلة الرائدة في المملكة العربية السعودية، والملتزمة بتبسيط الاستثمار وتعزيز الثروة المالية لجميع المستثمرين.

وتسعى "دراية المالية" في رسالتها الجوهرية إلى تسهيل العملية الاستثمارية وتوسيع نطاق الوصول إلى فرص بناء الثروة لتشمل شريحة واسعة ومتنوعة من المستثمرين. وشهدت الشركة منذ تأسيسها في عام 2009م تطوراً نوعياً لتصبح مزوداً تقنياً متكاملاً لحلول الوساطة وإدارة الأصول والثروات، مدعومةً بقاعدة عملاء تشهد توسعاً متسارعاً، حيث تضاعف عدد حسابات العملاء بواقع 17 ضعفاً منذ عام 2016م.

تستند المكانة الفريدة التي تحظى بها "دراية المالية" إلى فهم عميق للأسواق المالية، ومجلس إدارة يتمتع برؤية استشرافية بقيادة مؤسس الشركة، يدعمه فريق إدارة تنفيذية متمرس يمتلك خبرات واسعة في أسواق رأس المال والاستثمار. وترتكز هذه المقومات القوية على بنية تحتية تقنية مملوكة ومصممة خصيصاً لدعم التوسع والمرونة وتقديم تجربة مستخدم رقمية عالية الجودة، فضلاً عن سجل حافل بالابتكار في المنتجات التي تستجيب لمتغيرات السوق واحتياجات العملاء المتطورة.

وتعمل "دراية المالية" في سوق كبيرة تشهد توسعاً مستمراً، مستفيدة من المعطيات الإيجابية للقطاع ومسيرة التحول الرقمي المتواصلة التي يشهدها القطاع المالي. ويقوم نموذج عمل الشركة على ركيزتين متكاملتين؛ إذ توفر منصة الوساطة الرقمية بوابة وصول موحدة إلى 46 سوقاً محلياً وإقليمياً ودولياً، مما يتيح للعملاء تداول مجموعة واسعة من الأدوات المالية تشمل الأسهم، ومنتجات الدخل الثابت، والمشتقات المالية. وفي الوقت ذاته، يواصل قطاع إدارة الأصول والثروات نموه المتسارع، حيث بلغت قيمة الأصول المدارة 22.5 مليار ﷼ كما في 31 ديسمبر 2025م، وتغطي هذه الأصول منتجات الأسواق العامة والخاصة بما يدعم تحقيق قيمة متنوعة ومستدامة على المدى الطويل.

الرؤية

تتمثل رؤية "دراية المالية" في أن تصبح المنشأة المالية الأكثر إثراءً، ذات المنتجات الأكثر ابتكاراً والخدمة الأكثر امتيازاً في المملكة العربية السعودية.

الرسالة

تكمن رسالة "دراية المالية" في أن تصبح الخيار الاستثماري الأول والأشمل، وذلك عن طريق توفير كافة الخيارات الاستثمارية بسهولة لتحقيق أهداف عملائها المستقبلية.

بلغت قيمة الأصول المدارة في قطاع الأصول والثروات

22.5 مليار ﷼

مسيرتنا

رحلة نمو عنوانها الابتكار والتوسع والريادة في السوق

ركائز الابتكار التي انطلقت منها "دراية المالية"

2009م

تأسيس "دراية المالية" كأول شركة وساطة تعتمد على أحدث التقنيات في المملكة العربية السعودية.

2011م

إطلاق "صندوق تمويل التداول بالريال السعودي" – أول صندوق ائتماني خاص من "دراية المالية".

2012م

إطلاق خدمات إدارة محافظ الأسهم الاستثمارية.

2013م

إطلاق أول صندوق عقاري من "دراية المالية".

2016م

- تقديم خدمات الوساطة الدولية، لتكون "دراية المالية" بذلك صاحبة السبق في تقديم هذه الخدمة في المملكة.
- إطلاق "صندوق دراية المرن".

التحول الرقمي

2018م

- إطلاق خدمة فتح الحساب بتجربة إلكترونية كاملة في المملكة.
- إدراج "صندوق دراية ريت".

2019م

إطلاق صندوق تمويل التداول بالدولار الأمريكي.

2020م

إطلاق خدمة التداول في المشتقات المالية في المملكة.

2022م

تأسيس "بنك D360".

2023م

حصول "صندوق دراية المرن" على جائزة أفضل صندوق عام متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

2024م

إطلاق خدمة تداول الأسهم وصناديق الاستثمار المتداولة في السوق الأمريكية مجاناً دون رسوم إضافية.

شهدت "دراية المالية" تطوراً كبيراً منذ انطلاقتها بفضل اعتمادها استراتيجية طويلة الأجل ترتكز على الابتكار، وتميزها بالسبق في تبني أحدث الحلول الرقمية، والتوسع المستمر عبر المنتجات والمنصات والخدمات. وانطلقت الشركة بتركيز مبكر على الوساطة المدعومة بالتقنية، لتواصل بعدها بناء قدراتها تدريجياً في مجال إدارة الأصول، وتعزيز إمكاناتها الرقمية، وتنويع مصادر إيراداتها، مستبقةً بذلك احتياجات السوق والتطورات التنظيمية بشكل مستمر. وقد مكّن هذا النهج المنضبط "دراية المالية" من توسيع نطاق منصتها، وتعزيز دورها في السوق، وترسيخ مكانتها الريادية، مع الحفاظ على تركيز قوي على تحقيق نمو مستدام وقيمة طويلة الأجل للمستثمرين والعملاء على حد سواء.

تنويع الإيرادات

2025م

- الطرح العام الأولي لدراية المالية.
- تصدرت قائمة مؤسسات السوق المالية من حيث قيم التداول المحلية والعالمية التي تجاوزت 447 مليار ﷼.
- إطلاق برنامج تعزيز عائد الأسهم (SYEP) في المملكة العربية السعودية.
- تجاوزت الأصول المدارة 22.5 مليار ﷼ مع إطلاق 8 صناديق خلال العام.
- إعادة إطلاق "دراية سمارت"، الحل الرقمي لإدارة الثروات.

أبرز محطات العام

كفاءة في التعامل مع التحديات، وانضباط في التنفيذ.

شهد عام 2025م تحولات جذرية نتيجة حالة التذبذب في السوق، والتطورات المتسارعة في الأطر التنظيمية، وارتفاع سقف التوقعات في مختلف قطاعات السوق المالية في المملكة العربية السعودية. وفي ظل هذه الظروف، نجحت "دراية المالية" في التحرك بخطى واثقة وحاسمة، حيث واصلت المضي قدماً في تنفيذ استراتيجيتها الطموحة القائمة على الانضباط في التنفيذ، والابتكار المستمر، والتوسع المدروس في باقة منتجاتها وشراكاتها ومنصاتها التقنية المتطورة. وقد عكس مستوى الأداء في العام المنصرم قدرة الشركة على التعامل مع تعقيدات السوق، مع مواصلة الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها وشركائها ومستثمريها، مما رسّخ مكانتها كمنصة استثمارية رائدة تتسم بالمرونة وبُعد النظر والقدرة العالية على التنفيذ وتحقيق النتائج المنشودة.

فبراير

صندوق دراية الخاص رقم 50

أطلقت الشركة صندوقاً خاصاً ومفتوحاً للاستثمار في العديد من فئات الأصول وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف إتاحة خيارات استثمارية متنوعة للمستثمرين المؤهلين.

جائزة "أفضل وسيط استثماري لعام 2024م" من السوق المالية السعودية

تُوّجت "دراية المالية" بهذه الجائزة من قبل مجموعة تداول السعودية تقديراً لتميّز أدائها في خدمات الوساطة الاستثمارية، بناءً على معايير شفافة ومستقلة تتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

إطلاق خدمة الاكتتاب في الصكوك

مكّنت الشركة عملاءها من المشاركة في الطروحات العامة الأولية للصكوك، مما ساهم في توسيع نطاق وصولهم إلى الأدوات الاستثمارية المدرّة للدخل ودعم التنوع في المحفظة الاستثمارية للشركة.

مارس

صندوق دراية لأسهم سوق نمو

أطلقت الشركة صندوقاً للاستثمار في الأسهم العامة متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية يتيح للمستثمرين فرصة الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق الموازية السعودية (نمو).

إدراج أسهم "دراية المالية" في السوق المالية السعودية

أتمّت الشركة بنجاح عملية إدراج أسهمها وبدء تداولها في السوق الرئيسية لتداول السعودية، وذلك بعد طرح عام أولي شمل 49,947,039 سهماً عادياً.

برنامج امتلاك الموظفين لأسهم الشركة (ESOP)

أطلقت الشركة برنامجاً طويل الأجل يتيح للموظفين امتلاك أسهم في الشركة، وذلك سعياً لتعزيز الارتباط بين الأداء الفردي والقيمة المحققة للمساهمين على المدى الطويل، وترسيخ ثقافة المساءلة والارتباط الوظيفي وروح الملكية لدى الكفاءات العاملة بها.

يونيو

شركة المارية العقارية

أطلقت الشركة صندوقاً عقارياً خاصاً متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما ساهم في تعزيز فرص الاستثمار العقاري لديها.

يوليو

إتاحة تسهيلات التمويل بالهامش للاكتتاب في الطروحات العامة الأولية في السوق الرئيسية

أطلقت الشركة خدمة التمويل بالهامش للاكتتاب في الطروحات العامة الأولية، بما يتيح للعملاء المؤهلين زيادة قدرتهم على المشاركة ضمن أطر تنظيمية محددة ومعايير دقيقة لإدارة المخاطر.

إطلاق خدمة الاكتتاب في الصناديق

أتاحت الشركة إمكانية الوصول إلى الطروحات الأولية لصناديق الاستثمار، بما يسهم في تعزيز عمق السوق ودعم الأهداف الاستثمارية طويلة الأجل.

برنامج راية لتطوير مهارات الخريجين

دشّنت الشركة "برنامج راية لتطوير مهارات الخريجين"، وهو عبارة عن مبادرة مكثفة تمتد لاثني عشر شهراً تهدف إلى استقطاب الكفاءات الوطنية الشابة وتطوير مهاراتهم عبر تدريب هيكلي وخبرات عملية مباشرة في القطاع المالي.

أغسطس

صندوق دراية للدخل الائتماني

أطلقت الشركة صندوقاً خاصاً مفتوحاً ومتوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية يركز بشكل أساسي على الاستثمار في أدوات الائتمان الخاصة.

تدشين حلول إقراض واقتراض الأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

طرحت الشركة أول برنامج من نوعه في السوق السعودية لإقراض واقتراض الأوراق المالية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما يمكّن العملاء من تحسين عوائد محافظهم مع الاحتفاظ بكامل حقوق الملكية للأوراق المالية.

سبتمبر

صندوق دراية لفرص الاكتتابات

أطلقت الشركة صندوقاً خاصاً مفتوحاً ومتوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية يركز بشكل أساسي على الاستثمار في الشركات السعودية التي تطرح أسهمها في السوق عبر طروحات عامة أولية.

صندوق توافق العقاري

دشّنت الشركة صندوقاً عقارياً متخصصاً للتوسع في الخيارات المتاحة للاستثمار العقاري المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

اتفاقية شراكة مع "تمرة المالية"

وقّعت الشركة اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة "تمرة المالية" بهدف تطوير منتجات استثمارية، وصناديق مشتركة، وتعزيز الابتكار في مجال الاستثمار الرقمي.

مذكرة تفاهم مع "أبيان المالية"

تهدف مذكرة التفاهم إلى إرساء إطار تعاون يهدف إلى تمكين تنفيذ الاستثمارات بكفاءة وشفافية عالية لصالح المستثمرين الأفراد.

اتفاقية شراكة مع "ملاءة"

وقّعت الشركة اتفاقية شراكة لتطوير حلول استثمارية رقمية وتمكين العملاء من الوصول المباشر إلى منتجات وصناديق شركة "ملاءة".

مذكرة تفاهم مع منصة "ادّخار"

أبرمت الشركة اتفاقية شراكة مع منصة "ادّخار" لدعم مسارات الادّخار والاستثمار من خلال إتاحة الوصول إلى منتجات "دراية المالية" المتوافقة مع أهداف التخطيط المالي طويل الأجل.

التكامل التقني بنجاح مع "بنك D360"

أتمّت الشركة عملية التكامل التقني مع "بنك D360" التي ستمكنها من تنفيذ معاملات نقدية كبيرة الحجم خلال السنوات الخمس القادمة، مما يعزز ريادتها في مجال الابتكار المالي الرقمي.

إطلاق خدمة التصنيف الشرعي للشركات

أطلقت الشركة إطاراً رسمياً للتصنيف الشرعي للشركات المدرجة يستند إلى معايير شرعية دقيقة تشمل طبيعة الأنشطة الأساسية للشركات، بهدف تزويد المستثمرين المهتمين بالامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية بمؤشرات شفافة وموحدة حول الوضع الشرعي للشركات، مما يمكّنهم من اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة للاستثمار في الأسواق المحلية والعالمية.

أكتوبر

صندوق دراية للأصول المهيكلة المدرة للدخل

أطلقت الشركة صندوقاً خاصاً مُغلقاً ومتوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية للاستثمار في صكوك الطروحات الخاصة الصادرة عن البنوك المحلية في المملكة العربية السعودية.

صندوق دراية للذكاء الاصطناعي والتقنيات المستقبلية

أطلقت الشركة صندوقاً خاصاً مُغلقاً ومتوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية للاستثمار في القطاعات التقنية ذات النمو المتسارع عبر صندوق "إتش أو إف كابيتال للفرص الاستراتيجية" (HOF Capital Strategic Opportunities Fund).

ديسمبر

صندوق دراية الثاني للأصول المهيكلة المدرة للدخل

أطلقت الشركة صندوقاً ثانياً خاصاً مُغلقاً ومتوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية للاستثمار في صكوك الطروحات الخاصة الصادرة عن البنوك المحلية في المملكة العربية السعودية.

الحصول على شهادة الآيزو (ISO/IEC 27001:2022)

نجحت الشركة في الحصول على شهادة الآيزو (ISO/IEC 27001:2022)، مما يؤكد قوة ممارساتها في مجال إدارة أمن المعلومات، ويرسّخ التزامها بحماية البيانات وبالامتثال للمتطلبات التنظيمية.

أكبر وسيط استثماري في المملكة

توّجت الشركة أداءها بالوصول إلى المركز الأول كأكبر وسيط استثماري في المملكة العربية السعودية خلال عام 2025م من حيث إجمالي قيمة التداولات المحلية والعالمية، لترسي بذلك معياراً جديداً للريادة والتميز في السوق المالية.

الطرح العام الأولي في سطور

إدراج ناجح يرسّخ حضور دراية المالية في أسواق المال السعودية

شكّل الطرح العام الأولي الناجح لدراية المالية منعطفاً استثنائياً في مسيرة الشركة ونقلة نوعية في تحوّلها إلى مؤسسة سوق مالية مدرجة في السوق الرئيسية لتداول السعودية. وعكس هذا الإدراج متانة منصة دراية التقنية، ونضج إطار حوكمتها، والثقة الراسخة في استراتيجيتها وقدراتها التنفيذية طويلة الأجل.

إقبال استثنائي من المستثمرين

استقطب الطرح مشاركة واسعة من قاعدة متنوعة من المستثمرين المؤسسيين والأفراد على حد سواء. فقد تجاوز طلب المؤسسات عدد الأسهم المتاحة بنحو 162 ضعفاً، ليصل حجم سجل الأوامر إلى نحو 243 مليار ﷼، مما يعكس ثقة عميقة من المستثمرين المحليين والإقليميين والدوليين. ولم يقلّ إقبال الأفراد عن ذلك، إذ اكتتب في الطرح أكثر من 586,000 مكتتب فرد، مما يؤكد جاذبية دراية المالية لدى شرائح المستثمرين كافة. وحُدد سعر الطرح النهائي عند 30 ﷼ للسهم الواحد، وهو الحد الأعلى للنطاق السعري المعلن، مما يعكس قيمة سوقية ضمنية تبلغ نحو 7.5 مليار ﷼ عند الإدراج.

ملخص الطرح

عدد الأسهم المطروحة
49,947,039
(تمثّل 20% من رأس المال المُصدر)

سعر الطرح النهائي
30 ﷼
للسهم الواحد

حجم الطرح
~1.5 مليار ﷼

سجل أوامر المؤسسات
~243 مليار ﷼
(بتغطية بلغت 162 ضعفاً)

إقبال الأفراد
586,422
مكتتباً (بتغطية بلغت نحو 15 ضعفاً)

القيمة السوقية الضمنية عند الإدراج
~7.5 مليار ﷼

الرمز الدولي (ISIN)
SA1690F1VQ15

بداية تداول قوية في السوق

بدأت أسهم دراية المالية التداول في تداول السعودية بتاريخ 10 مارس 2025م تحت الرمز 4084. وفي أول جلسة تداول، بلغ سعر السهم الحد الأقصى المسموح به يومياً، مما يعكس الطلب القوي في السوق الثانوية ويؤكد جودة الطرح وعملية بناء سجل الأوامر. وشمل الطرح العام الأولي نحو 49.9 مليون سهم تمثل 20% من رأس مال الشركة المُصدر، طُرحت من خلال عملية بيع ثانوية من المساهمين الحاليين.

أبرز المحطات في مسيرة الطرح العام الأولي

25 ديسمبر 2024م
حصول الشركة على موافقة هيئة السوق المالية على تسجيل رأس المال والطرح العام

23 يناير 2025م
الإعلان عن نية المضي في عملية الإدراج

13 فبراير 2025م
تحديد سعر الطرح النهائي عند 30 ﷼ للسهم

20-22 فبراير 2025م
فترة اكتتاب الأفراد

27 فبراير 2025م
الإعلان عن التخصيص النهائي لأسهم الطرح

10 مارس 2025م
بدء تداول الأسهم في تداول السعودية (رمز التداول: 4084)

ترسيخ الأسس لبناء قيمة مستدامة للمساهمين

عزّز الطرح العام الأولي مكانة دراية المالية في منظومة أسواق رأس المال السعودية بما يتخطى نطاق الصفقة ذاتها. بوصفها شركة مدرجة، باتت دراية المالية تعمل وفق مستويات أعلى من الشفافية والإفصاح والتواصل المنتظم مع المستثمرين، مما يرسّخ ثقافة المساءلة والثقة. وأسهَمَ الإدراج في توسيع قاعدة المساهمين وزيادة حضور الشركة في السوق، وأرسى منصة متينة تدعم النمو طويل الأجل والابتكار المستمر وبناء القيمة للمساهمين.

"يمثّل إدراج أسهمنا بنجاح لحظةً استثنائية في مسيرة دراية المالية. فقد عكس حجم الطلب الكبير وتنوّعه من المستثمرين ثقةً راسخة بمنصتنا واستراتيجيتنا وقدرتنا على تحقيق قيمة مستدامة بوصفنا شركة مدرجة".

محمد الشماسي
الرئيس التنفيذي لشركة دراية المالية

نطاق عملياتنا

ربط رؤوس الأموال بين الأسواق المحلية والعالمية

تجمع "دراية المالية" بين متانة الحضور الإقليمي والقدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية، وتوفر للمستثمرين قنوات سلسة للوصول إلى 46 سوقاً دولية. وتمكّن الشركة المستثمرين السعوديين، بالاعتماد على منصتها المتكاملة، من الدخول إلى كبرى الأسواق المالية في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا ومنطقة الشرق الأوسط، وتدعم بناء محافظ استثمارية عالمية متنوعة من خلال بوابة استثمارية موحدة.

وتسهم الشركة بفاعلية في فتح مسارات استثمارية جديدة نحو السوق المالية السعودية، وتيسّر مشاركة المستثمرين الدوليين، وتدعم مساعي التكامل المتنامي لاقتصاد المملكة مع المنظومة المالية العالمية. ويرسخ هذا الترابط المزدوج مكانة "دراية المالية" كحلقة وصل استراتيجية لتسهيل حركة التدفقات الرأسمالية الدولية، حيث تربط الفرص الاستثمارية المحلية بالآفاق الاستثمارية العالمية.

الأسواق الإقليمية

المملكة العربية السعودية

- السوق الرئيسية
- نمو – السوق الموازية
- سوق المشتقات
- سوق الصكوك والسندات
- سوق الصناديق

دبي

ناسداك دبي

أبوظبي

الكويت

- السوق الرئيسي
- السوق الأول

قطر

عُمان

البحرين

مصر

- سوق الأسهم
- بورصة النيل

الأسواق العالمية

النمسا

- بورصة فينا (VSE)

أستراليا

- بورصة الأوراق المالية الأسترالية (ASX)

بلجيكا

- سوق يورونكست البلجيكي للأوراق المالية (Belfox)

كندا

- بورصة تورونتو للأوراق المالية (TSE)
- بورصة تي اس اكس فينتشر للأوراق المالية

فرنسا

- سوق يورونكست الفرنسي للأوراق المالية (SBF)

ألمانيا

- بورصة فرانكفورت للأوراق المالية (FWB)
- بورصة شتوتغارت للأوراق المالية (SWB)

هونغ كونغ

- بورصة هونغ كونغ للأوراق المالية (SEHK)

إيطاليا

- البورصة الإيطالية (BVME)

اليابان

- بورصة طوكيو للأوراق المالية (TSEJ)

المكسيك

- بورصة المكسيك (MEXI)

هولندا

- أسهم يورونكست هولندا (AEB)

النرويج

- OMXNO

البرتغال

- بورصة البرتغال (Euronext Lisbon)

سنغافورة

- بورصة سنغافورة (SGX)

إسبانيا

- بورصة مدريد (BM)

سويسرا

- البورصة السويسرية (SWX)
- سوق فيرت اكس السويسري (VIRTX)

المملكة المتحدة

- بورصة لندن للأوراق المالية (LSE)
- تركويز (MTF)

الولايات المتحدة الأمريكية

- سوق نيويورك المالي (NYSE)
- سوق ناسداك (NASDAQ)
- البورصة الأمريكية (NSYE AMEX)
- بورصة نيويورك أركا (NYSE Arca)
- IEX
- Direct Edge
- PURE
- Pink OTC Markets
- المشتقات
- السندات

التفاعل مع أصحاب المصلحة

بناء قيم مشتركة عبر منهجية تفاعلية استباقية

تستند منهجية "دراية المالية" في التفاعل مع أصحاب المصلحة إلى ركائز ثابتة من الشفافية والمسؤولية، مع التركيز على خلق قيمة مستدامة طويلة الأجل. وتدير الشركة حواراً مفتوحاً ومنهجاً مستمراً مع شركائها الرئيسيين، انطلاقاً من فهمها العميق لتباين أولوياتهم وللدور الحيوي الذي يضطلع به كل طرف في استدامة الأداء، وترسيخ الثقة، ورفع الجاهزية للتعامل مع المتغيرات.

وتسعى "دراية المالية" – من خلال التواصل الفعال وقنوات التفاعل المتخصصة وممارسات الحوكمة الدقيقة – إلى تحقيق التوافق في المصالح، واستباق التوقعات، وبناء شراكات بناءة. ويدعم نموذج التفاعل المتكامل هذا اتخاذ قرارات مبنية على الحقائق، ويرسخ الثقة عبر منظومة الأعمال، مما يعكس التزام الشركة الراسخ بتحقيق قيمة مستدامة للمساهمين، والعملاء، والموظفين، والجهات التنظيمية، والمجتمع.

مجموعة أصحاب المصلحة	المساهمون والمستثمرون	العملاء	الموظفون	الجهات الحكومية والتنظيمية	المجتمع
آلية التفاعل	• التواصل الفعال والمستمر مع هيئة السوق المالية وتداول السعودية • تنظيم أربع مكالمات لمناقشة الأرباح وعقد لقاءات دورية مع المستثمرين والمحللين • إدارة قسم مخصص لعلاقات المستثمرين يوفر قنوات تواصل متعددة • عقد اجتماعين للجمعية العامة خلال عام 2025م	• تقديم خدمات رقمية متكاملة تضع العميل في المقام الأول، مع العمل المستمر على تحسين تجربته • نشر التوعية والتثقيف لدعم القرارات الاستثمارية المدروسة • التواصل المستمر والاستجابة الفعالة لاحتياجات العملاء • تفعيل قنوات التواصل المتبادل واستقبال الملاحظات والمقترحات	• الاستثمار في التعلم وتطوير القيادات وبناء القدرات • تقدير الأداء المتميز والابتكار • برامج الارتباط الوظيفي وأنشطة المشاركة • التعاون المشترك بين الإدارات والعمل القائم على المشاريع • برنامج ملكية الأسهم للموظفين (ESOP) • التمكين وتعزيز الثقة المتبادلة • التواصل الشفاف والفعال	• التواصل الاستباقي والواضح • الالتزام بتقديم الإفصاحات والتقارير والملفات النظامية في مواعيدها • الرصد المستمر والتطبيق الفوري للمتطلبات التنظيمية الجديدة لضمان الامتثال التام والتوافق معها	• المبادرات المجتمعية والبرامج التعليمية • الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الربحية • الرعايات والمشاركة في الفعاليات الوطنية والقطاعية • القنوات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي
قنوات التفاعل	• اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية • المشاركة في 8 مؤتمرات عالمية ومحلية في الرياض، ودبي، وأبوظبي، ولندن، وهونج كونج، ونيويورك • أربع مكالمات لمناقشة النتائج المالية • الإفصاحات ربع السنوية (إعلانات تداول، والبيانات الصحفية، والعروض التقديمية للمستثمرين، وملفات البيانات) • التقرير السنوي • قناة اتصال مباشرة لعقد اجتماعات فردية مع المستثمرين (الحاليين والمحتملين) والمحللين • الموقع الإلكتروني لعلاقات المستثمرين، والبريد الإلكتروني، والهاتف المباشر	• المنصات الرقمية وتطبيقات الهاتف الجوال • دعم العملاء (مراكز الاتصال، ومديرو العلاقات) • المحتوى التثقيفي، والندوات الافتراضية، وورش العمل، والفعاليات • استطلاعات الرأي، وأدوات قياس رضا العملاء، وتحليلات البيانات	• قنوات التواصل الداخلي (البريد الإلكتروني، الشبكة الداخلية، اللقاءات المفتوحة) • مراجعات الأداء وخطط التطوير المهني • البرامج التدريبية، وورش العمل، والشهادات المهنية • استبيانات الارتباط الوظيفي وجلسات قياس الرأي	• الملفات والإفصاحات التنظيمية الرسمية • ورش العمل والمشاورات التنظيمية • عمليات التدقيق والضمان الخارجي	• ورش العمل، والندوات، وحملات التوعية • الشراكات مع الجامعات والأكاديميات والجمعيات المهنية • مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات، والرعايات، والمنتديات العامة • القنوات الرقمية ومنصات التواصل الاجتماعي

التفاعل مع أصحاب المصلحة (تتمة)

مجموعة أصحاب المصلحة	المساهمون والمستثمرون	العملاء	الموظفون	الجهات الحكومية والتنظيمية	المجتمع
الأولويات الرئيسية	• تقديم تحديثات دورية حول الجوانب الجوهرية لأعمال الشركة وأدائها المالي. • التواصل بشفافية تامة مع الجهات التنظيمية وسلطات السوق. • التفاعل النشط ومشاركة المعلومات مع المستثمرين والمحللين.	• كسب رضا العملاء وتعزيز ثقتهم. • ضمان موثوقية المنصة، والأمن السيبراني، وحماية البيانات. • الابتكار في المنتجات والخدمات والمزايا الرقمية. • الشفافية، والتعامل العادل، والامتثال التنظيمي.	• استقطاب الكفاءات، والحفاظ عليها، وتخطيط التعاقب الوظيفي. • تعزيز الارتباط الوظيفي، وجودة الحياة الوظيفية، والثقافة المؤسسية. • التنوع والشمول وتكافؤ الفرص. • بناء قدرات رقمية ومالية متقدمة تواكب المستقبل. • تطوير القدرات القيادية والمهارات الجوهرية. • دعم المرونة المؤسسية.	• الامتثال للوائح ومتطلبات الإدراج المتغيرة. • ترسيخ حوكمة قوية، وإدارة فعالة للمخاطر، وضوابط داخلية محكمة. • الأمن السيبراني، وخصوصية البيانات، ومرونة الأنظمة. • الشفافية، والإفصاح، وحماية المستثمرين.	• الشمول المالي والثقافة المالية. • دعم الشباب، وتطوير المواهب، والابتكار. • ممارسات الأعمال المسؤولة ودمج معايير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. • إحداث أثر اجتماعي واقتصادي إيجابي مستدام.
القيمة المحققة	• توزيع 1.315 ﷼ للسهم، ما يمثل نسبة توزيع أرباح تبلغ 80%. • تحقيق نمو متميز في الإيرادات وصافي الأرباح (بنسبة 6% في عام 2025م)، مع هوامش ربحية وكفاءة تشغيلية رائدة في القطاع. • تحقيق أعلى عائد على متوسط حقوق الملكية (39%) في قطاع الخدمات المالية. • الحفاظ على المكانة الريادية في السوق مع تسجيل معدلات عالية في قيمة العلامة التجارية. • إتاحة التواصل المباشر مع فريق علاقات المستثمرين للمستثمرين الأفراد والمحللين والمؤسسات، لضمان الشفافية والالتزام بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية.	• توفير تجربة استثمارية رقمية آمنة وسلسة. • إتاحة الوصول إلى فرص استثمارية متنوعة محلياً ودولياً. • وضوح التسعير، ودقة التنفيذ، وشفافية التقارير. • ترسيخ مكانة الشركة كشريك مالي موثوق يدعم تنمية الثروات على المدى الطويل.	• بيئة عمل شاملة ومحفزة وعالية الأداء. • مكافآت تنافسية، واستقرار وظيفي، وعناية بجودة حياة الموظفين، بما في ذلك ملكية الأسهم من خلال خطة ملكية الموظفين (ESOP). • تطوير مواهب متخصصة في التمويل الرقمي وابتكارات التقنية المالية عبر مسارات تعلم موجهة. • تقدير قائم على الأداء ومرتبط بالنتائج المالية والقيمة المحققة. • مبادرات تفاعلية تعزز حس المسؤولية وثقافة العمل الموجه بالنتائج. • ارتفاع معدلات الارتباط والروح المعنوية، مما ينعكس إيجاباً على الأداء والتعاون.	• الامتثال التنظيمي الكامل ونزاهة الحوكمة. • المساهمة في تطوير السوق المالية السعودية ومنظومة التقنية المالية. • التوافق مع مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي ضمن رؤية السعودية 2030.	• نشر الثقافة المالية والوعي الاستثماري. • دعم منظومات ريادة الأعمال، والتقنية المالية، والابتكار. • المساهمة في التنمية الاقتصادية وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. • تحقيق أثر اجتماعي إيجابي عبر المحتوى الهادف والشراكات والرعايات.

مزايا الاستثمار

شركة رائدة في تقنيات الاستثمار الرقمي المصممة لمواكبة المتطلبات المتغيرة لأسواق المال السعودية المتنامية

تقدم "دراية المالية" نموذجاً استثمارياً فريداً يرتكز بصفة أساسية على النمو الهيكلي الذي تشهده أسواق رأس المال في المملكة العربية السعودية، مدعوماً بنموذج عمل متنوع ومرن صمم لتوليد أرباح مستدامة وعالية الجودة عبر مختلف دورات السوق.

وبفضل خبراتها المتميزة التي تجمع بين الوساطة الرقمية وإدارة الأصول والثروات، والمعززة بتقنياتها المملوكة لها وشراكاتها الاستراتيجية، تحقق الشركة التوافق بين ريادتها للسوق ونموذج عمل قائم على المنصات يهدف إلى تحقيق التوسع والكفاءة والمرونة.

وتستند "دراية المالية" في مسيرتها الناجحة إلى الابتكار المستمر، والسبق في طرح المنتجات، ومنظومة منتجات متنوعة، وهي ركائز تدعمها ثقة راسخة من العملاء، وقنوات توزيع فعالة، ومنهجية منضبطة لاستقطاب العملاء. ومع اعتمادها نموذج تشغيل مرن يستجيب لسلوكيات المستثمرين المتغيرة والانفتاح المستمر لأسواق المال، تتمتع الشركة بوضع مثالي يتيح لها اقتناص فرص النمو طويل الأجل، وتعزيز حصتها السوقية، وتحقيق عوائد مجزية خلال الدورات الاقتصادية المختلفة.

آفاق إيجابية للقطاع مدعومة بالقوة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، والتحولات المستمرة في القطاع المالي، ووجود شريحة سكانية كبيرة تتمتع بوعي كبير بالعالم الرقمي

- **أكبر اقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي؛ وسوق عالمية من الطراز الأول ذات ريادة إقليمية:** تعد المملكة العربية السعودية القوة الاقتصادية الأكبر في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، متميزة بتعدادها السكاني الشاب والنشط اقتصادياً، وثرواتها المتنامية. وبإجمالي ناتج محلي اسمي يبلغ حوالي 4.01 تريليون ﷼ (كما في عام 2025م)، تصنف المملكة ضمن أكبر الاقتصادات عالمياً، وتمثل نحو نصف إجمالي الناتج المحلي للمنطقة. وتحتل السوق المالية السعودية مكانة بارزة ضمن أكبر أسواق الأسهم عالمياً من حيث القيمة السوقية، وتظل السوق الأكبر والأكثر نشاطاً في الشرق الأوسط، مما يرسخ مكانتها كمركز إقليمي رئيسي للسيولة ووجهة أساسية لتدفقات رؤوس الأموال.
- **معطيات ديموغرافية وجاهزية رقمية مواتية:** تحظى المملكة بتركيبة سكانية شابة، حيث يمثل من هم في سن العمل حوالي 60% من السكان، مع الانتشار الشامل تقريباً لشبكة الإنترنت، مما يضعها في مصاف الأسواق الأكثر ترابطاً رقمياً على مستوى العالم ويدعم توسيع قاعدة المشاركة الاستثمارية.
- **رؤية السعودية 2030 كمحرك للنمو:** بفضل برنامج تطوير القطاع المالي المنبثق عن رؤية 2030، يشهد قطاع الخدمات المالية دعماً قوياً يهدف إلى جذب المستثمرين المحليين والدوليين وتعزيز نمو القطاع الخاص.
- **منظومة تداول عالية النمو:** تشهد مجالات مثل الوساطة الرقمية ازدهاراً كبيراً، حيث سجلت نمواً سنوياً بنحو 18% (للفترة 2019م-2025م) في قيمة التداولات عبر الإنترنت، على الرغم من التباطؤ الذي شهده عام 2025م نتيجة لظروف السوق الضعيفة. وقد شهدت منظومة التداول تحولاً هيكلياً نحو زيادة المشاركة المؤسسية، التي باتت تمثل اليوم حوالي 50% من إجمالي قيم التداول، مدفوعة بصعود التداول الخوارزمي، وصناعة السوق، والاستراتيجيات الكمية، وذلك في ظل بنية تحتية سوقية متقدمة.
- **ازدهار قطاع إدارة الأصول:** يشهد مجال إدارة الأصول ازدهاراً كبيراً، محققاً نمواً في الأصول المدارة بنسبة تقارب 15% (للفترة 2020م-2025م)، مدعوماً بتشريعات تنظيمية مواتية، وتوسع في خيارات المنتجات والأدوات الاستثمارية، وتزايد في نطاق خدمات المستثمرين من المؤسسات.

المنصة الاستثمارية الرقمية المستقلة الرائدة في المملكة العربية السعودية، والملتزمة بتبسيط الاستثمار وتعزيز الثروة المالية لجميع المستثمرين

- **منصة مستقلة رائدة في السوق:** تصنف "دراية المالية" كأكبر شركة وساطة في المملكة العربية السعودية من حيث الإيرادات والحصة السوقية. وقد واصلت الشركة تعزيز حصتها السوقية الإجمالية في كل من التداولات المحلية والدولية، مما يعكس نجاح نموذج عملها المتنوع. وبحلول نهاية عام 2025م، استحوذت "دراية المالية" على حصة سوقية تبلغ حوالي 13% من إجمالي نشاط تداول الوساطة، مما يرسخ مكانتها كأكبر مؤسسة سوق مالية (CMI) من حيث حجم التداول.
- **توفير وصول واسع للأسواق:** تتميز "دراية المالية" بمنصاتها الخاصة التي تتيح للعملاء سهولة الوصول إلى أكثر من 40 سوقاً محلياً وإقليمياً ودولياً ضمن منظومة متكاملة تماماً. وتغطي منصة دراية الأسواق المحلية والإقليمية وتشمل الأسهم، وأدوات الدخل الثابت، والمشتقات المالية، بينما توسع منصة دراية جلوبل نطاق الوصول ليشمل 33 سوقاً دولياً، موفرة بذلك مجموعة واسعة من فئات الأصول.
- **نمو قابل للتوسع يستهدف الشرائح غير المستفيدة:** نمت قاعدة عملاء "دراية المالية" بواقع 17 ضعفاً في الفترة من 2016م إلى 2025م. ومنذ عام 2018م، انضم ما يقارب 100% من العملاء الجدد عبر القنوات الرقمية، مما يعكس قدرة منتجات الشركة على مواكبة التوسع وتقديم حلول شاملة تلبي احتياجات شريحة أوسع من المستثمرين، ولاسيما المستثمرين الأفراد.
- **جاذبية قوية للمستثمرين الشباب من الجيل الرقمي:** شكل المستثمرون ممن لا تتجاوز أعمارهم 40 عاماً نسبة 70% تقريباً من حسابات العملاء لدى الشركة كما في نهاية عام 2025م، مما يعكس صداها القوي لدى المستثمرين الشباب والمتمرسين رقمياً.
- **ريادة في المنتجات مدفوعة بالابتكار والسبق في الطرح:** تواصل "دراية المالية" تعزيز مكانتها الفريدة من خلال سجل حافل بالابتكارات وطرح المنتجات لأول مرة في السوق. ويمثل إطلاق "برنامج تعزيز عائد الأسهم" (Stock Yield Enhancement Plan) -وهو المنتج الأول من نوعه في السوق السعودية- خطوة جوهرية نحو تطوير منظومة محلية لإقراض واقتراض الأوراق المالية. وتعقب هذه الخطوة خطط لتفعيل "البيع على المكشوف"، مما يؤهل "دراية المالية" لتصبح أول وسيط محلي يدير نموذج إقراض متكامل في المملكة العربية السعودية. وفي سياق متصل، تساهم الاستثمارات المستمرة لدعم "التداول المؤسسي" و"التداول عالي التردد" في تعزيز أنشطة صناعة السوق، وتوفير السيولة، وتطوير قدرات التنفيذ المتقدمة، مما يرسخ دور "دراية المالية" القيادي مع استمرار التحول الهيكلي للسوق المالية السعودية نحو الاستثمار المؤسسي.

مزايا الاستثمار (تتمة)

خبرات قوية في إدارة الأصول، تمكن الشركة من الاستحواذ على حصص أكبر من السوق والتوسع في خدماتها التي تشمل الأصول ذات الهامش المرتفع

- **توسع في خيارات إدارة الأصول:** حرصت الشركة على تنمية نشاطها في إدارة الأصول بشكل كبير من خلال توسيع محفظة منتجاتها، مع التركيز على الأسواق العامة والخاصة.
- **نمو استثنائي في الأصول المدارة:** تضاعفت قيمة أصولها المدارة لتصل إلى 22.5 مليار ﷼ بنهاية عام 2025م، مقارنة مع 5.6 مليار ﷼ في عام 2020م، محققة بذلك معدل نمو سنوي مركب لافتاً بلغ 32% (للفترة 2020م-2025م)، وهو ما يفوق بكثير معدل نمو السوق السعودية البالغ 15% خلال الفترة نفسها.
- **نمو قوي في صناديق الأسواق العامة:** سجلت صناديق الأسواق العامة لدى "دراية المالية"- التي تشمل الأسهم، والدخل الثابت، وإدارة النقد- نمواً بمعدل سنوي مركب قارب 68% بين عامي 2020م و2025م، لتتجاوز قيمتها 17 مليار ﷼ .
- **منتجات مبتكرة في الأسواق الخاصة:** تدير أعمال الأسواق الخاصة في "دراية المالية" أصولاً بقيمة تناهز 6 مليار ﷼ كما في نهاية عام 2025م. وانطلاقاً من هذا الأساس القوي، تواصل الشركة توسيع منصة الأسواق الخاصة من خلال إطلاق صناديق متعددة تغطي فئات الأصول البديلة والعقارية، مما يعزز دور هذا القطاع كمحرك رئيسي للنمو وتنويع مصادر الإيرادات.
- **ربحية قوية ومتفوقة على متوسط أداء السوق:** أظهرت الشركة ربحية قوية، حيث حققت هامشاً مجمّعاً بلغ 69 نقاط أساس في عام 2025م، وهو مستوى يتجاوز متوسط الهامش البالغ 60 نقطة أساس لدى مؤسسات السوق المالية (CMIs) الأخرى.
- **التزام بالمعايير العالمية:** حصلت "دراية المالية" على تصنيف جودة مدير الاستثمار "MQ2" من "موديز"، ويلتزم قسم الأسواق المالية في الشركة بالمعايير العالمية لقياس أداء الاستثمار (GIPS)، الأمر الذي يؤكد التزامها بالحفاظ على أعلى معايير إدارة الاستثمار.

تقنية خاصة ومطورة بهدف توفير تجربة رقمية متفوقة، وتعزيز سرعة الاستجابة للسوق، والتوسع المرن والكفاءة التشغيلية

- **منظومة تقنية خاصة ومتميزة:** طورت "دراية المالية" أنظمتها التقنية الأساسية داخلياً، مما يمنحها قدرة أكبر على التوسع، ويعزز أداءها في إنجاز المعاملات، ويضمن بالتالي استجابة أسرع لمتطلبات السوق، مع الاحتفاظ بسيطرة كاملة على تحسينات النظام والابتكار. وترتكز هذه البنية التحتية الخاصة على واجهات برمجة تطبيقات (API) قوية، تتيح التكامل السلس مع منصات وتطبيقات الجهات الخارجية لتوسيع الوظائف، ودعم استراتيجيات التداول المتطورة، والتوسع بكفاءة مع تطور احتياجات العملاء.
- **استثمار مستدام في البنية التحتية الرقمية:** قامت "دراية المالية" بضخ استثمارات كبيرة ومستمرة في بنيتها التحتية لتقنية المعلومات والحلول الرقمية، والتي تضاعفت بشكل ملحوظ لتعزيز متانة المنصة ودعم أحجام تداول أعلى، وتلبية الطلب في أوقات الذروة، ودعم النمو المستمر.
- **تجربة عملاء رقمية بالكامل:** تساهم تجربة العملاء الرقمية بالكامل – التي تشمل الانضمام السلس عبر الهاتف الجوال دون الحاجة لفتح حساب جارٍ- إلى جانب ميزات محسنة مثل الموافقات السريعة على تمويل الهامش، والمنصات الفورية، وقدرات التداول الموسعة، في توفير تجربة استثمارية سلسة ومرنة.
- **تفاعل مع العملاء عبر قنوات متعددة:** يتم دعم عمليات استقطاب العملاء عبر الإنترنت من خلال قدرات القنوات المتعددة (omni-channel) التي تشمل الموقع الإلكتروني، والهاتف الجوال، والهاتف الثابت، مما يوفر للعملاء المرونة وسهولة الوصول.
- **نموذج تشغيلي مرن يقود الابتكار المستمر:** تشجع "دراية المالية" التعاون المرن بين فرق الأعمال والتقنية لتحفيز الابتكار المستمر، وضمان رضا العملاء وتعزيز العلاقة معهم على المدى الطويل، مما يعزز تميز الشركة بشكل أكبر في السوق.

سجل مالي قوي يتمثل بمسار ثابت للنمو ونسب ربحية قوية وعوائد كبيرة

- **أداء تشغيلي قوي لمختلف قطاعات أعمال الشركة يعزز قوة الأداء المالي:** حققت "دراية المالية" أداءً مالياً قوياً على مدار السنين، حيث ارتفع دخلها التشغيلي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 27% خلال الفترة من 2020م إلى 2025م.
- **ربحية متنامية:** ارتفع صافي الربح ليصل إلى 400 مليون ﷼ في عام 2025م، مقارنة مع 105 ملايين ﷼ في عام 2020م، مع ارتفاع هامش صافي الربح لعام 2025م إلى 43% مقارنة مع 38% في عام 2020م.
- **مكاسب الكفاءة التشغيلية:** واصلت "دراية المالية" تحسين كفاءتها التشغيلية على مر السنين مع انخفاض نسبة التكلفة إلى الدخل، التي تراجعت من 59% في عام 2020م إلى 43% في عام 2025م.
- **ميزانية عمومية مرنة وتدفقات نقدية قوية:** تحافظ الشركة على ميزانية عمومية قوية، وتوليد قوي للتدفقات النقدية، وعائد مرتفع على حقوق الملكية، حيث بلغ العائد على متوسط حقوق الملكية السنوي 39% في عام 2025م.
- **نموذج منخفض النفقات الرأسمالية:** يضمن نموذج أعمال "دراية المالية" الفعال الذي يتسم بنفقات رأسمالية منخفضة (capex-light)، استدامة الربحية ودعم نمو الأعمال بأقل قدر من متطلبات رأس المال.
- **التزام بعوائد المساهمين:** أظهرت الشركة التزامها بخلق قيمة للمساهمين، حيث رفعت نسبة توزيع الأرباح إلى 80% في عام 2025م مقارنة بـ 15% في عام 2020م.

فريق خبير ومتمرس بقيادة مؤسس الشركة يتمتع بسجل حافل من النجاحات

- **مجلس إدارة ذو رؤية ثاقبة بقيادة المؤسس:** تستفيد "دراية المالية" من فريق إدارة مخضرم يرأسه الشريك المؤسس ورئيس مجلس الإدارة السيد طه بن عبدالله القويز. ويضم مجلس الإدارة نخبة من المهنيين ذوي الخبرة العالية وخلفيات متنوعة في قطاعات مختلفة.
- **فريق إدارة متمرس ومحنك:** يتمتع فريق الإدارة القوي والمتمرس بخبرة مجمعة تزيد على 150 عاماً. ويمتلك مزيجاً فريداً من الخبرات عبر القطاعات، والرؤى المحلية، وسجلاً حافلاً في تنفيذ الاستراتيجيات.
- **مؤسسة تقودها التقنية:** يخصص حوالي 50% من القوى العاملة في "دراية المالية" للتقنية، والمنصات الرقمية، وتطوير تقنية المعلومات، مما يدعم جهود الابتكار في الشركة ويعزز ريادتها وتقدمها التقني.
- **عقلية مبتكرة وتعاونية مكرسة لتحقيق النمو:** تعمل هذه القيادة الديناميكية على تعزيز ثقافة الابتكار، وتنمي بيئة عمل تزدهر فيها الفرق، معززةً ثقافة التميز التي تترجم إلى نتائج استثنائية للعملاء.

معلومات المساهمين

تعزيز الثقة عبر تواصل فعّال ومنظم مع المستثمرين

منذ نجاح طرحها العام الأولي في مارس 2025م، قطعت "دراية" أشواطاً كبيرة في تأسيس إطار عمل منظم لعلاقات المستثمرين يتماشى مع المعايير العالمية، ويدعم إجراء تواصل يتسم بالشفافية والاستمرارية والجودة العالية مع المجتمع الاستثماري. وقد عملت الشركة على ترسيخ ممارسات مؤسسية للتواصل مع المستثمرين، ورفع معايير الإفصاح وضمان اتساقها، إلى جانب التفاعل الاستباقي مع المستثمرين المحليين والإقليميين والدوليين عبر مكالمات الأرباح، والاجتماعات الفردية، والمشاركة في مؤتمرات مختارة.

وقد أثمرت هذه المبادرات عن تعميق فهم المستثمرين لاستراتيجية "دراية" وأدائها المالي ومسار نموها على المدى الطويل، مما عزز الثقة في الجدوى الاستثمارية للشركة. وفي الوقت ذاته، طورت "دراية" إجراءات وآليات داخلية تواكب متطلبات النمو في علاقات المستثمرين، وهياكل حوكمة، وأطراً لإعداد التقارير، وذلك لضمان الامتثال التنظيمي والتوافق مع أفضل الممارسات في السوق.

وفي المرحلة المقبلة، تواصل "دراية" تركيزها على تطوير برنامج علاقات المستثمرين من خلال توسيع قنوات الاتصال، وزيادة عمق التفاعل مع المستثمرين، والتحسين المستمر لجودة الإفصاحات. وانطلاقاً من الزخم الذي تحقق خلال العام، تسعى الشركة إلى بناء علاقات بنّاءة ومستدامة مع المجتمع الاستثماري، بما يدعم خلق قيمة مستدامة للمساهمين.

بيانات المساهمين

تاريخ الإدراج
2025/03/10م

السوق المالية
السوق الرئيسية لتداول السعودية

الرمز
4084

القطاع
الخدمات المالية

الرمز الدولي (ISIN)
SA1690F1VQ15

عدد الأسهم المصدرة
249.74 مليون سهم

القيمة الاسمية للسهم
2 ﷼

سعر الإغلاق كما في 31 ديسمبر 2025م
25.70 ﷼

القيمة السوقية كما في 31 ديسمبر 2025م
6.4 مليار ﷼

ملكية الأجانب كما في 31 ديسمبر 2025م
%7.67

الأسهم الحرة
%38.2

قيمة التداول للعام المالي 2025م
6.8 مليار ﷼

متوسط قيمة التداول اليومي للعام المالي 2025م
33 مليون ﷼

أداء سعر السهم

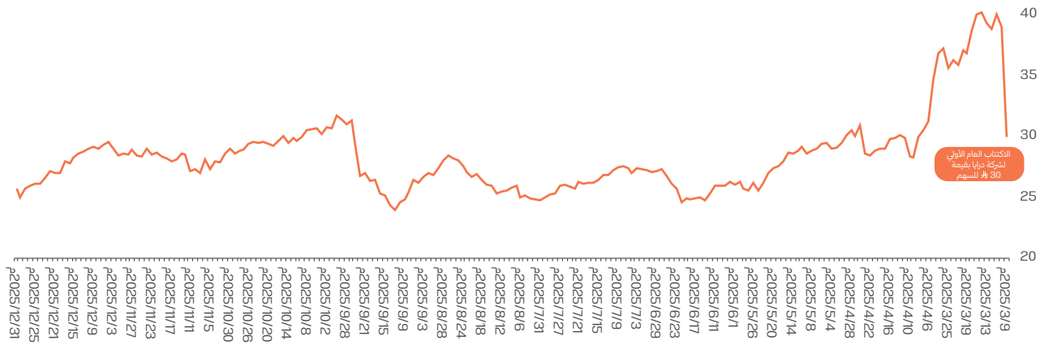

تفاصيل توزيعات الأرباح

الفترة	تاريخ الإعلان	تاريخ الاستحقاق	تاريخ التوزيع	حصة السهم من التوزيع (﷼)	إجمالي التوزيعات المعلنة (مليون ﷼)	نسبة توزيع الأرباح
الربع الأول 2025م	2025/04/23م	2025/05/01م	2025/05/14م	0.325	79.13	%74
الربع الثاني 2025م	2025/07/20م	2025/07/27م	2025/08/06م	0.33	80.37	%75
الربع الثالث 2025م	2025/10/06م	2025/10/13م	2025/10/23م	0.33	80.39	%81
الربع الرابع 2025م	2025/12/03م	2025/12/08م	2025/12/18م	0.33	80.40	%92

كبار المساهمين

ملكية 5% أو أكثر من الأسهم المصدرة	عدد الأسهم (مليون)	نسبة الملكية (%)
طه عبد الله القويز	48.07	%19.25
شركة عبد العزيز بن إبراهيم الجماز وإخوانه	18.93	%7.58
شركة سند للاستثمار	18.36	%7.35
شركة الطوق المحدودة	13.59	%5.44

أبرز المؤشرات

105
اجتماعات مع المستثمرين

4
مكالمات أرباح

190
مؤسسة استثمارية تم الاجتماع معها

2
اجتماعات الجمعية العامة

8
مؤتمرات عالمية ومحلية تمت المشاركة

02

المراجعة الاستراتيجية

كلمة رئيس مجلس الإدارة 30
رسالة الرئيس التنفيذي 34
نموذج أعمالنا 38
استراتيجيتنا ومؤشرات الأداء الرئيسية 40
التقنية والابتكار 42
نظرة عامة على السوق 48
نظرة عامة على الأعمال 52
مراجعة الرئيس التنفيذي المالي 58
لمحة عامة عن الأداء المالي 62
الإفصاح عن إدارة المخاطر والرقابة الداخلية 68

كلمة رئيس مجلس الإدارة

يتوافق مسار نمو "دراية المالية" توافقاً وثيقاً مع التحول الاقتصادي الشامل الذي تشهده المملكة ومستهدفات رؤية السعودية 2030.

طه بن عبدالله القويز
رئيس مجلس الإدارة

وعودٌ تتجسد. إنجازاتٌ تتحقق.

نجحنا خلال عام 2025م بكتابة فصل جديد في مسيرة نجاح شركة "دراية المالية"، إذ انتقلنا بعد نجاح الطرح العام الأولي إلى مرحلة تتسم بمعايير إفصاح أعلى، وقاعدة مستثمرين أوسع، ومنظومة حوكمة ناضجة. ورغم التقلبات الحادة في الأسواق وحالة عدم الاستقرار على المستوى الاقتصادي العالمي، حافظنا على تركيزنا الاستراتيجي وحققنا أداءً تشغيلياً ومالياً يعكس مرونة نموذج أعمالنا وقدرة منصتنا الرقمية على مواكبة مختلف ظروف السوق.

تقوم رسالتنا منذ التأسيس على تيسير الاستثمار والتداول في المملكة العربية السعودية وجعلهما في متناول جميع المستثمرين. وعلى مدى السنوات الماضية، بنينا منصة رقمية تعمل بتقنية مملوكة تتيح للمستثمرين الوصول إلى الفرص في الأسواق المحلية والعالمية عبر تجربة رقمية سلسة وآمنة وفعالة. واليوم، تصنف "دراية المالية" بوصفها المنصة الرقمية المستقلة الرائدة للاستثمار في المملكة، وأكبر شركة وساطة مالية في السوق من حيث القيمة المتداولة والتي تجاوزت 447 مليار ﷼ خلال العام.

إسهام فاعل في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 وتنمية أسواق المال

يتوافق مسار نمو "دراية المالية" توافقاً وثيقاً مع التحول الاقتصادي الشامل الذي تشهده المملكة ومستهدفات رؤية السعودية 2030. وتدعم رسالتنا المتمثلة في توسيع قاعدة الشمول المالي وتيسير الاستثمار أهداف برنامج تطوير القطاع المالي وجهود تعميق أسواق المال السعودية وزيادة كفاءتها.

ونواصل إسهاماتنا في تطوير المنظومة المالية من خلال المشاركة الفاعلة في مبادرات القطاع والتواجد في المنصات العالمية المتخصصة. وتأتي رعايتنا للمؤتمرات والملتقيات الكبرى في قطاع الخدمات المالية تعبيراً عن التزامنا بتعزيز أسواق المال في المملكة، والإسهام في بناء بيئة استثمارية شاملة تعتمد على التقنية الحديثة وتستوعب مختلف شرائح المستثمرين.

مواصلة تنفيذ استراتيجيتنا طويلة الأجل بكفاءة وانضباط

واصلنا خلال العام تنفيذ محاور استراتيجيتنا القائمة على تحقيق نمو مستدام، وتنويع مصادر الإيرادات، وبناء قيمة طويلة الأجل للمساهمين، مع الالتزام بكفاءة الإنجاز ومعايير حوكمة سليمة.

وتتمحور أولوياتنا الاستراتيجية حول رفع جودة خدماتنا للعملاء، وتوسيع خيارات المنتجات، وتحويل مزيج الإيرادات نحو مصادر دخل متكررة ذات جودة أعلى، مدعومةً ببنية رقمية تواكب التوسع واستثمار مستمر في التقنية وإدارة المخاطر والكفاءة التشغيلية.

وفي نشاط الوساطة، عززنا حضورنا في قطاع خدمات الأفراد واتخذنا في الوقت ذاته خطوات جوهرية لبناء قدراتنا المؤسسية. وأنشأنا فريقاً معنياً بخدمات تداول الشركات، ورفعنا مستوى البحوث والخبرات المعرفية المباشرة لتلبية التحولات في هيكل المشاركة في السوق. وأطلقنا كذلك "برنامج تحسين عوائد الأسهم"، وهو أول نموذج آلي متكامل لإقراض الأسهم في المملكة، مما أتاح فرصاً جديدة لزيادة العوائد ورفع مستوى ارتباط العملاء بخدماتنا.

وفي مجال إدارة الأصول والثروات، أعدنا إطلاق منصة "دراية سمارت" الرقمية، وطرحنا مجموعة جديدة من الصناديق تشمل استراتيجيات الأسواق الخاصة والاستراتيجيات العقارية. وأسهمت هذه المبادرات في توسيع تشكيلة منتجاتنا ودعم تحولنا نحو مصادر إيرادات أكثر تنوعاً واستمرارية. كما رفعنا مستوى منظومة الحوكمة بتعيين دار المراجعة الشرعية للإشراف على التوافق الشرعي في منتجاتنا وخدماتنا كافة.

تصنف "دراية المالية" بوصفها المنصة الرقمية المستقلة الرائدة للاستثمار في المملكة، وأكبر شركة وساطة مالية في السوق من حيث القيمة المتداولة والتي تجاوزت 447 مليار ﷼ خلال العام.

إجمالي توزيعات الأرباح بمقدار

320 مليون ﷼

كلمة رئيس مجلس الإدارة (تتمة)

استثمار التطورات التنظيمية المتسارعة في الأسواق المالية السعودية

تشهد الأسواق المالية السعودية تطوراً متسارعاً تدعمه إصلاحات تنظيمية متقدمة وتكاملاً متزايداً مع الأسواق العالمية. وخلال العام، نفذت هيئة السوق المالية وتداول السعودية عدداً من المبادرات الهادفة إلى تعزيز السيولة وتوسيع مشاركة المستثمرين ورفع كفاءة السوق.

ومن أبرز هذه التطورات قرار فتح باب الاستثمار المباشر في السوق الرئيسية السعودية – تداول أمام جميع المستثمرين الأجانب غير المقيمين، والذي دخل حيز التنفيذ في فبراير 2026م. ويوسع هذا الإصلاح إجمالي السوق المتاح بشكل ملموس ويفتح آفاقاً جديدة لتدفق رؤوس الأموال. واستعداداً لهذا التحول، طورنا قدراتنا في التجربة الإلكترونية الكاملة للتسجيل الرقمي، وعززنا ربطنا بالأسواق الدولية لنكون جاهزين لاستقبال شريحة أوسع من المستثمرين العالميين.

وتؤكد هذه التطورات مجتمعةً الجاذبية طويلة الأجل للسوق السعودية، وتدعم مسار نمو "دراية المالية" بوصفها منصة استثمار رقمية رائدة في المملكة.

تحقيق عوائد مجزية للمساهمين

حققنا خلال العام أداءً مالياً قوياً رغم الظروف الخارجية الصعبة، مستندين إلى كفاءة الإنجاز ونموذج أعمال متنوع تقوده التقنية الحديثة.

وانطلاقاً من التزامنا بخلق قيمة مستدامة للمساهمين، أعلنا عن توزيعات أرباح بلغ إجماليها 320 مليون ﷼ عن العام، بواقع 1.315 ريال للسهم الواحد. ويعكس هذا القرار قوة أرباحنا وثقتنا في آفاق النمو طويلة الأجل للشركة.

بناء شراكات استراتيجية تدعم نمونا مستقبلاً

واصلنا كذلك الاستثمار في الفرص الاستراتيجية التي تدعم نمونا طويل الأجل. وخلال العام، شاركنا في زيادة رأس المال لبنك D360، محافظين على حصتنا البالغة 20%. ويعكس هذا الاستثمار ثقتنا في الإمكانات الواعدة لقطاع الخدمات المصرفية الرقمية في المملكة، وفي أوجه التكامل التي يمكن تحقيقها بين منصات الخدمات المالية الرقمية.

تهيئة قدراتنا لمواصلة التنويع والتوسع

نتطلع إلى المرحلة المقبلة بثقة في آفاق النمو طويلة الأجل للأسواق المالية السعودية، وفي قدرتنا على الاستفادة من الفرص التي تحملها هذه المرحلة. وسنواصل تعزيز تواجدنا في الأسواق المختلفة، وطرح منتجات وخدمات مبتكرة، وتوثيق شراكاتنا الاستراتيجية. ويبقى تركيزنا منصباً على كفاءة الإنجاز، والابتكار المستمر، وبناء قيمة مستدامة لمساهمينا وعملائنا ومنظومة الخدمات المالية في المملكة.

ونيابةً عن مجلس الإدارة، أتقدم بخالص الشكر والامتنان لقيادة المملكة العربية السعودية على رؤيتها الثاقبة ودعمها المستمر لقطاع الخدمات المالية، ولهيئة السوق المالية وتداول السعودية على توجيههما المستمر وتعاونهما البناء.

كما أشكر زملائي أعضاء مجلس الإدارة، وفريق الإدارة التنفيذية، وجميع الموظفين على تفانيهم وجهودهم خلال العام. وأتوجه بالتقدير لمساهمينا وعملائنا وشركائنا على ثقتهم المتواصلة ودعمهم لنا، ونحن ندخل هذا الفصل الجديد من مسيرتنا بوصفنا شركة مدرجة في تداول السعودية.

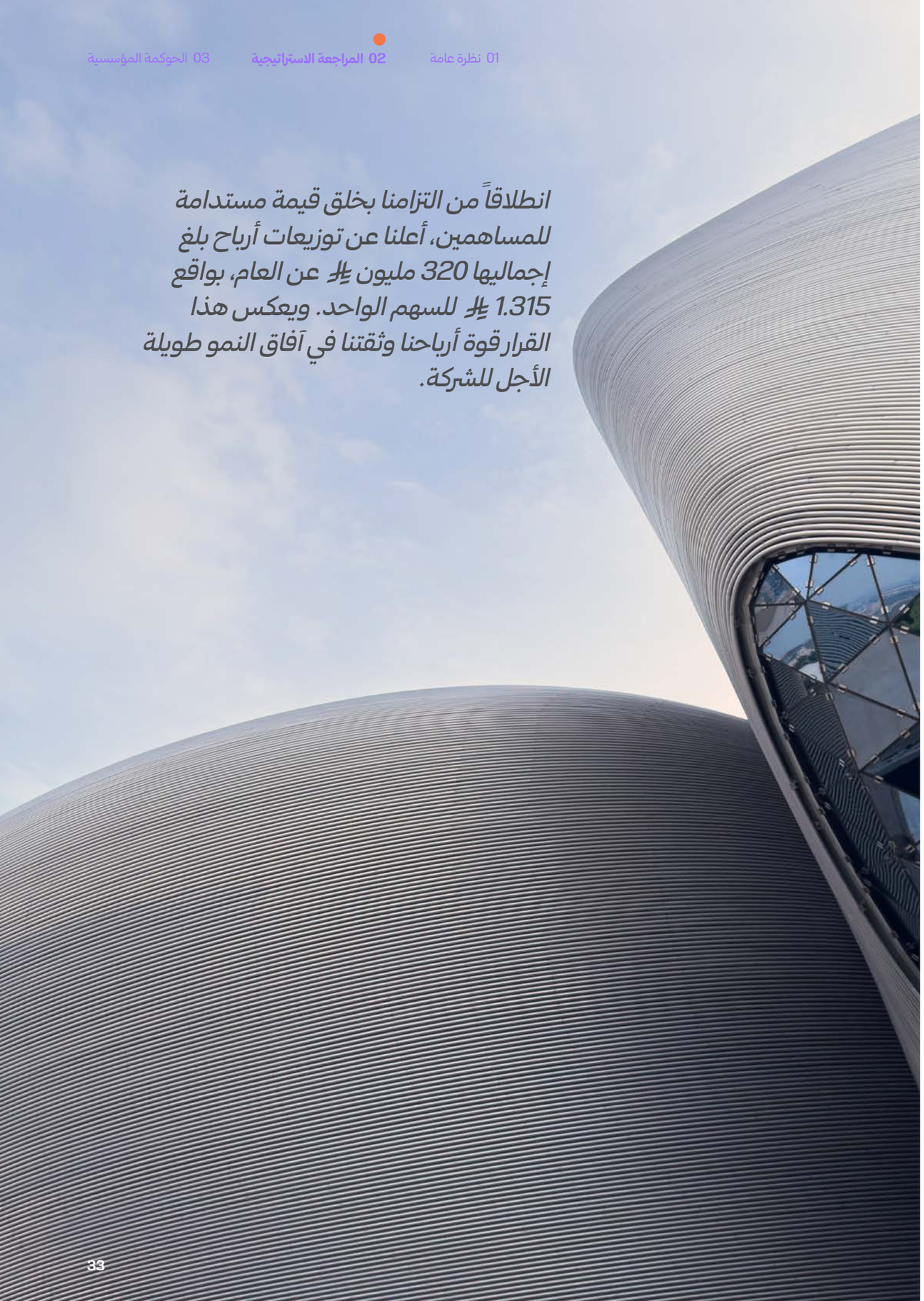

انطلاقاً من التزامنا بخلق قيمة مستدامة للمساهمين، أعلنا عن توزيعات أرباح بلغ إجماليها 320 مليون ﷼ عن العام، بواقع 1.315 ﷼ للسهم الواحد. ويعكس هذا القرار قوة أرباحنا وثقتنا في آفاق النمو طويلة الأجل للشركة.

رسالة الرئيس التنفيذي

يعتمد نموّنا على ريادة الوساطة، وتوسّع إدارة الأصول، وابتكار الحلول الرقمية للثروات.

محمد الشماسي
الرئيس التنفيذي

تحقيق نتائج متميزة بفاعلية الإنجاز وقوة الابتكار

سجلت "دراية المالية" خلال عام 2025م أداءً قوياً عكس قدرتها على الحفاظ على استقرار نتائجها في ظل تقلبات أسواق الأسهم المحلية وتصاعد حالة الضبابية في الأسواق العالمية، إذ واصلنا التركيز على أولوياتنا الاستراتيجية وحققنا نتائج مالية تتوافق مع التوقعات التي قدمناها للمستثمرين. وقد أسهم تنوع نموذج أعمالنا في التخفيف من التحديات التي شهدتها بعض قطاعات السوق المحلية خلال العام.

واصلنا خلال عام 2025م ترسيخ مكانتنا بوصفنا المنصة الاستثمارية الرقمية المستقلة الرائدة في المملكة العربية السعودية، وأكبر شركة وساطة من حيث قيمة التداول. وتجاوزت قيمة التداولات على منصتنا 447 مليار ﷼ محلياً وعالمياً، مع الحفاظ على حصة سوقية تبلغ 20% في نشاط الوساطة (قيمة التداول عبر الإنترنت محلياً وقيمة التداولات في الأسواق الأجنبية)، وهو ما يؤكد اتساع حجم منصتنا وثقة عملائنا بقدرتها على تلبية تطلعاتهم الاستثمارية بكفاءة وموثوقية.

وفي السياق ذاته، أتممنا بنجاح الطرح العام الأولي لأسهم الشركة، في خطوة نوعية ترسخ تحولنا إلى شركة مدرجة. وقد أسهم هذا التحول إلى شركة مساهمة عامة في رفع مستوى الحوكمة، وتعزيز الانضباط المؤسسي في مختلف إدارات الشركة، وتوسيع قاعدة المستثمرين، مما يهيئ "دراية المالية" للانطلاق نحو مرحلة نمو جديدة.

ترسيخ الريادة في قطاع الوساطة

تمثل الوساطة ركيزة أساسية في أعمالنا، وأحد أبرز روافد النمو واستقطاب العملاء. وخلال عام 2025م، رسخنا مكانتنا بوصفنا أكبر منصة وساطة مستقلة انطلاقاً من المملكة، والمزود الأول لخدمات الوساطة الدولية للمستثمرين في المملكة.

وعلى صعيد المنتجات، واصلنا تطوير محفظة حلولنا وقدراتنا في مجال التداول، مع توجيه مزيج الإيرادات نحو مصادر دخل متكررة وأعلى جودة. وقد شكل إطلاق "برنامج تعزيز عائد الأسهم المتوافق مع الشريعة" – وهو الأول من نوعه في السوق السعودية – إنجازاً بارزاً يتيح للمستثمرين الاستفادة من ممتلكاتهم مع الاحتفاظ بملكيتها، مما يفتح آفاقاً جديدة لتحقيق عوائد إضافية ويزيد ارتباط العملاء بمنصتنا.

إضافة إلى ذلك، أنشأنا فريقاً معنياً بخدمات تداول الشركات، في خطوة تعكس التزامنا بتوسيع قاعدة عملائنا والاستجابة للتحول الملحوظ المتمثل في ارتفاع مشاركة المستثمرين المؤسسيين في أسواق المال السعودية. ويعزز هذا الفريق قدرتنا على خدمة شريحة أوسع من المستثمرين، ويرفع من جودة وعمق خدمات الوساطة التي نقدمها.

تنويع أعمال إدارة الأصول وتنميتها

حافظ قطاع إدارة الأصول على كونه أحد أبرز محركات نمونا خلال العام، إذ بلغ حجم الأصول المدارة بنهاية عام 2025م نحو 22.5 مليار ﷼، بنسبة نمو بلغت 31% على أساس سنوي، متفوقاً بفارق ملحوظ على معدل نمو السوق ككل.

وتقوم استراتيجيتنا على بناء منصة متنوعة وعالية الجودة لإدارة الأصول، مع زيادة حصة استراتيجيات الأسواق العامة والأسواق الخاصة في محفظة الصناديق. وخلال العام، أطلقنا مجموعة من الصناديق الجديدة التي تشمل فئات أصول متعددة، من بينها صندوقا دخل ثابت مهيكلان، وصندوق أسهم يركز على سوق نمو – السوق الموازية، ومنتج ائتمان خاص عالمي، وصندوق يركز على الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن استراتيجيات عقارية متعددة.

وتجسد هذه المبادرات حرصنا على توسيع حضورنا في أعمال إدارة الأصول، وبناء مصادر دخل متكررة وأعلى جودة، مع مواصلة تقديم أداء تنافسي يلبي تطلعات عملائنا ويحقق لهم عوائد مجزية.

تجاوزت قيمة التداولات على منصتنا 447 مليار ﷼ محلياً وعالمياً، مع الحفاظ على حصة سوقية تبلغ 20% في نشاط الوساطة.

بلغ حجم الأصول المدارة بنهاية عام 2025م نحو

22.5 مليار ﷼

رسالة الرئيس التنفيذي (تتمة)

تطوير حلول إدارة الثروات الرقمية وتعزيز العلاقة مع العملاء

أعدنا في قطاع إدارة الثروات إطلاق منصة الاستثمار الرقمية "دراية سمارت"، التي توفر للعملاء محافظ جاهزة للاستثمار يعدها فريق من المتخصصين، ويمكن الاستثمار فيها بمبلغ لا يتجاوز 100 ﷼. ويمثل هذا الإطلاق المتجدد خطوة نوعية في استقطاب شريحة أوسع من المستثمرين الأفراد ودعم أهدافهم في الادخار والاستثمار طويل الأجل.

وإلى جانب الابتكار في المنتجات، رفعنا قدرات التسويق الرقمي وعززنا جهود التفاعل مع العملاء، مما أتاح لنا التواصل بشكل أدق مع احتياجات قاعدة عملائنا المتنامية وبناء علاقات أعمق معهم. وتأتي هذه المبادرات في صميم طموحنا نحو بناء منصة استثمارية شاملة تمتلك مقومات قوية للنمو وتعطي الأولوية لتلبية احتياجات المستثمرين.

تحقيق عوائد استراتيجية من الاستثمارات والمحفظة الخاصة

حققت المحفظة الاستثمارية للشركة نتائج إيجابية خلال العام، مدعومةً بارتفاع مكاسب إعادة التقييم في عدد من الاستثمارات الرئيسية. كما شاركنا في زيادة رأس مال "بنك D360" بمبلغ 98 مليون ﷼، مع المحافظة على حصتنا الاستراتيجية في البنك.

ونؤمن بأن الخدمات المصرفية الرقمية ستؤدي دوراً متنامياً في المنظومة المالية بالمملكة، وأن شراكتنا مع "بنك D360" توفر أوجه تكامل استراتيجي وتجاري طويل الأجل مع منصتنا الاستثمارية الأساسية.

بناء الكفاءات والاستثمار في الثقافة المؤسسية والتقنية

يظل فريق عملنا الركيزة الأساسية لنجاحنا. وخلال العام، أطلقنا "برنامج تملك الأسهم للموظفين"، الذي أتاح لكل موظف في الشركة أن يصبح شريكاً فيها بامتلاكه جزءاً من أسهمها. ويعزز هذا البرنامج التوافق بين الأداء الفردي وخلق القيمة طويلة الأجل للمساهمين، ويرسخ ثقافة المساءلة وروح الملكية والنجاح المشترك.

كما واصلنا تنمية فريقنا وتعزيز قدراته، مع التركيز بشكل خاص على الكفاءات في مجالي التقنية ونظم المعلومات. ويعمل حالياً أكثر من ثلث موظفينا في هذين المجالين، وهو ما يعكس التزامنا ببناء شركة يقودها الابتكار في المنتجات وتعتمد على التقنية في صميم عملياتها.

وعلى مستوى البنية التحتية الرقمية، واصلنا الاستثمار في تطوير منظومتنا الرقمية وتطبيقات الهاتف المحمول وتجربة العميل. كما أطلقنا مبادرات الذكاء الاصطناعي لرفع الإنتاجية وتعزيز فهم تفضيلات المستثمرين وسلوكياتهم، مما يرسي الأساس لتوظيف أوسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي في السنوات المقبلة.

تهيئة المنصة لنقلة نوعية في عام 2026م

نتوقع أن يشهد عام 2026م تحولاً جوهرياً في حجم السوق المتاح لخدماتنا. فبينما اقتصرت منصتنا تاريخياً على خدمة المستثمرين المقيمين في المملكة، ستتيح المستجدات التنظيمية الجديدة استقطاب قاعدة أوسع من المستثمرين داخل المملكة وخارجها، مما يفتح أمام منصتنا فرص نمو واعدة ويعزز مكانتها الاستراتيجية.

واستعداداً لهذا التحول، نعمل على توسيع منصة "دراية" عالمياً، مع التركيز على تعزيز الحضور الدولي، ورفع قدرات التسويق الرقمي، وطرح منتجات جديدة تلبي احتياجات شريحة أوسع من المستثمرين. وسنواصل الاستثمار في التقنية، وإثراء قدرات منصتنا، وتوظيف حلول ذكاء اصطناعي متقدمة في مختلف قطاعات أعمالنا.

وتتركز أولوياتنا للعام المقبل على أهداف واضحة تشمل توسيع منصتنا، وتنمية قاعدة عملائنا، وتعزيز تنوع منتجاتنا، وتحقيق قيمة مستدامة لمساهمينا.

شكر وتقدير

ختاماً، يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس الكرام على توجيههم ودعمهم المتواصل. كما أشكر فريق الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين على تفانيهم والتزامهم وإخلاصهم في العمل خلال العام.

وأودّ أن أعرب عن عميق امتناني لعملائنا ومساهمينا والجهات التنظيمية وشركائنا على ثقتهم الغالية ودعمهم المستمر. نتطلع إلى استكمال ما أنجزناه في عام 2025م وتحقيق تطلعاتنا في السنوات المقبلة بإذن الله.

يظل فريق عملنا الركيزة الأساسية لنجاحنا. وخلال العام، أطلقنا "برنامج تملك الأسهم للموظفين"، الذي أتاح لكل موظف في الشركة أن يصبح شريكاً فيها بامتلاكه جزءاً من أسهمها. ويعزز هذا البرنامج التوافق بين الأداء الفردي وخلق القيمة طويلة الأجل للمساهمين، ويرسخ ثقافة المساءلة وروح الملكية والنجاح المشترك.

نموذج أعمالنا

نموذج أعمال ريادي يعتمد على الحلول الرقمية لتقديم قيمة مستدامة

تستند "دراية المالية" في نموذج أعمالها إلى التوظيف المنضبط لمكامن قوتها الجوهرية، بهدف تقديم حلول استثمارية متكاملة تواكب متطلبات النمو. وتعمل الشركة على تمكين عملائها من الوصول إلى طيف واسع من الفرص الاستثمارية، مستفيدةً من المزيج الفريد الذي يجمع بين منصاتها الرقمية المطوَّرة داخلياً، وخبراتها العميقة في أسواق المال، وممارسات الحوكمة الرصينة، مع تركيزها المستمر على تعزيز الكفاءة، والمرونة التشغيلية، وإدارة المخاطر. ويُسهم هذا النهج في ترجمة قدرات "دراية المالية" إلى أداء مالي قوي ومستدام، وبناء علاقات وثيقة طويلة الأجل مع العملاء، وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين وأصحاب المصلحة، فضلاً عن دعم مسيرة تطوير الأسواق المالية السعودية بما ينسجم مع الأولويات الوطنية.

الموارد (المدخلات)

رأس المال المالي
- حقوق المساهمين والأرباح المبقاة
- الإيرادات الناتجة عن العمليات والإيرادات المتكررة
- رأس المال المخصص لتعزيز التقنية وتطوير المنصات

رأس المال المصنّع (الأصول التقنية والتشغيلية)
- منصات التداول والاستثمار الرقمية
- البنية التحتية لتقنية المعلومات، والأنظمة، وهيكلية الأمن السيبراني
- المرافق التشغيلية والمكتبية

رأس المال البشري
- كفاءات مهنية متخصصة في مجالات الوساطة، وإدارة الأصول، والتقنية، والمخاطر، والالتزام
- قيادات تتمتع بخبرة عميقة في الأسواق المالية السعودية
- برامج مستمرة للتطوير والتعلم المهني

رأس المال الفكري
- أنظمة تداول مطوّرة داخلياً وقدرات متقدمة لإجراءات التسجيل الرقمي
- أطر عمل استثمارية، وسياسات، وإجراءات داخلية مُحكَمة
- تحليلات البيانات، والأبحاث، والمعرفة الفنية المتخصصة في تطوير المنتجات

رأس المال الاجتماعي والعلاقات
- مكانة قوية للعلامة التجارية وحضور راسخ في السوق المالية السعودية
- علاقات طويلة الأمد مع الجهات التنظيمية، وأمناء الحفظ، والأسواق المالية، والشركاء
- علاقات موثوقة مع العملاء لدى قطاعي الأفراد والمؤسسات

أنشطة الأعمال الرئيسية

الوساطة والتداول الرقمي
- إتاحة الوصول المباشر إلى الأسواق المحلية، والإقليمية، والدولية
- تنفيذ الأوامر، ومطابقة الصفقات، وإعداد التقارير
- توفير التمويل بالهامش وخدمات التداول ذات القيمة المضافة

إدارة الأصول والثروات
- إدارة المحافظ الخاصة وصناديق الاستثمار
- تقديم حلول استثمارية متنوعة تتواءم مع أهداف العملاء
- مراقبة المحافظ، وإصدار تقارير الأداء، وإدارة المخاطر

تسجيل وخدمة العملاء
- فتح الحسابات رقمياً وإتمام إجراءات "اعرف عميلك" (KYC)
- تقديم الدعم للعملاء، وإدارة العلاقات، والتوعية الاستثمارية
- التواصل المستمر وتعزيز التفاعل مع العملاء

تطوير التقنية والمنصات
- التطوير المستمر للمنصات الرقمية وتطبيقات الهواتف الذكية
- توظيف الأتمتة، وتحليلات البيانات، وضوابط الأمن السيبراني
- الربط التقني مع البنية التحتية للسوق ومزودي الخدمات

إدارة المخاطر والحوكمة
- تطبيق الالتزام التنظيمي وأطر الرقابة الداخلية
- مراقبة مخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر السيبرانية
- أعمال التدقيق، وخدمات التأكيد، والرقابة الحوكمية

الاستراتيجية والرؤية والرسالة

الرؤية

تتمثل رؤيتنا في أن نكون المؤسسة المالية الأكثر إثراءً لعملائها، من خلال تقديم المنتجات الأكثر ابتكاراً والخدمات الأكثر تميزاً في المملكة العربية السعودية

الرسالة

تكمن رسالتنا في أن نكون الخيار الاستثماري الأول والأكثر شمولاً، من خلال توفير فرص استثمارية متكاملة وميسرة تُمكّن عملاءنا من تحقيق أهدافهم المستقبلية

مجالات التركيز الاستراتيجي
- تعزيز البنية الرقمية وإطلاق منتجات مبتكرة تلبي تطلعات السوق
- تحسين رحلة العميل وتيسير الوصول إلى الخدمات الاستثمارية
- زيادة حجم الأصول المدارة وتوسيع قاعدة العملاء في مجال إدارة الثروات
- تعزيز أطر الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام
- دعم الشمول المالي ونشر الثقافة الاستثمارية في المجتمع

النتائج (المخرجات)

النتائج المالية
- تحقيق نمو مستدام في الإيرادات والربحية
- تنويع مصادر الدخل في مختلف قطاعات الأعمال
- الحفاظ على مركز مالي قوي ومستويات سيولة عالية

النتائج التشغيلية
- ارتفاع ملحوظ في أحجام التداول والأصول المدارة
- تطوير منصات رقمية مرنة تواكب متطلبات النمو المستمر
- تحسين الكفاءة التشغيلية وترشيد التكاليف

نتائج رأس المال البشري
- تعزيز قدرات الموظفين ورفع مستوى ارتباطهم الوظيفي
- ترسيخ ثقافة الأداء المتميز وبناء عمق قيادي قوي

النتائج الفكرية والرقمية
- امتلاك منصات وتحليلات متقدمة مطوّرة داخلياً
- الابتكار المستمر وتحسين العمليات التشغيلية

نتائج العلاقات
- نمو قاعدة العملاء وارتفاع معدلات الاحتفاظ بهم
- ترسيخ العلاقات مع الجهات التنظيمية والشركاء الاستراتيجيين
- تعزيز قيمة العلامة التجارية ومكانتها في السوق

الأثر
(القيمة المحققة على المدى الطويل)
- تمكين شريحة أوسع من المستثمرين من المشاركة في الأسواق المالية السعودية والعالمية
- دعم الوعي المالي وتعزيز قرارات الاستثمار المبنية على المعرفة
- المساهمة الفاعلة في تطوير منظومة التقنية المالية في المملكة
- تحقيق قيمة مضافة طويلة الأجل للمساهمين
- المواءمة مع مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي لرؤية السعودية 2030

دورة تعزيز القيمة

يعمل نموذج أعمال "دراية المالية" كدورة متصلة ومستمرة لتعزيز القيمة، تعتمد على:
- الاستفادة القصوى من البنية التحتية الرقمية المتطورة والخبرات المتراكمة
- توفير خدمات استثمارية آمنة ومتوافقة تماماً مع المعايير التنظيمية والشرعية
- إعادة ضخ الاستثمارات في تطوير التقنية، وتنمية الكوادر البشرية، وتعزيز الابتكار
- ترسيخ ثقة العملاء، وزيادة المشاركة في السوق، وضمان النمو طويل الأجل

البيئة التشغيلية

أصحاب المصلحة والأصول غير الملموسة
- الظروف الاقتصادية الكلية على المستويين المحلي والعالمي
- أداء الأسواق المالية ومستويات السيولة المتوفرة
- الإطار التنظيمي ومتطلبات هيئة السوق المالية
- مستويات ثقة المستثمرين ومعدلات مشاركتهم في السوق
- معدلات استخدام الحلول الرقمية والابتكار في قطاع التقنية المالية
- السمعة المؤسسية، والثقة بالعلامة التجارية، وولاء العملاء
- الوعي بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وتوجهات الاستثمار المسؤول

المحركات الخارجية الرئيسية
- نمو قاعدة المستثمرين في قطاعي الأفراد والمؤسسات
- تزايد الطلب على الخدمات الرقمية والوصول إلى الأسواق العالمية
- تقلبات الأسواق وحجم أنشطة التداول
- التطورات التقنية المتسارعة ومتطلبات الأمن السيبراني
- مبادرات تطوير القطاع المالي المنبثقة عن رؤية السعودية 2030

استراتيجيتنا ومؤشرات الأداء الرئيسية

رؤيتنا

تتمثّل رؤية دراية في أن تصبح المنشأة المالية الأكثر إثراءً، ذات المنتجات الأكثر ابتكاراً والخدمة الأكثر امتيازاً في المملكة العربية السعودية.

رسالتنا

تكمن رسالة دراية في أن تصبح الخيار الاستثماري الأول والأشمل، وذلك عن طريق توفير كافة الخيارات الاستثمارية بسهولة لتحقيق أهداف عملائها المستقبلية.

استراتيجيتنا

ترتكز استراتيجية دراية المالية على تحقيق نمو مستدام، وتنويع مصادر الإيرادات، وبناء قيمة طويلة الأجل للمساهمين، مع الالتزام بتنفيذ منضبط وحوكمة راسخة. وتواصل الشركة إثراء منتجاتها المقدمة للعملاء، وتوسيع نطاق عروضها، والارتقاء بتركيبة إيراداتها نحو مصادر دخل أعلى جودةً وذات طابع متكرر، مع الاستناد إلى قدرات رقمية تواكب النمو والتوسع. ويعزز الاستثمار المتواصل في التقنية وإدارة المخاطر والمتانة التشغيلية من انضباط التنفيذ، مما يؤهلها لتحقيق أرباح مستقرة وقيمة مستدامة للمساهمين في مختلف دورات السوق.

توسيع نطاق خدمات الوساطة المالية وتنميتها

تسعى الشركة إلى ترسيخ ريادتها في قطاع الوساطة المالية للأفراد من خلال تقديم تجربة رقمية متميزة تضع العميل في صدارة أولوياتها، مدعومةً بمنصة رقمية تواكب النمو والتوسع، وواجهات استخدام سلسة، وأسعار تنافسية، وجودة ثابتة في تنفيذ العمليات، ومعايير خدمة عالية، مع التوسع الانتقائي في خيارات المنتجات وتنويعها.

تطوير خدمات الوساطة للمستثمرين من المؤسسات

تعمل الشركة على بناء قدرات متخصصة في وساطة المؤسسات استجابةً للتحولات البنيوية في أسواق المال، عبر إنشاء مكتب مخصص لخدمة المستثمرين من المؤسسات مدعوم بإمكانات بحثية متقدمة وقدرات مطوّرة في الوصول إلى الأسواق، فضلاً عن توفير بنية تحتية فائقة السرعة في تنفيذ الأوامر وخدمات الاستضافة المشتركة وفق أفضل المعايير المؤسسية.

تنويع أنشطة إدارة الأصول وتنميتها

تستفيد الشركة من سجلها الراسخ في الأسواق العامة لتسريع نموها في الأسواق الخاصة من خلال طرح استراتيجيات بديلة جديدة تشمل الملكية الخاصة، والائتمان الخاص، ورأس المال الجريء، إلى جانب التوسع الاستراتيجي في صناديقها العقارية لتعزيز تنويع فئات الأصول المدارة.

تعزيز الإيرادات المتكررة وتسييل البيانات

تعمل الشركة على تنويع قنوات توليد الدخل عبر إيجاد مصادر دخل متكررة ذات جودة أعلى، من خلال توسيع نطاق توليد الإيرادات من أصول العملاء المحفوظة والمدارة، والحد من الاعتماد على إيرادات العمليات الفردية المرتبطة بحجم التداول.

بناء منصة تشغيلية قادرة على مواكبة النمو والتوسع

تعزز الشركة أسسها التشغيلية من خلال الاستثمار المتواصل في التقنية، وتحليل البيانات، والأمن السيبراني، والأتمتة، لضمان قابلية التوسع والمتانة التشغيلية والتوافق التام مع المتطلبات التنظيمية المتجددة.

ترسيخ الحوكمة وإدارة المخاطر وانضباط التنفيذ

تحرص الشركة على تطوير أطر الحوكمة وإدارة المخاطر مع الحفاظ على انضباط صارم في التنفيذ، وذلك عبر كفاءة استخدام رأس المال، والإدارة المتوازنة للميزانية العمومية، ومواءمة القرارات الاستراتيجية مع مصالح أصحاب المصلحة كافة.

قيمنا

النمو
نحرص على التطوير المستمر لتمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية واعية.

الابتكار
نتحدى الأنماط السائدة بحلول تقنية متقدمة تواكب تطلعات عملائنا.

التميّز
نلتزم بأرفع معايير الخدمة في كل ما نقدمه لعملائنا.

الذكاء المعرفي
نعتمد على تحليل البيانات في اتخاذ قرارات أذكى تخدم أهداف المستثمرين.

التخصيص
نصوغ تجارب استثمارية فريدة تراعي احتياجات كل مستثمر على حدة.

التقنية والابتكار

تعزيز آفاق النمو عبر التحول الرقمي القائم على الانضباط

تمضي "دراية المالية" قدماً في تنفيذ برنامج تحول ممتد لعدة سنوات، يضع التقنية في صميم استراتيجيتها لتعزيز النمو، ورفع كفاءة العمليات، والارتقاء بتجربة العملاء. وتعمل الشركة، مسترشدةً بتوجه استراتيجي واضح، على إعادة صياغة منظومة تطبيقاتها لتقديم رحلات رقمية أكثر تخصيصاً ومرونة وكفاءة، بالتوازي مع تحديث البنية التحتية لضمان قابلية التوسع والاستقرار وتسريع وتيرة طرح المنتجات في السوق. وقد شهد العام الماضي إحراز تقدم ملموس في المراحل الأولية للتحديث الشامل للمنصة، إلى جانب التطوير المستمر لقدرات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي للمساهمة في اتخاذ قرارات أكثر ذكاءً والتفاعل بشكل أكبر مع تطلعات العملاء.

وعملت "دراية المالية" طوال العام على تطوير نموذجها التشغيلي من خلال تبني نهج تنفيذي يقوم على الابتكار في المنتجات، واستقطاب الكفاءات التقنية العالمية ذات الخبرات العالية، مما ساهم في تعزيز الانضباط في التنفيذ ورفع معايير الحوكمة. كما حققت الشركة تقدماً ملموساً خلال عام 2025م في دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن منظومتها بالكامل، وتحسين "تطبيق دراية" الأساسي، وتمكين قدرات التداول العالمي على نطاق أوسع ضمن منصة الأفراد. وساهمت هذه المبادرات بفعالية في تحسين سرعة الإنجاز، ورفع كفاءة التكاليف، وتعزيز أطر الرقابة، والارتقاء بمعايير الابتكار، لترسي الشركة بذلك الأساس لتوفير تجربة رقمية مخصصة وقابلة للتوسع، وترسخ مكانتها في ريادة المرحلة القادمة من الاستثمار الرقمي في المملكة العربية السعودية.

التقنية والابتكار من عوامل التمكين الاستراتيجي

تلعب إدارة التقنية والابتكار دوراً محورياً في تنفيذ استراتيجية "دراية المالية" عبر ترجمة أولويات الشركة إلى قدرات رقمية تتسم بالأمان وإمكانية التوسع ومواكبة التطورات في السوق. وتعمل هذه الإدارة كشريك استراتيجي لمختلف قطاعات الأعمال في الشركة، إذ تتركز مهامها في بناء وتشغيل منصات مرنة تدعم النمو وترفع مستوى الكفاءة وتوفر تجارب مميزة للعملاء، مع الالتزام الصارم بأعلى معايير الأمن والحوكمة والامتثال التنظيمي.

وتتميز استراتيجية التقنية والابتكار في "دراية المالية" بوضوح أهدافها ومواءمتها التامة مع التوجه الاستراتيجي العام للشركة. وتركز هذه الاستراتيجية على تعزيز الأسس التشغيلية، وتحديث التطبيقات والبنية التحتية، وتوسيع نطاق القدرات الرقمية والبيانات، وتسريع وتيرة الابتكار في كافة الخدمات. وتُعدّ هذه الأولويات المحرك الأساسي لتعزيز كفاءة التنفيذ، وتقليص الفترة الزمنية اللازمة لطرح المنتجات والحلول الجديدة في الأسواق، ودعم النمو المستدام، وتعزيز المرونة، وتقديم تجربة رقمية فائقة الجودة تتوافق مع تطلعات العملاء.

الاستراتيجية التقنية

الرؤية الاستراتيجية	**ننظر إلى التقنية باعتبارها عامل تمكين رئيسي للنمو من خلال رفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الابتكار، والارتقاء بتجارب العملاء إلى مستويات استثنائية**					
الأهداف	النمو وتحسين التكاليف	تمكين قابلية التوسع في الأعمال	تمكين قابلية التوسع في الأعمال	الحوكمة القوية والمرونة المؤسسية	التميز في الابتكار	توفير تجارب مخصصة للعملاء
المحاور	**آفاق واضحة المعالم**					
	مرحلة الاستقرار 2024م	**مرحلة التمكين** 2025م	**مرحلة التوسع** 2026م	**مرحلة التسريع** 2027م		
نموذج تشغيلي قائم على التعاون بين مختلف الإدارات	• إجراء تقييم سريع للوضع الراهن	• بناء القدرات الأساسية	• تحديث الأنظمة الأساسية	• ترسيخ المكانة المميزة لشركة "دراية المالية" كشركة استثمارية رقمية بالكامل		
زيادة حجم الفريق وتنمية الكفاءات التقنية	• التخفيف من المخاطر الفورية	• ترسيخ الحوكمة	• رقمنة العمليات التشغيلية	• إطلاق العنان للابتكار في الأنظمة الذكية ونماذج الأعمال المعتمدة على المنصات		
توفير تجربة عملاء رائدة رقمياً مع الحفاظ على البعد الإنساني	• إرساء الأسس للتحول	• إرساء الأسس اللازمة للتطوير وتحقيق المرونة	• تفعيل البيانات والذكاء الاصطناعي			
الاعتماد على البيانات والذكاء الاصطناعي كركيزة أساسية			• توسيع قدرات البنية التحتية والمنصات السحابية			
تحقيق الريادة عالمياً في التقنية والمرونة						

التقنية والابتكار (تتمة)

أبرز المحطات التقنية التي تقود مسيرة التحول الرقمي نحو آفاق جديدة

حققت إدارة التقنية والابتكار خلال عام 2025م تقدماً ملموساً في مجالات التحول الرقمي، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتحديث المنصات التقنية، وهو ما انعكس بشكل مباشر في دعم الأداء العام للشركة وضمان دقة التنفيذ الاستراتيجي. كذلك، حرصت الشركة على دمج القدرات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي ضمن البنية التقنية بالكامل لتعزيز آليات اتخاذ القرار ورفع مستوى التفاعل مع العملاء، بالتوازي مع إجراء تحديثات مستهدفة على "تطبيق دراية" الأساسي للارتقاء بمستويات الأداء وسهولة الاستخدام وإثراء الوظائف المتاحة. وبالتزامن مع هذه الجهود، نجحت الشركة في إتاحة التداول العالمي على منصة الأفراد، مما ساهم في توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق العالمية وتنويع المنتجات المتاحة، الأمر الذي رسّخ مكانة "دراية المالية" وقيمتها الرقمية في السوق.

ارتكزت هذه النجاحات المتلاحقة على إحداث تغييرات جوهرية في النموذج التشغيلي للشركة؛ حيث تبنّت "دراية المالية" نهجاً تنفيذياً يقوم على الابتكار في المنتجات من خلال تشكيل فرق عمل ووحدات إنتاجية متخصصة ومكرّسة لتحديث التطبيقات، مدعومةً بشراكات استراتيجية منتقاة بعناية مع مزودي خدمات التنفيذ. كما حرصت الشركة على تعزيز ريادتها التقنية عبر استقطاب كفاءات عالية في المناصب القيادية، ومن بينها مجالات الهندسة التقنية، والتنفيذ، والحوكمة، والعمليات التشغيلية؛ مما ساهم في إرساء نموذج تنفيذ مركزي يتسم بأعلى مستويات المساءلة والشفافية. كما عملت الشركة على تقوية أطر الحوكمة والرقابة لضمان جودة عمليات التطوير والاختبار وإدارة الإصدارات، مع الحرص على مواءمتها مع إطار حوكمة تقنية المعلومات الصادر عن البنك المركزي السعودي.

وشهد هذا العام أيضاً إطلاق برامج شاملة للتحول في مجالات البيانات ونظم إدارة علاقات العملاء (CRM)، وذلك بهدف دعم النمو المستدام، وتعزيز القدرات التحليلية، وتوفير تجارب تفاعلية أكثر تخصيصاً للعملاء. وعملت الشركة أيضاً على نشر أدوات الأتمتة المتقدمة لتيسير عمليات تقنية المعلومات، وتقليل حجم التدخل البشري، وزيادة سرعة الاستجابة للخدمات، مع إجراء تحديثات منضبطة للبنية التحتية وبرامج التصحيح لضمان استمرارية الأمن والمرونة والامتثال التام للمتطلبات التنظيمية.

بالإضافة إلى ذلك، نجحت إدارة التقنية والابتكار في تعزيز منظومتها الخارجية من خلال عقد شراكات استراتيجية وتطوير سبل الربط مع المنصات المختلفة. وأثمرت الشراكة الاستراتيجية والاستثمار مع شركة "ألبكا" (Alpaca) عن توفير بنية تحتية متطورة للوساطة المالية وتكامل واجهات برمجة التطبيقات (API) المفتوحة لدعم الوصول إلى الأسواق العالمية. وبالتزامن مع ذلك، عملت "دراية المالية" على توسيع منظومة واجهات برمجة التطبيقات (API) المفتوحة عبر عمليات الربط مع العديد من الشركاء، ومن بينهم شركة "أبيان المالية"، وشركة "تمرة المالية"، وشركة "جوا المالية"؛ مما مكّن الشركة من توفير قدرات رقمية جديدة، والتوسع في نطاق الربط بين المنصات، وفتح آفاق لتطوير فرص زيادة الإيرادات.

نهج يرتكز على البيانات لتبنّي تقنيات الذكاء الاصطناعي

نتبنى نهجاً واقعياً وعملياً لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، وذلك بإعطاء الأولوية للقيمة المضافة للأعمال، وسلامة البيانات، والأمن، بالتزامن مع مواصلة العمل على تعزيز القدرات الأساسية للبيانات. وقد تم توجيه الاستثمارات في هذا المجال بشكل مدروس ومنضبط، مع التركيز المكثف على قصص النجاح الفعلية التي يمكن تطبيقها بمسؤولية وتضمن تحقيق تأثير فوري وملموس في مستويات الإنتاجية، وتفاعل العملاء، والكفاءة التشغيلية. وقد ساهم هذا النهج في ضمان الحفاظ على مواءمة جهود تبنّي تقنيات الذكاء الاصطناعي مع متطلبات الحوكمة، والتوقعات التنظيمية، مع الحفاظ على استقرار المنصات.

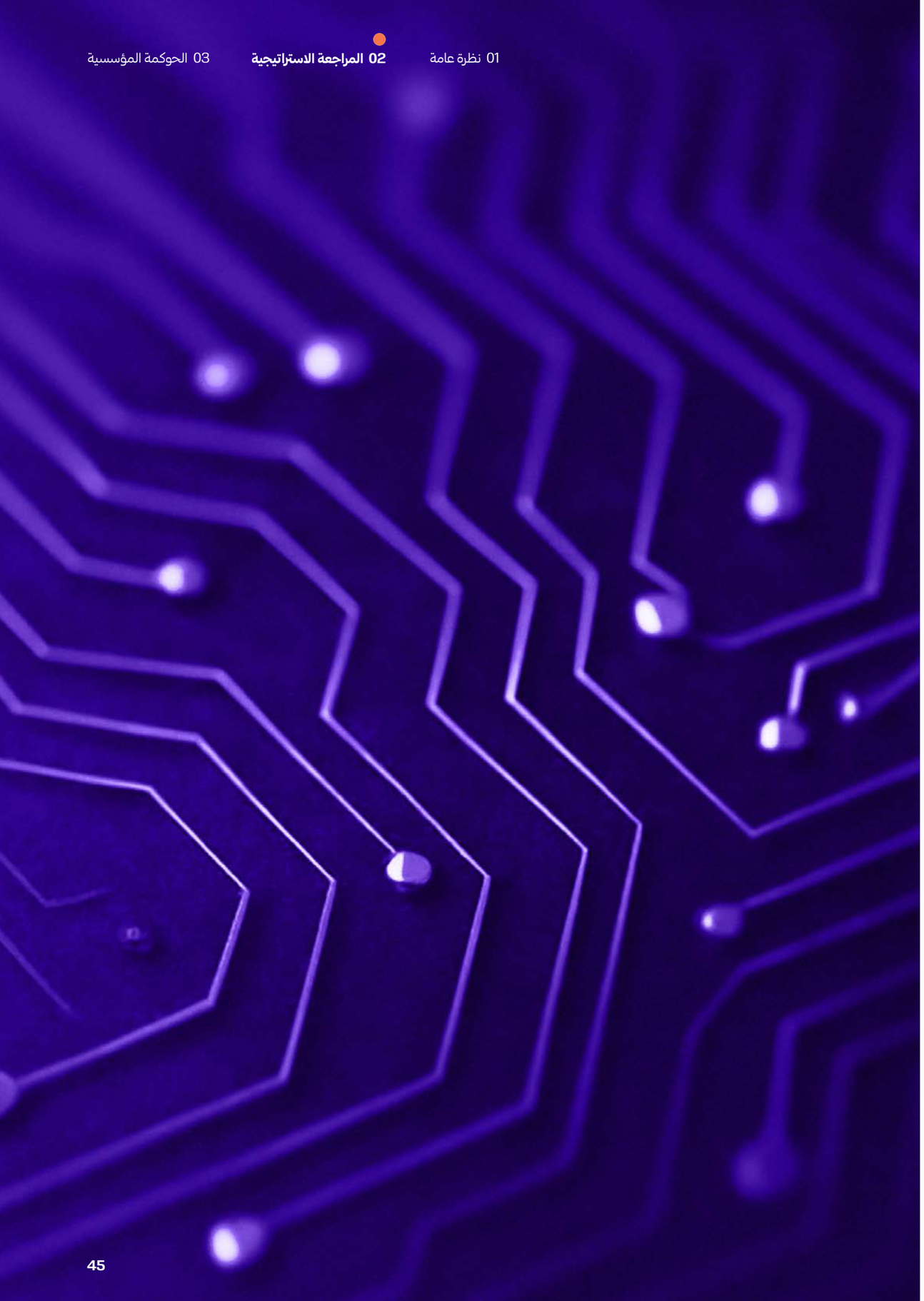

التقنية والابتكار (تتمة)

خارطة طريق تبنّي الذكاء الاصطناعي

اليوم — التطبيق العملي لتقنيات الذكاء الاصطناعي

المدى القريب (2026م) — مرحلة الاستكشاف والتوسع

المستقبل (2027م) — مرحلة الذكاء القائم على البيانات

إنتاجية "دراية المالية"

التطوير: استخدام أدوات Cursor AI وClaude Sonnet وCopilot لتسريع دورات التطوير، ومراجعة الأكواد البرمجية، وأتمتة الاختبارات التقنية

كافة الموظفين: تفعيل أداة (Copilot) لمساعدتهم في عملهم اليومي

استكشاف وكلاء الذكاء الاصطناعي (AI Agents)

أتمتة المهام الأساسية ومسارات تنفيذ العمليات الداخلية، مثل توجيه طلبات الدعم الفني، ومعالجة الفواتير، ومهام المشتريات الأساسية، والاستعلامات عن البيانات

الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI)

- الاستعلام المباشر عن البيانات – الحصول على إجابات فورية لاستفسارات الأعمال
- حوكمة البيانات الذكية
- الكشف عن الاحتيال بالاعتماد على البيانات
- لوحات تحكم تنفيذية مدعومة بمرئيات تستند إلى الذكاء الاصطناعي
- محاكاة السيناريوهات الافتراضية في القرارات الاستثمارية

محرك متابعة تحركات السوق

دمج المرئيات بشأن تحركات السوق المدعومة بالذكاء الاصطناعي ضمن "تطبيق دراية" لخدمة العملاء

الأنظمة المستقلة

إدارة خدمات تقنية المعلومات، مثل الأتمتة الكاملة لمكتب الدعم وصيانة الأنظمة دورياً

بذلنا جهوداً حثيثة خلال العام لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجالات التي تحقق أقصى استفادة ممكنة لدعم كفاءة التنفيذ، حيث عملنا على نشر أدوات تعزيز الإنتاجية على كافة الفرق التقنية بهدف تسريع دورات التطوير البرمجي، وتحسين جودة الأكواد البرمجية، ورفع كفاءة عمليات الاختبار، إلى جانب تمكين الموظفين على مستوى الشركة من استخدام هذه الأدوات لدعم انسيابية وفعالية مسارات العمل اليومية. وفي الوقت نفسه، نجحنا في إدراج تحركات السوق المدعومة بالذكاء الاصطناعي ضمن "تطبيق دراية"، مما ساهم في رفع مستوى تفاعل العملاء وتمكينهم من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة ومبنية على معطيات دقيقة. وقد ساهمت هذه المبادرات في تسريع وتيرة الإنجاز، ورفع مستوى الكفاءة، وتوفير تجربة رقمية أكثر استجابة للمتطلبات، إلى جانب تعزيز الجاهزية لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي على نطاق أوسع مع تطور مستوى نضج البيانات.

وبالتزامن مع قصص النجاح هذه، تمكّنت إدارة التقنية والابتكار من تنفيذ حزمة من المبادرات الأساسية التي ساهمت في تعزيز متانة البيئة التشغيلية للشركة. وقد أثمرت جهود تحديث البنية التحتية الأساسية ومراكز البيانات عن ارتقاء ملموس في مستويات الأداء والمرونة والامتثال التنظيمي، في حين ساهم ارتفاع مستوى توافر القدرات اللازمة في تعزيز استقرار المنصات وضمان استمرارية الخدمات دون انقطاع. وفي إطار تعزيز الترابط التقني، أدى التوسع في منظومة واجهات برمجة التطبيقات (API) المفتوحة إلى تمكين التكامل بشكل أكبر مع الشركاء الاستراتيجيين، وفتح آفاق جديدة لتطوير قصص نجاح رقمية مبتكرة. وتُسهم هذه المبادرات مجتمعةً في إرساء أساس متين يتيح تبنّي تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول وقابل للتوسع، مما يضع "دراية المالية" في مكانة ريادية تؤهلها للمضي قدماً في ابتكار حلول ذكية أكثر تقدماً واعتماداً على البيانات في السنوات المقبلة.

الآفاق المستقبلية لإدارة التقنية والابتكار في عام 2026م

ستركز إدارة التقنية والابتكار في عام 2026م على التوسع في الأسس التي تم إرساؤها خلال العام الماضي، مع المضي قدماً في تطوير القدرات الرقمية لشركة "دراية المالية" بما يدعم مستهدفات النمو والمرونة والتميز التنافسي. وسيتم إعطاء الأولوية لتحديث تطبيقات الأعمال الأساسية للارتقاء بمستويات الأداء والقابلية للتوسع وقدرات التكامل التقني؛ مما يضمن الحفاظ على قوة المنصات وقدرتها على التكيف مع التوسعات المستمرة في أحجام التداول وتنوع المنتجات ونمو الشراكات الاستراتيجية.

وفي الوقت نفسه، ستواصل الإدارة العمل على تنفيذ خارطة طريق البيانات والذكاء الاصطناعي على مستوى الشركة، مع التركيز على تعزيز قدرات الاستفادة من البيانات لتمكين الجيل القادم من الأتمتة الذكية، والتحليلات المتقدمة، وأنظمة دعم اتخاذ القرار. كما سيُسهم التقدم نحو تحقيق الجاهزية لتبنّي الخدمات السحابية في رفع مستويات القابلية للتوسع، والمرونة، وكفاءة التكاليف، مع الالتزام التام بالمتطلبات التنظيمية وأطر الحوكمة المعتمدة. وستشكّل هذه التطورات التقنية الركيزة الأساسية للتطوير المستمر في تجربة العملاء القائمة على إعطاء الأولوية للحلول الرقمية، حيث تجمع بين التصميم المبتكر والتخصيص، وجودة الخدمة عبر كافة القنوات. كما ستُسهم هذه المبادرات مجتمعةً في تعزيز الاتساق الهيكلي ومستوى الأمن والقابلية للتوسع في كافة منصات "دراية المالية"، مما يضع الشركة في مكانة متميزة تتيح لها دعم المنتجات والأسواق والشراكات المستقبلية، مع تقديم تجربة رقمية فائقة الجودة تتمحور حول تلبية احتياجات العملاء.

نظرة عامة على السوق

عام من الإصلاحات التنظيمية والتحولات الجوهرية وتعزيز الأسس الراسخة للسوق المالية السعودية

واصلت السوق المالية السعودية ترسيخ مسار تطورها رغم ما شهدته الأسواق العالمية والإقليمية من تقلبات، وأثبتت تنامي النضج التشغيلي والتطور في بنيتها التنظيمية. وقد أسهمت الإصلاحات التنظيمية المتواصلة وتحديث البنية التحتية للسوق واتساع قاعدة المشاركين من المستثمرين المحليين والدوليين، في تعزيز مكانة السوق كركيزةً أساسيةً في المنظومة المالية للمملكة العربية السعودية، ودعم قدرتها في خلق قيمة اقتصادية مستدامة.

وعلى الرغم من تأثر الأداء في الأجل القصير بالظروف العالمية والإقليمية، فان السوق حافظت على مسارها الثابت القائم على الإصلاحات الجوهرية ورفع معايير الحوكمة ورفع مستويات السيولة، إلى جانب تعميق ارتباطها بالأسواق المالية الدولية. وتعكس هذه التطورات مجتمعةً قدرة السوق المالية السعودية على التكيف مع المتغيرات، وتنامي دورها في دعم التحول الاقتصادي طويل الأجل للمملكة.

السوق المالية السعودية

أظهرت السوق المالية السعودية خلال عام 2025 قدرتها على التكيف مع التقلبات وحالة عدم اليقين التي سادت الاقتصادي العالمي، وواصلت تحقيق تطور ملموس عزز مكانتها كركيزة أساسية في المنظومة المالية للمملكة وأحد الممكنات الرئيسة لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. وتُعد السوق السعودية، التي تقدر قيمتها السوقية بنحو 8.8 تريليون ﷼ (ما يعادل 2.4 تريليون دولار أمريكي)، من بين أكبر أسواق الأسهم على مستوى العالم والأعلى سيولةً في منطقة الشرق الأوسط. وقد بلغ حجم إجمالي الأصول المدارة 1.24 تريليون ﷼ بنهاية العام، مسجلاً نمواً سنوياً بنسبة 18%، مما يعكس استمرار ثقة المستثمرين وتسارع نمو قطاع إدارة الأصول المحلي بوتيرة لافتة.

وشهدت سوق الأسهم تذبذبات واضحة في أدائها على مدار العام. فقد استهل "مؤشر تاسي" العام بأداء إيجابي، بلغ ذروته عند 12,471 نقطة في الربع الأول، مدعوماً بمتوسط قيمة تداول يومية بلغ نحو 6 مليارات ﷼. إلا أن وتيرة التداول تراجعت في الأرباع اللاحقة مع تراجع الرغبة في المخاطرة وإعادة توزيع المستثمرين لرؤوس أموالهم بين فئات الأصول المختلفة. وفي هذا السياق، اتجه المستثمرون بصورة متزايدة نحو أدوات الدخل الثابت ذات العوائد المرتفعة وصناديق سوق النقد وأسواق الأسهم العالمية، إلى جانب الأصول البديلة كالعقارات وحقوق الملكية الخاصة. ومع هذه المعطيات، تراجع "مؤشر تاسي" إلى 10,427 نقطة في الربع الثالث قبل أن يستقر مع نهاية العام.

وفي موازاة ذلك، واصلت الجهات التنظيمية تنفيذ إصلاحات مهمة لدعم تطور السوق وتعزيز جاذبيتها الاستثمارية. فقد لقيت الإعلانات الصادرة في أكتوبر بشأن رفع حدود الملكية الأجنبية وإلغاء اشتراط "المستثمر الأجنبي المؤهل" (QFI) الى جانب إلغاء الإطار التنظيمي لاتفاقيات المبادلة ترحيباً واسعاً من المستثمرين. ورغم الحاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن الجداول الزمنية لتطبيق هذه التغييرات، فإنها تظل خطوة إيجابية نحو توسيع قاعدة المستثمرين على المدى الطويل وتعزيز انفتاح السوق السعودية وتكاملها مع أسواق المال العالمية. وفي ختام العام، أنهى "مؤشر تاسي" تداولاته عند 10,490 نقطة، متراجعاً بنسبة 13% على أساس سنوي، فيما بلغ متوسط القيمة المتداولة اليومية نحو 5.1 مليار ﷼ خلال العام بأكمله.

مؤشر تاسي (السوق الرئيسية)

وشهد العام كذلك تطوراً ملموساً على عدة محاور استراتيجية، إذ مضت مبادرات التخصيص في مسارها المتوافق مع أهداف التحول الاقتصادي الشامل، وحافظت قائمة الطروحات العامة الأولية المرتقبة على نشاطها بتسجيل 13 إدراجاً في "السوق الرئيسية" و24 إدراجاً في "نمو – السوق الموازية"، مما عزز عمق السوق وتنوع القطاعات المدرجة فيها.

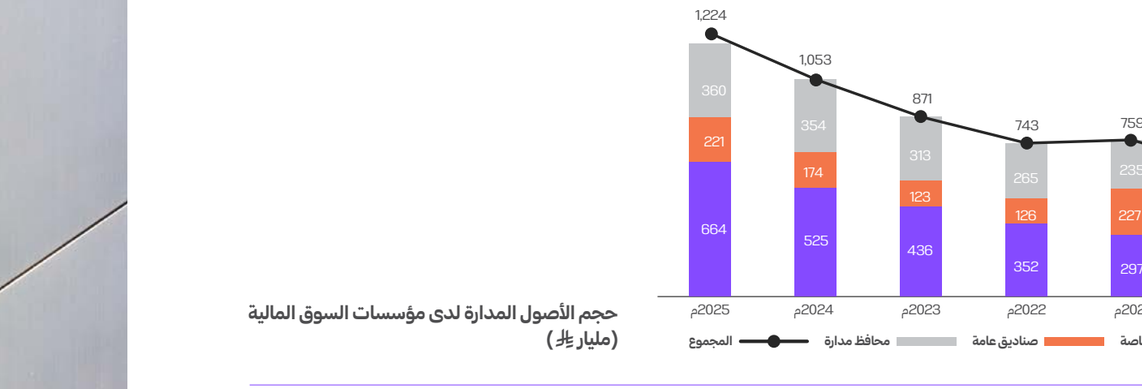

حجم الأصول المدارة لدى مؤسسات السوق المالية (مليار ﷼)

وعلى صعيد البنية التحتية، واصلت منظومة السوق المالية تطورها مع تنامي دور صناع السوق وتزايد الإقبال على التداول عالي التردد والإطلاق الرسمي لآلية إقراض الأوراق المالية. وتعكس هذه الخطوات مساراً تدريجياً ومدروساً لتحديث البنية التشغيلية للسوق بما يتماشى مع أفضل الممارسات المعتمدة في الأسواق المالية العالمية.

كما أسهمت هذه التطورات التنظيمية والهيكلية في توسع ملحوظ لقاعدة المستثمرين المؤسسيين، الذين باتوا يستحوذون على ما يقارب 50% من إجمالي نشاط التداول، مما أسهم في رفع جودة السيولة ودعم استقرار السوق على نحو ملحوظ. وفي الوقت ذاته، واصلت مشاركة المستثمرين الأجانب نموها التدريجي، لتبلغ ملكية المستثمرين الأجانب 12.4% من الأسهم الحرة بنهاية عام 2025م.

وعلى الرغم من التحديات التي شهدها السوق على المدى القصير، فإن المسار العام للسوق المالية السعودية يظل إيجابياً ومتيناً. فقد أسهمت الإصلاحات التنظيمية المستمرة والابتكار في المنتجات المالية وتطوير البنية التحتية، إلى جانب تنامي مشاركة المستثمرين المحليين والدوليين في تعزيز أسس السوق، وترسيخ مكانتها كوجهة استثمارية متنوعة وجاذبة لرؤوس الأموال الإقليمية والعالمية على المدى الطويل.

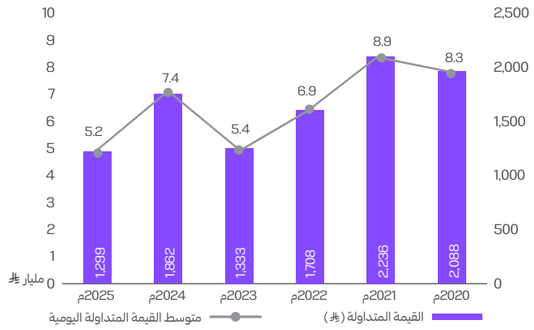

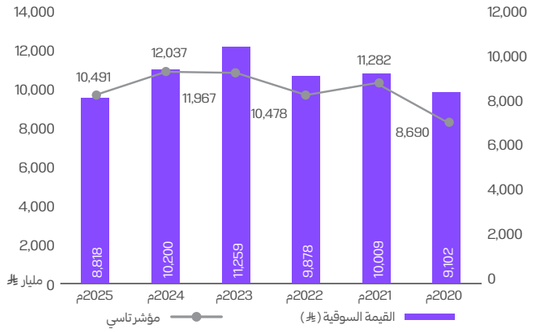

نظرة عامة على السوق (تتمة)

الاستفادة من العوامل التنظيمية الداعمة لنمو السوق

تتمتع السوق المالية السعودية بإطار تنظيمي داعم ومتطور يعكس التزام هيئة السوق المالية ببناء سوق مالية تتسم بالعدالة والشفافية، وتعزز حماية المستثمرين وترفع كفاءة العمليات. وبالتعاون مع مجموعة تداول السعودية والبنك المركزي السعودي (ساما) ومختلف أصحاب المصلحة، نفذت الجهات التنظيمية مجموعة من المبادرات الهادفة إلى دعم تطوير السوق وتوسيع قاعدة المستثمرين وتعزيز بنيتها التحتية الشاملة.

وشملت هذه المبادرات التنظيمية مجالات مختلفة، من بينها تسهيل الاستثمار المباشر في سوق الأسهم وإدارة الأصول وتطوير أطر ما بعد التداول والتسوية بالإضافة الى تحديث اللوائح والأنظمة المتعلقة بتملك العقار واستثماره. وتهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز سيولة السوق وتوسيع قاعدة المستثمرين ومواءمة ممارسات السوق مع المعايير الدولية. وتسهم هذه الجهود التنظيمية مجتمعةً في دعم النمو المستدام للسوق المالية، وتعزيز دورها كمنصة رئيسية لتمويل الاقتصاد وتكوين رؤوس الأموال، بما يدعم تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

المستجدات التنظيمية

العوامل التنظيمية الداعمة لنمو السوق

هيئة السوق المالية

اعتماد قواعد معدلة لفتح الحسابات الاستثمارية لتوسيع مشاركة المستثمرين الأجانب المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي

- إتاحة الاستثمار المباشر في الأسهم السعودية للمستثمرين الأجانب الأفراد المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي
- تمكين المستثمرين الأجانب الذين سبق لهم الإقامة في المملكة أو في إحدى دول مجلس التعاون من مواصلة تشغيل حساباتهم الاستثمارية حتى بعد مغادرتهم
- توسيع قاعدة المستثمرين وفتح فرص استثمارية أوسع في السوق المالية وتعزيز قدرتها على استقطاب شرائح جديدة من المستثمرين الإقليميين والدوليين

هيئة السوق المالية

إتاحة الاستثمار في السوق المالية أمام جميع فئات المستثمرين الأجانب

- فتحت هيئة السوق المالية أمام جميع فئات المستثمرين الأجانب إمكانية الاستثمار المباشر في السوق المالية السعودية اعتباراً من 1 فبراير 2026م. وألغت التعديلات اشتراط "المستثمر الأجنبي المؤهل" (QFI) للسوق الرئيسية وأطر اتفاقيات المبادلة، مما يتيح للمستثمرين الأجانب غير المقيمين الاستثمار مباشرةً في الأسهم المدرجة في السوق الرئيسية دون قيود تأهيل. وتهدف هذه التعديلات المعتمدة إلى تنويع قاعدة المستثمرين وتوسيعها، بما يدعم تدفقات الاستثمار ويرفع سيولة السوق

هيئة السوق المالية

مراجعة حدود الملكية الأجنبية

- تدرس هيئة السوق المالية رفع الحد الأقصى للملكية الأجنبية البالغ حالياً 49%، مما سيزيد الأسهم الحرة القابلة للاستثمار ويعزز سيولة السوق
- ومن شأن هذه الخطوة زيادة الوزن النسبي للمملكة في "مؤشر إم إس سي آي للأسواق الناشئة" (MSCI)، مما قد يجتذب تدفقات استثمار خامل تقدر بنحو 10 مليارات دولار أمريكي إلى سوق الأسهم السعودية

شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع)

إطلاق الحساب المجمع

- إتاحة الحسابات الاستثمارية المجمعة بما يبسط الإجراءات الإدارية وتنفيذ الأوامر
- خطوة تعزز التوافق مع أفضل الممارسات العالمية وتدعم قدرة عمليات إدارة الأصول في "دراية المالية" على استيعاب نمو الطلب

هيئة السوق المالية

الإطار التنظيمي لطرح شهادات الإيداع

- إتاحة إصدار شهادات الإيداع (DRs) المرتبطة بأسهم أجنبية في السوق المالية السعودية
- استحداث مسارات إدراج جديدة وتعزيز البنية التحتية للاستثمار الدولي

نظام تملك العقار لغير السعوديين (نافذ اعتباراً من يناير 2026م)

- إتاحة تملك غير السعوديين للعقارات في مناطق محددة داخل المملكة
- فترة انتقالية لمدة 180 يوماً تليها لوائح تنفيذية تصدر عن الجهات الحكومية المعنية
- الأثر المتوقع: تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع العقاري
- تحديث رسوم الأراضي البيضاء: فرض رسوم على الأراضي الحضرية غير المستغلة لتحفيز تطويرها
- رفع الإيقاف عن التصرف بالأراضي: ~80 مليون متر مربع شمالي الرياض أصبحت متاحة للتداول العقاري

البنك المركزي السعودي (ساما)

الجمعية الدولية لإقراض الأوراق المالية (ISLA)

هيئة السوق المالية

اعتماد لائحة المقاصة النهائية

- اعتراف "الجمعية الدولية لإقراض الأوراق المالية" (ISLA) و"الجمعية الدولية لأسواق رأس المال" (ICMA) بنفاذ أحكام المقاصة النهائية بموجب اللوائح الصادرة عن "ساما" وهيئة السوق المالية خلال العام
- تقليل مخاطر ائتمان الطرف المقابل ومتطلبات رأس المال بفضل اليقين القانوني الذي توفره اللائحة
- تهيئة البيئة المناسبة لأنشطة إقراض واقتراض الأوراق المالية محلياً، بوصفها عاملاً رئيسياً في تعزيز مشاركة المستثمرين المؤسسيين

إدراج السعودية في قائمة المراقبة لمؤشر جي بي مورغان للسندات الحكومية بالأسواق الناشئة

- إمكانية ضم المملكة إلى "مؤشر جي بي مورغان للسندات الحكومية بالأسواق الناشئة" (JPM.GBI-EM / EMGBI) بوزن نسبي يقدر بنحو 2%
- تدفقات استثمارية أجنبية متوقعة تقدر بنحو 5 مليارات دولار أمريكي إلى أدوات الدين السيادية المقومة بالعملة المحلية

إيقاف الزيادة السنوية في الإيجار بالرياض لمدة 5 سنوات

- تثبيت قيم الإيجار للعقارات السكنية والتجارية في مدينة الرياض لمدة 5 سنوات اعتباراً من سبتمبر 2025م
- تطبيق القرار على عقود الإيجار الجديدة والقائمة على حد سواء

نظرة عامة على الأعمال

تحقيق النمو وتنويع مصادر الإيرادات وترسيخ الريادة الرقمية

ترتكز أعمال "دراية المالية" على ثلاثة قطاعات متكاملة تُغذّي نمو الشركة وتُحقق لها التنوع في مصادر الإيرادات واستمرارية خلق القيمة. وخلال عام 2025م، أحرز كل قطاع تقدماً ملموساً في تنفيذ أولوياته الاستراتيجية، مع رفع كفاءة العمليات التشغيلية، وإثراء الخيارات المقدمة للعملاء، وتوسيع قنوات تحقيق الإيرادات. فقد عززت خدمات الوساطة المالية ريادتها في السوق وتفوقها في جودة تنفيذ عمليات التداول، ووسّعت إدارة الأصول منتجاتها لتشمل الأسواق العامة والخاصة، وأرست إدارة الثروات الأسس الرقمية لحلول ادخارية مرنة. وبتكامل هذه القطاعات الثلاثة، تمتلك "دراية المالية" القدرة على تحقيق أرباح مستدامة، وبناء علاقات أعمق مع عملائها، واغتنام فرص النمو طويل الأجل في سلسلة القيمة الاستثمارية.

خدمات الوساطة المالية

منصة تداول رقمية تتيح للمستثمرين من الأفراد والمؤسسات والعملاء الدوليين الاستثمار في الأسواق المحلية والعالمية، وتتميز بجودة تنفيذ العمليات وتنوع مصادر الإيرادات وبنية تحتية رقمية تتسم بمرونة عالية لاستيعاب النمو.

إدارة الثروات

منصة ادخار رقمية توفر محافظ استثمارية متنوعة تعمل وفق أنظمة آلية، صُمّمت لتوسيع مشاركة المستثمرين الأفراد في الأسواق المالية، وخفض حواجز الاستثمار، وتمكينهم من بناء ثرواتهم بمنهج منظم طويل الأجل.

إدارة الأصول

قطاع استثماري يعتمد الإدارة النشطة للأصول في الأسواق العامة والخاصة، ويركّز على تطوير منتجات استثمارية متنوعة وإدارة المحافظ بمنهج متوازن وتحقيق نمو مستدام في الأصول المدارة بمختلف فئاتها.

خدمات الوساطة المالية

إرساء معايير جديدة في الأداء والابتكار

حقق قطاع خدمات الوساطة المالية خلال عام 2025م أداء استثنائياً، إذ أدخل تحسينات على نموذجه التشغيلي وسجل أداءً قياسياً وتوسعاً استراتيجياً في شرائح المستثمرين المحليين والمؤسسيين والدوليين. وحافظنا على صدارتنا في حجم التداول العالمي طوال العام، مما يعكس قوة منصتنا الاستثمارية الدولية وتنوع قدراتنا في التداول.

وكان من أبرز الإنجازات إطلاق أول خطة لتحسين عوائد الأسهم المتوافقة مع الشريعة في السوق السعودية، وهي خطوة تُمثّل نقلة نوعية في البنية التحتية للسوق وتضع "دراية المالية" في طليعة الابتكار في المنتجات الاستثمارية. وقد تجاوز الأداء في هذا المنتج مستهدف قيمة الأوراق المالية المُعارة لعام 2025م بنسبة 40%، مما يؤكد ارتفاع الطلب ويُثبت صحة استراتيجيتنا في التوسع إلى ما هو أبعد من إيرادات التداول وحدها. وأسهم إطلاق برنامج تحسين عوائد الأسهم في السوق السعودية في تعزيز استقرار الإيرادات وجعلها أكثر انتظاماً، مما يُخفف من تأثر الشركة بتقلبات الأسواق.

تنفيذ استراتيجية متوازنة تواكب متطلبات المستقبل

ركّز قطاع خدمات الوساطة المالية خلال العام جهوده حول ثلاث أولويات محورية: رفع مستوى تحقيق الإيرادات من خلال زيادة نسبة العوائد من الأصول والخدمات ذات القيمة المضافة بدلاً من الاعتماد على عمليات التداول فحسب، ومواصلة الاستثمار في التقنيات الاحترافية لمواكبة التحولات الهيكلية في آليات المشاركة في الأسواق وتلبية التطلعات المتنامية للعملاء.

وأثمر هذا التوجه الاستراتيجي عن نتائج ملموسة، مدعومةً بظروف إيجابية في الأسواق الأمريكية وارتفاع أحجام التداول. وتجسّد هذه النتائج كفاءة إنجاز خططنا ومتانة نموذج الوساطة المتنوع الذي تعمل وفقه "دراية المالية".

تعزيز القدرات المؤسسية والعالمية

أحرزنا تقدماً ملموساً في رفع مستوى خدماتنا المؤسسية، حيث وسّعنا إتاحة الأسواق العالمية أمام العملاء من الشركات والمؤسسات، مما أثرى مجموعة منتجاتنا وعزّز ملاءمتها لاحتياجات كبار المشاركين في الأسواق. وفي الربع الثالث، أطلقنا قدرات الاستضافة في مركز البيانات (Co-location) ونستعد حالياً لإتاحتها أمام المتداولين بالتردد العالي وصناع السوق. وتتسق هذه المبادرات مع هدفنا في أن تكون "دراية المالية" شريكاً تقنياً في تنفيذ عمليات التداول قادراً على تلبية معايير الأداء المؤسسي.

وإلى جانب ذلك، أطلقنا تصنيفات شرعية للأسهم المحلية والعالمية على حد سواء، مما يرفع مستوى الشفافية ويُحسّن التجربة الاستثمارية للعملاء الحريصين على الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. وتُعزز هذه المبادرة تجربة المستخدم وتؤكد ريادتنا في الحلول الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة.

إثراء المنتجات الاستثمارية وتعزيز الابتكار

وسّعنا منظومة منتجاتنا في التداول المحلي من خلال إطلاق خدمة اقتراض وإقراض الأوراق المالية، وتمكين التمويل بالهامش في الطروحات العامة الأولية في السوق الرئيسية»، وإتاحة المشاركة في الطروحات العامة الأولية لصكوك الشركات والطروحات العامة الأولية للصناديق. وتُتيح هذه التحسينات لعملائنا فرص مشاركة أوسع في الأسواق الأولية والثانوية، وتدعم تنويع محافظهم الاستثمارية.

كما أجرينا عدة تحسينات على قنوات التداول، تشمل إتاحة التمويل ببطاقات الائتمان عبر Apple Pay، ورفع كفاءة التحويلات المالية، وتمكين التحويلات الدولية المباشرة من أرصدة الريال السعودي بسرعة أعلى. وأعدنا صياغة سياسات الاشتراك في بيانات السوق بربط الرسوم بأرصدة العملاء النقدية، ومددنا ساعات التداول في حسابات لايت لتشمل جميع جلسات التداول المتاحة.

نظرة عامة على الأعمال (تتمة)

رفع جودة تجربة العملاء والكفاءة التشغيلية

ظلت تجربة العملاء على رأس أولوياتنا، حيث بسّطنا إجراءات الموافقة على التمويل بالهامش ورفعنا سقف الطلبات الإلكترونية إلى 5 ملايين ﷼، مما يُيسّر العمليات ويُوفّر للعملاء تجربة أسرع وأكثر مرونة. كما سهّلنا عمليات التحويل من خلال إعادة تصميم واجهة التطبيق ورفع كفاءة العمليات التشغيلية في مركز الاتصال، مما يُعزّز مستوى الاستجابة ويُحكم الرقابة على العمليات.

وشملت التحسينات الرقمية رفع أداء التطبيق، وإضافة وظيفة تسجيل الدخول بالبصمة، وتحسين مسارات الاستخدام لضمان تجربة تداول أكثر سلاسة. وتعكس هذه التحسينات التزامنا بتوفير تجربة وساطة سلسة وآمنة وعالية الأداء لجميع عملائنا.

تقدير الأداء والتميز

تُوّجت جهودنا وجودة أدائنا بحصولنا على جائزة أبرز وسيط من تداول السعودية ضمن جوائز السوق المالية السعودية، وهو تكريم يؤكد قوة قطاع الوساطة في الشركة ومستوى الخدمات التي نقدمها لعملائنا.

خدمات الوساطة المالية في عام 2026م

يركّز قطاع خدمات الوساطة المالية في المرحلة المقبلة على تطوير قدراته في المنتجات والتقنية لدعم المرحلة التالية من النمو. وثمة عدد من المبادرات الابتكارية قيد الإعداد صُمِّمت لخدمة المستثمرين الأفراد والمؤسسيين على حد سواء، ومن شأنها أن ترفع مستوى تحقيق الإيرادات، وتُعزز جودة تنفيذ عمليات التداول، وتُرسّخ ريادة "دراية المالية" في الأسواق المحلية والعالمية.

نظرة عامة على الأعمال (تتمة)

إدارة الأصول

تحقيق نمو متنوع ومتوازن في فئات الأصول المختلفة

حقق قطاع إدارة الأصول خلال عام 2025م تقدماً يتسق مع الأولويات الاستراتيجية الأوسع للشركة في النمو المستدام وتنويع مصادر الإيرادات وخلق القيمة طويلة الأجل. وركّز القطاع على توسيع مجموعة منتجاته الاستثمارية واستقطاب عملاء جدد وزيادة حجم الأصول المدارة في فئات أصول متعددة، مما يُرسّخ مكانته مصدراً قوياً لتدفقات الدخل المنتظمة وعالية الجودة.

وكان إطلاق صندوقَي دراية للدخل الثابت المهيكل من أبرز إنجازات العام، حيث اعتمد الصندوقان استراتيجية ابتكارية ضمن منظومة منتجاتنا والسوق السعودية، واستقطبا مجتمعَين ما يقارب 5.3 مليار ﷼. ويعكس هذا الإقبال تنامي الطلب على استراتيجيات الدخل الثابت المهيكلة، ويثبت قدرتنا على تصميم منتجات استثمارية متميزة تلبي احتياجات السوق بدقة.

وعلى صعيد الأسواق الخاصة، عززنا قدراتنا في الاستثمارات البديلة بإطلاق صندوق دراية للدخل الائتماني الذي استقطب نحو 230 مليون ﷼ في الأصول المدارة، مما يُرسّخ حضورنا في استراتيجيات الائتمان الخاص ضمن منظومة أسواق خاصة أكثر تنوعاً. كما أطلقنا صندوق دراية للذكاء الاصطناعي والتقنيات الرائدة، وهو صندوق خاص مغلق متوافق مع الشريعة الإسلامية يستثمر من خلال صندوق هوف كابيتال للفرص الاستراتيجية (HOF Capital Strategic Opportunities Fund)، ويُتيح لعملائنا فرصاً مباشرة في قطاعات التقنية سريعة النمو، ويُوسّع نطاق الفرص الاستثمارية الابتكارية المتاحة لهم.

وفي الأسواق العامة، أطلقنا "صندوق دراية لأسهم سوق نمو" الذي استقطب نحو 51 مليون ﷼ في الأصول المدارة، مما يُتيح للعملاء فرصة الاستثمار في الشركات المدرجة في نمو – السوق الموازية ويُكمّل عروضنا في مجال أسهم الأسواق العامة.

واستحوذت استراتيجيات الدخل الثابت المهيكل على النصيب الأكبر من رؤوس الأموال المستقطبة خلال العام، مما يدل على ارتفاع إقبال المستثمرين على حلول الدخل الثابت المصممة بعناية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وفي الوقت ذاته، يعكس استمرار التوسع في الائتمان الخاص وأسهم سوق نمو نهجنا المتوازن في تطوير المنتجات بما يُغطي مختلف مستويات العوائد المستهدفة مقابل المخاطر المتوقعة.

مواصلة تحسين الأداء وكفاءة العمليات

إلى جانب إطلاق المنتجات الجديدة، اتسم نهجنا خلال عام 2025م بإدارة منضبطة للمحافظ الاستثمارية ومواصلة تطوير العمليات الاستثمارية، مع التركيز على بناء القدرات الداخلية ورفع معايير الحوكمة في جميع صناديق القطاع ومحافظه الإدارية.

ويعكس طرح المنتجات الجديدة في الدخل الثابت المهيكل والائتمان الخاص وأسهم الأسواق العامة استراتيجيتنا المدروسة لإثراء خيارات الاستثمار المتاحة لعملائنا، وتهيئة قطاع إدارة الأصول لتحقيق نمو مستدام في مختلف دورات الأسواق المالية.

إدارة الأصول في عام 2026م

نطمح في المرحلة المقبلة إلى أن تحتل استراتيجياتنا الاستثمارية مراتب الربع الأعلى أداءً في الصناديق والمحافظ الاستثمارية التقديرية. ولتحقيق هذا الهدف، سنواصل التركيز على الانضباط الاستثماري وبناء المحافظ وفق منهج علمي والحفاظ على اتساق الأداء.

كما نسعى إلى زيادة حجم أعمال القطاع من خلال زيادة حجم الأصول المدارة عبر تطوير المنتجات القائمة وإطلاق منتجات جديدة. وستشمل عمليات التحسين المخطط لها توسيع خياراتنا الاستثمارية في الأسواق العامة والخاصة على المستويين المحلي والدولي.

ونسعى إلى رفع الكفاءة التشغيلية عبر تبنّي أنظمة ذكاء اصطناعي مالية متطورة مصممة لتعزيز قدرات التحليل وتعزيز مستوى أتمتة العمليات ودعم اتخاذ قرارات أفضل. وسنواصل كذلك الاستثمار في تطوير فريق العمل وتأهيله بتدريبات تخصصية ترفع مستوى الخبرات المهنية.

ويُمثّل التوسع الجغرافي أولوية إضافية، حيث نركّز على استقطاب شرائح عملاء إقليمية ودولية لتنويع قاعدة المستثمرين وزيادة مصادر رؤوس الأموال.

ومن خلال كفاءة الإنجاز والابتكار في المنتجات، يمتلك قطاع إدارة الأصول مقومات تمكنه من مواصلة النمو وتعميق تنوع مصادر إيراداته ورفع مساهمته في خلق القيمة طويل الأجل لشركة "دراية المالية".

إدارة الثروات

إرساء الأسس لريادة حلول الادخار الرقمية

شكّل عام 2025م مرحلة تأسيسية لقطاع إدارة الثروات، إذ انصبّ التركيز على بناء البنية التحتية والقدرات التقنية للمنصة وصياغة عروض العملاء اللازمة لتوسيع حلول الادخار طويل الأجل التي تقدمها "دراية المالية". وتمثّل الهدف الاستراتيجي للقطاع في إنشاء إطار رقمي متكامل يُمكّن الأفراد من الاستثمار في محافظ متنوعة تُدار باحترافية عبر تجربة رقمية بالكامل.

وكان إطلاق منصة "دراية سمارت" من أبرز محطات العام، وهي أول منصة مستقلة مخصصة لمنتجات الادخار المتنوعة. وتُقدَّم عبر تطبيق خاص للجوال، وتُوفّر محافظ استثمارية جاهزة صمّمها خبراء مختصون وتستهدف الأفراد الباحثين عن حلول استثمارية آلية. ويبلغ الحد الأدنى لبدء الاستثمار عبر المنصة 100 ﷼ فقط، مما يُزيل الحواجز التقليدية أمام المستثمرين ويفتح الباب أمام مشاركة أوسع في استثمارات منظمة تستند إلى أهداف محددة.

وأثبت الإقبال خلال عام 2025م توافُق المنتج مع احتياجات السوق بشكل واضح، حيث حققت "دراية سمارت" بنهاية العام نمواً بنسبة 220% في الأصول المدارة، ووسّعت قاعدة مستخدميها النشطين بعشرة أضعاف. ويعكس هذا الإقبال السريع تنامي الطلب على حلول ادخار مبسّطة ومتاحة للجميع وتُدار بكفاءة مهنية، لا سيما بين المستثمرين الأفراد الذين يفضلون الحلول الرقمية.

وتتجاوز أهمية "دراية سمارت" النمو الآني، إذ تُرسي المنصة البنية التقنية والتشغيلية اللازمة للتوسع في المنتجات مستقبلاً. فقد صُمّمت لتكون قاعدة نمو لإطلاق عروض إضافية في إدارة الثروات خلال عام 2026م، تشمل هياكل محافظ أكثر تقدماً وخيارات أعلى تخصيصاً ومجموعة حلول أوسع نطاقاً.

إدارة الثروات في عام 2026م

تتمثّل الأولوية الاستراتيجية لعام 2026م في توسيع منظومة إدارة الثروات الرقمية وترسيخ مكانة "دراية المالية" بوصفها أحد أبرز مزودي حلول الادخار الرقمية في المملكة. وستركّز هذه المرحلة على هدفين متكاملين.

أولاً: إثراء خيارات محافظنا الاستثمارية بتوسيع مجموعة الحلول المتنوعة التي يديرها خبراء متخصصون والمتاحة للمستثمرين الأفراد، ويشمل ذلك رفع كفاءة استراتيجيات توزيع الأصول وتحسين تجربة تسجيل العملاء الرقمية لضمان سلاستها منذ البداية.

ثانياً: سنعمل تدريجياً على إزالة الحواجز أمام فرص الاستثمار الأكثر تطوراً، وذلك بخفض الحد الأدنى للاستثمار ورقمنة مسار العميل بالكامل، بهدف تيسير استفادة شرائح أوسع من حلول استثمارية ظلت تاريخياً حصرية لأصحاب الثروات الكبيرة.

ومن خلال كفاءة الإنجاز ومواصلة تطوير المنصة، يمتلك قطاع إدارة الثروات المقومات اللازمة للانتقال من مرحلة التأسيس في عام 2025م إلى مسار نمو متسارع في عام 2026م، يدعم مشاركة واسعة للمستثمرين الأفراد ويُتيح لهم الاستفادة من حلول ادخارية منظمة ومُدارة باحترافية.

مراجعة الرئيس التنفيذي المالي

"أداء مالي مرن رغم تراجع زخم السوق المحلية".

بلال خالد بشناق
المدير المالي

خلال أول عام كامل لنا كشركة مدرجة، نجحنا في تحقيق أداء مالي جيد رغم تراجع نشاط التداول في الأسواق، ومضينا في الوقت ذاته بتنفيذ أولوياتنا الاستراتيجية التي تشكل الأساس لنهج نمونا طويل الأجل، مما يعزز قوة نموذج أعمالنا ومرونته وقدرته على مواكبة النمو المستقبلي.

وقد ارتفعت الإيرادات الإجمالية بنسبة 6% على أساس سنوي لتبلغ 935 مليون ﷼، مما يعكس قوة نموذج أعمالنا وتنوع مصادر الدخل لدينا، فيما بلغ الربح التشغيلي 529 مليون ﷼.

كما سجل صافي الربح الأساسي نمواً ليبلغ 532 مليون ﷼، في حين حافظ العائد على متوسط حقوق الملكية على مستوى مرتفع عند نحو 39%، مما يؤكد كفاءة ومرونة نموذجنا التشغيلي. وواصلنا تحويل الربحية إلى عوائد مجزية للمساهمين، مع الحفاظ على نسبة توزيع أرباح مرتفعة بلغت 80%، ما يعكس التزامنا بتقديم عوائد مستقرة ومستدامة للمساهمين.

نمو متنوع عبر مصادر الإيرادات الأساسية

وعلى صعيد الأولويات الاستراتيجية، نواصل التركيز على تنويع مصادر الدخل، وزيادة مساهمة الإيرادات المتكررة، وتحقيق عوائد أكبر من قاعدة أصول العملاء المتزايدة.

وفي هذا الإطار، حقق نشاط الوساطة المالية إيرادات بلغت 512 مليون ﷼ بدعم من قيمة تداولات قاربت 450 مليار ﷼. وفي الوقت ذاته، برزت الأنشطة المرتبطة بالأصول كمحرك مهم لنمو الإيرادات. فقد سجلت إدارة الأصول نمواً في حجم الأصول المدارة بنسبة 31% لتبلغ 22.5 مليار ﷼، محققةً إيرادات قدرها 129 مليون ﷼. كما بلغ دخل العمولات الخاصة 329 مليون ﷼ مدعوماً بأصول العملاء تحت الحفظ التي بلغت 33.5 مليار ﷼، إضافة الى التوسع في مبادرات تعظيم العوائد من الأصول، ومنها إطلاق برنامج تعزيز عوائد الأسهم في السوق المحلية. كما أسهمت الاستثمارات الخاصة بالشركة في تحقيق مكاسب بلغت 47 مليون ﷼. وتعكس هذه النتائج مجتمعة استمرار تحول نموذج الإيرادات لدينا ليكون أكثر توازناً واستدامة، قائم على مصادر دخل متكررة وأكثر قدرة على مواجهة تقلبات السوق.

الانضباط في إدارة التكاليف ورفع الكفاءة التشغيلية

ارتفعت المصروفات التشغيلية خلال العام لتصل إلى 406 مليون ﷼، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى إطلاق برنامج تملك الموظفين للأسهم، والذي يهدف إلى تعزيز استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بها، حيث ساهم بنحو 55 مليون ﷼ من إجمالي التكاليف التشغيلية. كما أسهمت الاستثمارات الإضافية في التقنية والبنية التحتية الرقمية ومبادرات التوسع في الأسواق إلى زيادة مستوى الإنفاق. ورغم ذلك، تم تنفيذ هذه الاستثمارات ضمن إطار منضبط لإدارة التكاليف، مما مكّننا من الحفاظ على كفاءة التشغيل وجودة هوامش الربحية، وفي الوقت ذاته تهيئة أعمالنا لمرحلة النمو المستقبلية.

وفي موازاة ذلك، بلغ الإنفاق الرأسمالي نحو 51 مليون ﷼ تم توجيهه إلى الأتمتة وتحديث البنية التحتية وتطوير القدرات المؤسسية، بما يدعم مرونة عملياتنا وتعزيز موقعنا التنافسي ويسهم في تحقيق نمو مستدام في الإيرادات.

تعزيز متانة المركز المالي والانضباط في إدارة رأس المال

وفيما يخص تخصيص رأس المال، نتبع نهجاً منضبطاً واستراتيجياً يوازن بين دعم النمو والحفاظ على قوة المركز المالي. وخلال العام، قمنا بزيادة استثمارنا في بنك D360، مما عزز موقعنا ضمن المنظومة المالية الرقمية الناشئة في المملكة. ويأتي هذا الاستثمار في إطار رؤية طويلة الأجل تقوم على تعزيز التكامل بين منصة دراية والبنك وتوسيع فرص تحقيق الإيرادات من خلال البيع المتقاطع بين المنصات، إلى جانب تعظيم القيمة طويلة الأمد للعملاء.

وتستند قرارات تخصيص رأس المال لدينا إلى تقييم دقيق للعوائد الاستراتيجية المتوقعة، ومدى توافقها مع أهداف النمو طويلة الأجل، مع الحرص في الوقت ذاته على الحفاظ على متانة المركز المالي واستدامته.

"ارتفعت الإيرادات الإجمالية بنسبة 6% على أساس سنوي لتبلغ 935 مليون ﷼، مما يعكس قوة نموذج أعمالنا وتنوع مصادر الدخل لدينا، فيما بلغ الربح التشغيلي 529 مليون ﷼."

صافي الربح الأساسي

532 مليون ﷼

مراجعة الرئيس التنفيذي المالي (تتمة)

تعزيز عوائد المساهمين

تعكس سياسة توزيع الأرباح التزامنا بتقديم عوائد مستقرة ومستدامة لمساهمينا، مع الحفاظ في الوقت ذاته على القدرة على إعادة استثمار رأس المال لدعم النمو المستقبلي. وخلال العام، قمنا بتوزيع أرباحاً إجمالية بلغت 320 مليون ﷼، بواقع 1.315 ريال للسهم الواحد وبنسبة توزيع بلغت 80% من صافي الربح. كما يؤكد مجلس الإدارة التزامه بالحفاظ على حد أدنى لنسبة توزيع الأرباح يبلغ 60% من صافي الربح خلال عامي 2026م و2027م، بما يضمن تحقيق توازن بين توفير عوائد مجزية للمساهمين وتخصيص الموارد اللازمة لدعم الاستثمارات الاستراتيجية وتعزيز مسار النمو على المدى الطويل.

تطلعاتنا وأولوياتنا لعام 2026م

مع دخولنا عام 2026م، ننطلق بزخم مالي قوي ورؤية واضحة للأولويات التي تركز على توسيع نطاق النمو مع الحفاظ على الانضباط المالي والتشغيلي. وتتمحور هذه الأولويات حول تعميق تفاعلنا مع العملاء، وتنمية مصادر الإيرادات المتكررة، وتعزيز الكفاءة التشغيلية من خلال مواصلة الاستثمار في التقنية والأتمتة.

وبفضل النمو المستمر في قاعدة عملائنا، إلى جانب إطلاق منتجات وخدمات جديدة، يتمتع قطاع الوساطة بفرص واعدة للاستفادة من استمرار نشاط تداول الأفراد، مع التوسع التدريجي في قدراتنا في مجال التداول المؤسسي. وفي المقابل، نتوقع أن يواصل قطاع إدارة الأصول مسار نموه من خلال طرح منتجات جديدة، والتوسع في استراتيجيات الاستثمارية البديلة، وجذب شريحة أوسع من العملاء. كما نتوقع أن يشهد دخل العمولات الخاصة مزيداً من النمو مدعوماً بالتوسع في أنشطة إقراض الأوراق المالية ومبادرات تعظيم العوائد على أصول العملاء.

وسيسهم استمرار الاستثمار في التقنية والأتمتة وتطوير قدرات البيانات في رفع كفاءة العمليات وتعزيز قابلية المنصة للتوسع، في حين ستدعم مبادرات تملك الموظفين للأسهم مواءمة الحوافز طويلة الأجل عبر مختلف مستويات المؤسسة. وفي جميع هذه المبادرات، يظل تركيزنا منصباً على الإدارة المنضبطة لرأس المال، وتحقيق نمو مستدام في الأرباح، وتعزيز متانة الأسس المالية للشركة.

وبشكل عام، يعكس أداؤنا المالي في عام 2025م مدى تطور ونضج نموذجنا التشغيلي وقدرته على مواكبة النمو، بجانب تنوع مصادر إيراداتنا، ونجاحنا في توظيف رأس المال بانضباط لدعم التوسع المقبل. وندخل العام المقبل بسيولة مرتفعة وربحية مستقرة ومسار استراتيجي واضح، مما يمكننا من مواصلة النمو وتحقيق قيمة مستدامة لمساهمينا.

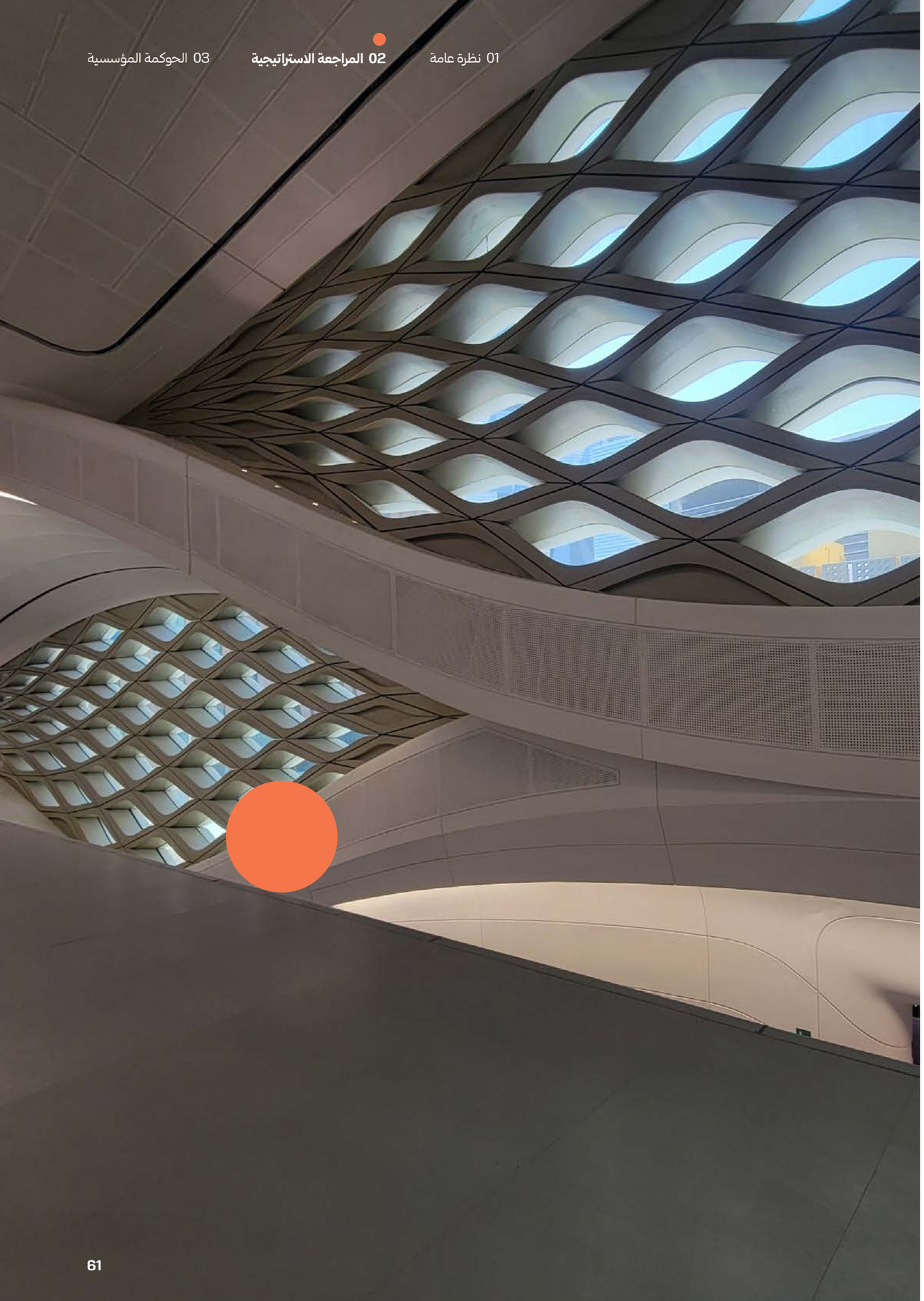

لمحة عامة عن الأداء المالي

في عام 2025م، حققت شركة "دراية المالية" أداءً مالياً متيناً، بما يعكس قوة نموذج أعمالها المتنوع وقدرته على مواجهة التحديات التي شهدها السوق المحلي. وعلى الرغم من التراجع في أحجام التداولات وضعف أداء أسواق الأسهم المحلية، فقد بلغ الدخل التشغيلي 935 مليون ﷼، مسجلاً نمواً بنسبة 6% مقارنة بالعام السابق، في دلالة واضحة على قدرة الشركة على الحفاظ على زخم إيراداتها عبر مصادر دخل متعددة.

ويؤكد هذا الأداء متانة نموذج أعمال "دراية المالية" الذي يرتكز على قاعدة إيرادات متنوعة تشمل أنشطة الوساطة، ورسوم إدارة الأصول، ودخل العمولات الخاصة، إلى جانب أرباح الاستثمارات الخاصة. وقد أسهم هذا التنوع في الحد من تأثير تقلبات السوق على النتائج المالية، وتعزيز استقرار الأرباح عبر مختلف الدورات الاقتصادية.

وبلغ صافي الربح خلال العام 400 مليون ﷼، فيما ارتفع صافي الربح الأساسي — بعد استبعاد خسائر الشركات الزميلة — بنسبة 3% سنوياً ليصل إلى 532 مليون ﷼، بما يعكس قوة الأداء التشغيلي وكفاءة إدارة الموارد. وقد تحقق هذا النمو بدعم من استمرار نمو الإيرادات والانضباط في إدارة التكاليف، وذلك على الرغم من إطلاق برنامج تملك الموظفين للأسهم (ESOP) ومواصلة الاستثمارات الاستراتيجية في التقنية والبنية التحتية الرقمية ومبادرات النمو الأخرى.

كما حافظت "دراية المالية" على مستويات ربحية قوية، حيث بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين نحو 39%، وبلغ هامش صافي الربح 43%. ووزعت الشركة ما نسبته 80% من صافي أرباحها كأرباح نقدية، تأكيداً على قدرتها على توليد تدفقات نقدية قوية والتزامها بتحقيق عوائد مستدامة وجاذبة للمساهمين.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة تحقق كامل إيراداتها داخل المملكة العربية السعودية.

نمو جيد في الإيرادات

جاء نمو الإيرادات في عام 2025م مدفوعاً بأداء جيد نسبياً عبر مختلف قطاعات الأعمال، حيث أسهمت أنشطة الوساطة وإدارة الأصول ودخل العمولات الخاصة بدور جوهري في دعم إجمالي الإيرادات، إلى جانب المكاسب المحققة من محفظة الاستثمارات الخاصة، التي عززت بدورها الأداء العام للشركة.

وعلى الصعيد الاستراتيجي، واصلت الشركة تركيزها على تعزيز استدامة قاعدة أرباحها وتنويع مصادر دخلها. فقد أسهم إطلاق برنامج تعزيز عوائد الأسهم (Stock Yield Enhancement Plan) في السوق المحلي في تحقيق إيرادات إضافية، إلى جانب تعزيز التفاعل مع العملاء وتوسيع نطاق المنتجات والخدمات المقدمة. وتنسجم هذه المبادرات مع الهدف طويل الأجل لـ "دراية المالية" والمتمثل في بناء بنية إيرادات أكثر تنوعاً واستقراراً، وأقل تأثراً بالتقلبات قصيرة الأجل في الأسواق.

وبلغ إجمالي الإيرادات خلال العام 935 مليون ﷼، ما يشير إلى نموٍ متوسط ضمن خانة الآحاد.

الوساطة المالية

واصل قطاع الوساطة تصدره كمساهم رئيسي في إيرادات الشركة، محققاً أداءً قوياً خلال عام 2025م. فقد بلغ إيرادات الوساطة 512 مليون ﷼، مسجلة نمواً بنسبة 11% مقارنة بالعام السابق، وذلك رغم تراجع نشاط سوق الأسهم المحلي وانخفاض أحجام التداول.

ويعكس هذا الأداء متانة منصة الوساطة لدى "دراية المالية" وقوة بنيتها التشغيلية. فعلى الرغم من تراجع أحجام التداول في السوق المحلية خلال العام، استفادت الشركة من تنامي مشاركة عملائها في الأسواق الدولية، بما أسهم في الحد من أثر تقلبات السوق المحلي، وعزز استقرار الإيرادات وتنوعها.

وبلغ إجمالي قيمة التداولات خلال العام — في الأسواق المحلية والدولية مجتمعة — بلغت قيمتها حوالي 447 مليار ﷼، ما يعزز مكانة "دراية المالية" بين أبرز منصات الوساطة في المملكة. وباستثناء تداولات المؤسسات في السوق المحلية — وهو نشاط لا تشارك الشركة فيه حالياً — تحتل "دراية المالية" المركز الأول بوضوح في سوق الوساطة في المملكة، بحصة سوقية تتجاوز 20% بنهاية عام 2025م، الأمر الذي يؤكد قوة قاعدة عملائها في قطاع الأفراد.

إدارة الأصول

شهد قطاع إدارة الأصول خلال عام 2025م ضغوطاً واضحة في بيئة تشغيلية اتسمت بالتقلب وعدم اليقين. فعلى صعيد الأسواق العامة، انخفض المؤشر السعودي الرئيس بنحو 13%، الأمر الذي انعكس سلباً على الإيرادات الخاصة بانخفاض رسوم الأداء. أما في الأسواق الخاصة، فقد تباطأ نمو الأصول المدارة، ولاسيما في الصناديق العقارية، نتيجة المتغيرات التنظيمية الرامية إلى الحد من المضاربات، بما في ذلك توسيع نطاق تطبيق رسوم الأراضي البيضاء واستحداث أطر نظامية جديدة لتملك غير السعوديين.

ورغم هذه التحديات، واصلت "دراية المالية" ترسيخ موقعها في نشاط إدارة الأصول، مستفيدة من قدرتها على استقطاب تدفقات نقدية صافية قوية إلى كل من الصناديق القائمة والمنتجات الجديدة، بما يعكس ثقة المستثمرين في كفاءتها وتنوع حلولها. ونتيجة لذلك، ارتفع إجمالي الأصول المدارة بنسبة 31% سنوياً ليبلغ 22.5 مليار ﷼.

وقد ساهم هذا النمو الملحوظ في الأصول المدارة في الحد من أثر التراجعات المرتبطة بتقييمات السوق، مما مكن إيرادات قطاع إدارة الأصول من الحفاظ على استقرارها عند نحو 129 مليون ﷼. ويؤكد هذا الأداء مرونة نموذج الأعمال وفعالية استراتيجية الشركة في تنويع منتجاتها وتعزيز استدامة إيراداتها على المدى الطويل.

الدخل من العمولات الخاصة

واصل دخل العمولات الخاصة مساهمته الفاعلة في دعم الأداء العام للشركة، ويشمل هذا البند الإيرادات المرتبطة بالأصول تحت الحفظ، مثل الإيرادات من الفوائد وأنشطة إقراض الأسهم ضمن برنامج تعزيز عوائد الأسهم (SYEP) في السوق المحلي والأمريكي.

وقد ارتفعت الأصول تحت الحفظ بنسبة 11% مقارنة بالعام السابق لتتجاوز 33.5 مليار ﷼، مدفوعةً باستمرار نمو قاعدة العملاء وارتفاع نشاط التداول.

وفي هذا السياق، شهد برنامج تعزيز عوائد الأسهم في السوق المحلي إقبالاً ملحوظاً عقب إطلاقه الكامل في أكتوبر 2025م، حيث أتاح فرصاً إضافية لتحسين العوائد على أصول العملاء، وساهم في تطوير المنتجات الاستثمارية في السوق السعودي. ومع التوسع المرتقب في طرح منتجات جديدة — بما في ذلك البيع على المكشوف — واتساع نطاق المشاركة في السوق، تتوقع الإدارة أن يواصل هذا المصدر من الإيرادات نموه وتعزيزه خلال عام 2026م وما بعده.

لمحة عامة عن الأداء المالي (تتمة)

بيان الدخل للسنوات المالية الخمس الأخيرة

(المبالغ بالمليون ﷼)	2025م	2024م	نسبة التغيير (2025م-2024م)	2023م	2022م	2021م
إجمالي الدخل التشغيلي	**934.5**	**878.1**	**%6.4**	**624.8**	**647.2**	**588.9**
إجمالي المصروفات التشغيلية	**(405.7)**	**(360.4)**	**%12.6**	**(258.3)**	**(285.8)**	**219.1**
الربح التشغيلي	**528.8**	**517.7**	**%2.2**	**366.5**	**361.4**	**371.3**
(المصروفات)/ الإيرادات الأخرى	13.8	10.0	%38.2	9.4	(0.3)	7.0
الحصة من الخسارة في شركة زميلة	(132.0)	(72.0)	%83.4	(27.9)	(38.2)	-
الدخل قبل الزكاة	**410.6**	**455.7**	**(%9.9)**	**347.9**	**322.8**	**378.3**
الزكاة	(10.4)	(11.8)	(%11.3)	(18.2)	(15.3)	(12.8)
صافي الربح للفترة	**400.2**	**443.9**	**(%9.9)**	**329.7**	**307.5**	**365.5**
صافي الربح الأساسي[1]	**532.2**	**515.9**	**%3.2**	**357.6**	**347.3**	**365.5**

[1] صافي الدخل الأساسي يساوي صافي الربح مطروحاً منه حصة الخسارة في الشركة الزميلة

ميزانية عمومية قوية

شهد المركز المالي لـ "دراية المالية" تحسناً ملحوظاً خلال عام 2025م، مدعوماً باستمرار نمو الأداء التشغيلي، وانضباط إدارة رأس المال، والنتائج الإيجابية الأولية لاستراتيجية الاستثمارات الخاصة بالشركة.

فقد ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 6% مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 2.9 مليار ﷼ . ويعود هذا النمو بشكل رئيس إلى زيادة الاستثمارات في الأدوات المالية، والتي تشمل في معظمها وحدات في صناديق استثمارية، وأدوات دين حكومية وشركات، إلى جانب استثمارات خاصة.

كما يعكس نمو الموجودات مكاسب تقييم محققة على عدد من الاستثمارات الخاصة والتي يتم اختيارها بشكل استراتيجي لتتكامل مع نموذج أعمال "دراية المالية" وتوسّع قاعدتها الاستثمارية، بما يدعم خلق قيمة مستدامة على المدى الطويل. وقد شكل الأداء الإيجابي لهذه الاستثمارات خلال العام مؤشراً مبكراً على نجاح نهج تخصيص رأس المال المتحفظ والمنضبط الذي تتبعه الشركة.

فيما ارتفع إجمالي المطلوبات بنسبة 1% ليبلغ 1.8 مليار ﷼ ، ويعزى ذلك بصورة رئيسة إلى الاستخدام الجزئي من تسهيل ائتماني تم الحصول عليه خلال العام، بما عزز المرونة المالية ودعم تنفيذ الاستثمارات الاستراتيجية. كما أسهم الأثر المحاسبي الناتج عن إعادة قياس خطة منح الأسهم للموظفين، المرتبطة بتأسيس بنك D360 — والتي تخّل المستحقين الحصول على أسهم — في زيادة إجمالي المطلوبات المسجلة مقارنة بالعام السابق.

ورغم هذا الارتفاع، تظل مستويات الرافعة المالية ضمن نطاقات متحفظة ومتوافقة مع استراتيجية النمو المعتمدة، مدعومة بقاعدة رأسمالية قوية تعزز صلابة المركز المالي للشركة وقدرته على دعم التوسع المستقبلي.

ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 15% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 1.1 مليار ﷼ ، مدعومة بارتفاع الأرباح المبقاة.

وواصلت "دراية المالية" تحقيق عوائد قوية لمساهميها، حيث ارتفع العائد على متوسط حقوق المساهمين (ROAE) إلى حوالي 39% في عام 2025م، مما يعكس قوة نموذج أعمالها الذي يتمتع بهوامش مرتفعة، وكفاءة توظيف رأس المال، والانضباط في إدارة التكاليف.

(المبالغ بالمليون ﷼)	2025م	2024م	نسبة التغيير (2025م-2024م)	2023م	2022م	2021م
الموجودات المتداولة	1866.9	1943.3	%3.9-	1766.6	1641.9	2107.0
الموجودات غير المتداولة	1,005.1	769.9	%30.6	534.6	440.2	133
إجمالي الموجودات	**2872.1**	**2713.1**	**%5.9**	**2301.2**	**2082.2**	**2239.9**
المطلوبات الحالية	1654.1	1638.3	%1.0	1373.8	1337.2	1610.2
المطلوبات غير المتداولة	118.2	117.0	%1.0	115.5	26.6	25.3
إجمالي المطلوبات	**1772.3**	**1755.3**	**%1.0**	**1489.4**	**1363.9**	**1635.5**
إجمالي حقوق المساهمين	1099.8	957.8	%14.8	811.8	718.3	604.4
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	**2872.1**	**2713.1**	**%5.9**	**2301.2**	**2082.2**	**2239.9**

لمحة عامة عن الأداء المالي (تتمة)

القروض والتسهيلات التمويلية

خلال العام، أبرمت الشركة اتفاقية تسهيل ائتماني غير مضمون ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مع البنك الأهلي السعودي، وذلك لدعم أنشطتها التشغيلية الرئيسية. ولا يتطلب هذا التسهيل تقديم أي ضمانات أو رهونات أو هوامش لصالح البنك. وفيما يلي أبرز الشروط والأحكام الرئيسية للتسهيل:

البنك	الحد الأقصى	تاريخ الاستحقاق	القيمة الدفترية
البنك الأهلي السعودي	500,000,000 ﷼	30 نوفمبر 2026م	186,103,857 ﷼

الاستراتيجية المالية والنظرة المستقبلية

نتطلع إلى عام 2026م برؤية متوازنة تجمع بين الحذر والتفاؤل، في ظل استمرار التقلبات وعدم اليقين في الأسواق. وفي المقابل، نثق بقدرتنا على تنفيذ استراتيجيتنا الواضحة بانضباط، مستندين إلى قوة نموذج أعمالنا المتنوع الذي أثبت مرونته عبر مختلف الدورات الاقتصادية.

أولويات الإيرادات

سيظل نشاط الوساطة محركاً رئيساً للنمو، مدعوماً بالزخم في التداولات المحلية والدولية. كما أن تقديم خدمات التمويل بالهامش من خلال الميزانية العمومية سيعزز جاذبية المنتج ويوسع قدراتنا التمويلية بما يلبي احتياجات شريحة أوسع من العملاء. وفي الوقت ذاته، سيسهم التفعيل التدريجي لقدراتنا في التداول المؤسسي — بدءاً بالتداول عالي التردد (high frequency trading HFT) — في تنويع قاعدة العملاء وتعزيز مصادر الإيرادات. وعلى الصعيد الدولي، نواصل تطوير عرض القيمة الذي نقدمه بما يرسخ ريادتنا في مجال التداول في الأسواق العالمية ويحافظ على تنافسيتنا.

أما في إدارة الأصول، فنستهدف تحقيق نمو مزدوج في اجمالي الأصول المدارة عبر الأسواق العامة والخاصة. كما سيؤدي إطلاق استراتيجيات جديدة في فئات إدارة الأصول البديلة والعقار إلى تنويع المنصة الاستثمارية وتعزيز الإيرادات المتكررة القائمة على الرسوم.

ومن المتوقع أن يستفيد دخل العمولات الخاصة من التوسع المستمر في برنامج تعزيز عوائد الأسهم (SYEP)، والإطلاق المرتقب لآلية البيع على المكشوف، إضافة إلى اتساع المشاركة الدولية عقب فتح السوق السعودي أمام جميع المستثمرين الأجانب بما يتيح لهم الاستثمار المباشر في السوق.

الزكاة والمدفوعات الحكومية

بيان المدفوعات المسددة	المسددة	المستحقة وغير المسددة حتى نهاية الفترة المالية السنوية	وصف موجز لها
الزكاة	11,473,749.00	23,541,480.00	مستحق لشهر ديسمبر 2025م
ضريبة القيمة المضافة	125,455,552.83	9,272,033.00	مستحق لشهر ديسمبر 2025م
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	10,463,258.37	946,041	مستحق لشهر ديسمبر 2025م
أعضاء مجلس الإدارة	2,700,000.00	3,000,000.00	
وزارة العمل	116,308.50	-	
شركة تداول	260,000.00	-	
الإجمالي	150,468,869	36,760,579	

نسب الأرباح التي تم توزيعها على المساهمين خلال الفترات المختلفة من السنة المالية إضافة إلى نسبة الأرباح المقترح توزيعها في نهاية السنة المالية وإجمالي هذه الأرباح

التاريخ	الحصة (﷼)	نسبة التوزيع إلى قيمة السهم الاسمية (%)	المبلغ (﷼)
23 أبريل 2025م	0.325	%16.25	79,134,709
20 يوليو 2025م	0.33	%16.50	80,369,186
06 أكتوبر 2025م	0.33	%16.50	80,392,170
03 ديسمبر 2025م	0.33	%16.50	80,437,817
الإجمالي	**1.315**	**%65.75**	**320,333,882**

بيان بقيمة أي استثمارات أو احتياطات أنشئت لمصلحة موظفي الشركة

يمثل احتياطي برنامج تملك الموظفين للأسهم (ESOP) القيمة التراكمية لترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها بحقوق الملكية المثبتة بموجب البرنامج. ويعكس هذا الاحتياطي القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة للموظفين، والتي يتم إثباتها محاسبياً على مدى فترة المنح، ويتم عرضها كمكون منفصل لحقوق الملكية.

تستحق منح البرنامج سنوياً خلال الفترة من 2025م إلى 2029م (باستثناء الأسهم التي استحقت في 20 مارس 2025م)، وذلك بشرط استمرار الموظف في الخدمة وتحقيق الأهداف الفردية وأهداف الإدارات المحددة مسبقاً. وتصادر المنح في حال الاستقالة، أو إنهاء الخدمة لأسباب تأديبية، أو مخالفة السياسات، أو عدم تحقيق مؤشرات الأداء المطلوبة للشريحة المعنية. كما أن الأسهم الممنوحة ضمن البرنامج غير قابلة للتداول، وتخضع للشروط والأحكام المعتمدة من مجلس الإدارة.

وخلال العام، منحت الشركة 3,098,037 سهماً للموظفين المؤهلين بسعر ممارسة صفر، استحق منها 957,455 سهماً وتم إصدارها، في حين تمت مصادرة 154,751 منحة. وبلغت القيمة العادلة للسهم عند تاريخ المنح 30 ﷼. وعند إصدار الأسهم، يتم خصم رصيد احتياطي البرنامج وفقاً لذلك، بحيث تضاف القيمة الاسمية للأسهم الى أسهم الخزينة، مع إضافة أي زيادة عن القيمة الاسمية إلى الأرباح المبقاة. وبحلول نهاية عام 2025م، بلغ إجمالي الأسهم القائمة 1,985,831 سهماً.

كما في 31 ديسمبر 2025م، يعكس احتياطي برنامج تملك الموظفين للأسهم صافي تأثير مصروف الدفع على أساس الأسهم المثبت خلال العام وإعادة التصنيف اللاحقة إلى الأرباح المبقاة عند تسوية المنح المكتسبة. ويبين الجدول التالي الحركة في احتياطي برنامج تملك الموظفين للأسهم خلال العام:

	31 ديسمبر 2025م	31 ديسمبر 2024م
مصروفات برنامج تملك الموظفين للأسهم	**55,316,255**	-
تسوية أسهم الخزينة	**(2,124,910)**	-
المحول إلى مكونات حقوق الملكية الأخرى عند التسوية	**(27,788,390)**	-
الإجمالي	**25,402,955**	-

تفاصيل عن أسهم الخزينة المحتفظ بها من قبل الشركة وتفاصيل عن استخدامات هذه الأسهم

يمثل احتياطي أسهم الخزينة تكلفة أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة التي يتم تخصيصها من قبل المساهمين والمحتفظ بها من قبل الشركة. تم تخصيص أسهم الخزينة لدعم برنامج تملك الموظفين للأسهم الخاص بالشركة. يتم تسجيل هذه الأسهم كخصم من حقوق الملكية ولا يحق لهم الحصول على توزيعات أرباح أو حقوق تصويت أثناء الاحتفاظ بها في الخزينة.

كما في 31 ديسمبر 2025م، تمتلك الشركة 6,002,545 سهماً من أسهم الشركة (31 ديسمبر 2024م: 7,065,000 سهم) بقيمة اسمية 2 ﷼ للسهم. خلال العام، قامت الشركة بتحويل 1,062,455 سهم خزينة إلى الموظفين المؤهلين بموجب برنامج تملك الموظفين للأسهم المعتمد.

الإفصاح عن إدارة المخاطر والرقابة الداخلية

استراتيجية وأهداف إدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر في "دراية المالية" ركيزة أساسية ضمن إطار الحوكمة المؤسسية ومحركاً رئيسياً لتحقيق قيمة مستدامة. ويتمثل هدفنا الأساسي في التعرف الاستباقي على المخاطر الكامنة في أنشطة أسواق المال والتمويل، وتقييمها وإدارتها بكفاءة، بما يشمل التمويل بالهامش، وإقراض واقتراض الأوراق المالية، والخدمات الاستثمارية، بما يضمن حماية مصالح العملاء وتعزيز متانة المركز المالي للشركة.

وتعمل "دراية المالية" وفق فلسفة لإدارة المخاطر لا تقوم على تجنبها فحسب، بل على إدارتها بفاعلية ضمن حدود بيان تقبل المخاطر (RAS) المعتمد من مجلس الإدارة. ومن خلال تطبيق سياسات وإجراءات رقابية فعالة، نضمن تحقيق أهدافنا الاستراتيجية مع الالتزام الكامل بقواعد الكفاية المالية الصادرة عن هيئة السوق المالية (CMA) وسائر المتطلبات التنظيمية المعمول بها في المملكة.. وتعد عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) عنصراً محورياً في هذه الاستراتيجية، حيث تضمن احتفاظ الشركة بمصدات رأسمالية كافية تمكنها من استيعاب الخسائر المحتملة في الظروف الاعتيادية وحالات الضغوط السوقية.

حوكمة المخاطر وهيكل الإشراف

تعتمد "دراية المالية" نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" لضمان أن يكون الإشراف على المخاطر مستقلاً وشفافاً ودقيقاً.

إشراف مجلس الإدارة واللجان

يتحمل مجلس الإدارة السلطة العليا في اعتماد سياسات إدارة المخاطر، وهو مسؤول عن إقرار استراتيجية المخاطر وأطر الامتثال والرقابة الداخلية. ولضمان التركيز المتخصص، يفوض المجلس الإشراف المباشر إلى لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام التابعة للمجلس (GRCC).

- **الاستقلالية:** يرأس اللجنة عضو مستقل وتضم خبراء في المخاطر المالية.
- **وتيرة الانعقاد:** تعقد اللجنة اجتماعات منتظمة لمراجعة تقبل المخاطر، وكفاية رأس المال، ونتائج اختبارات الضغط.
- **آلية التصعيد:** يتم الإبلاغ فوراً عن أي تجاوز للحدود المعتمدة إلى الرئيس التنفيذي ولجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام لضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

لجنة الإدارة للمخاطر والاستثمارات (MRIC) – الإشراف التنفيذي

تعد لجنة الإدارة للمخاطر والاستثمارات الجهة التنفيذية الرئيسية المسؤولة عن التطبيق العملي لاستراتيجية إدارة المخاطر وضمان بقاء العمليات اليومية ضمن الحدود المحددة في بيان تقبل المخاطر المعتمد من المجلس.

- **القيادة:** يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي، مما يعزز دمج إدارة المخاطر في أعلى مستويات اتخاذ القرار التنفيذي.
- **خط التقارير:** تمثل اللجنة حلقة الوصل الرئيسية بين العمليات ومجلس الإدارة، حيث ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام (GRCC) .
- **وتيرة الانعقاد:** تعقد اجتماعات شهرية لمتابعة المخاطر الناشئة، ومراجعة استخدام الحدود، والاستجابة للتغيرات في أسواق المال السعودية.
- **المهام:** الإشراف على نتائج اختبارات الضغط، ومتابعة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP، وضمان فعالية إطار الأمن السيبراني بما يتوافق مع المتطلبات التشريعية والمعايير العالمية /ISO IEC 27001 وإدارة مخاطر الأطراف الثالثة (TPRM).

مسؤوليات الإدارة وهيكل الوظائف

تتحمل الإدارة العليا، بتوجيه من مجلس الإدارة، مسؤولية تنفيذ استراتيجيات المخاطر وتقييم فعالية الضوابط الداخلية. وتعمل إدارة المخاطر كإدارة مستقلة مزودة بكفاءات متخصصة، وتتبع منهجية منظمة تقوم على "تحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها بفعالية"، مع تقديم تقارير يومية وشهرية وربع سنوية لأصحاب الصلاحية، بما في ذلك المجلس والجهات الرقابية. ولضمان الشفافية التامة، تتمتع الإدارة بإمكانية الوصول المباشر إلى مجلس الإدارة، كما تخضع لمراجعات دورية مستقلة من إدارة المراجعة الداخلية.

إطار إدارة المخاطر المؤسسية (ERM)

تطبق "دراية المالية" إطاراً متكاملاً لإدارة المخاطر المؤسسية، يشمل جميع الأنشطة التشغيلية والداعمة، ويجمع بين المعايير الدولية والمتطلبات التنظيمية المحلية لضمان رؤية شاملة لملف المخاطر.

كما نستثمر في برامج متخصصة وأنظمة آلية لمتابعة استخدام المخاطر بشكل شبه فوري، بما في ذلك أدوات مخصصة لحساب رأس المال الداخلي في إطار ICAAP وإجراء اختبارات الضغوط، مما يمكننا من محاكاة السيناريوهات السلبية، مثل انهيارات الأسواق أو أزمات السيولة، للتحقق من متانة المؤسسة واستعدادها لمواجهة المخاطر المحتملة.

المخاطر الرئيسية وآليات الرقابة

مخاطر الائتمان والطرف المقابل

تعد مخاطر الائتمان أكبر مصادر التعرض لـ " دراية المالية"، وتنشأ بشكل رئيسي من أنشطة التمويل بالهامش والاستثمارات، حيث قد يتعذر على الطرف المقابل الوفاء بالتزاماته المالية، مما يستلزم إدارة دقيقة لضمان حماية مصالح الشركة والعملاء.

الضوابط الرئيسية

- **تقييم صارم:** نستخدم بيانات سمة (SIMAH) ونماذج التصنيف الداخلية لتقييم المخاطر وتصنيفها قبل التعامل مع أي عميل.
- **حدود الإقراض:** نفرض مصفوفات اعتماد صارمة، مع تحديد حدود ائتمانية لكل عميل، وحدود تركز للمحفظة.
- **إدارة ديناميكية للضمانات:** توفر أنظمتنا مراقبة مستمرة للضمانات، مع بروتوكولات آلية لنداء الهامش والتسييل.
- **تقييمات سنوية:** نجري تقييماً سنوياً لمخاطر النقد والأوراق المالية، إلى جانب مراجعات دورية مستقلة للتحقق من كفاءة أنظمة إدارة الائتمان لدينا.

مخاطر السوق

تنطوي مخاطر السوق على الانخفاضات المحتملة في قيمة الاستثمارات نتيجة لتقلبات أسعار الأسهم، وأسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار السلع.

الضوابط الرئيسية

- **أدوات كمية:** نستخدم مقاييس متقدمة مثل القيمة المعرضة للمخاطر (VaR)، وتحليل الحساسية، وتحليل الأوراق المالية لقياس حجم التعرض المحتمل.
- **حدود الأصول والجغرافيا:** يتم إدارة التعرض من خلال وضع حدود لفئات الأصول والتوزيع الجغرافي، مع اعتبار السيولة عاملاً أساسياً.
- **اختبارات الضغط:** نجري اختبارات ضغط منتظمة لضمان بقاء قدرتنا على تحمل المخاطر متوافقة مع متطلبات كفاية رأس المال.

المخاطر التشغيلية

تنشأ المخاطر التشغيلية من قصور في العمليات والأنظمة الداخلية، والأخطاء البشرية، والأحداث الخارجية، بما في ذلك المخاطر القانونية.

الضوابط الرئيسية

- **التقييم الذاتي (RCSA):** نطبق عملية دقيقة للتقييم الذاتي للمخاطر والضوابط، بهدف تحديد أوجه القصور في الضوابط الداخلية ومعالجتها.
- **احتساب رأس المال:** لأغراض التقارير التنظيمية، نتبع منهج المؤشر الأساسي كما هو منصوص عليه في قواعد كفاية رأس المال.
- **فصل المهام:** تضمن الضوابط الداخلية الصارمة وأطر الحوكمة ألا يكون لأي فرد سيطرة كاملة على أي معاملة من البداية إلى النهاية، بما يعزز النزاهة والرقابة الداخلية.

مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم التوافق بين آجال استحقاق الأصول والالتزامات أو من عدم القدرة على تسييل الأصول بسرعة دون تكبد خسائر كبيرة.

الضوابط الرئيسية

- **مراقبة التدفقات النقدية:** اعتماد سياسات وإجراءات لمراقبة المراكز النقدية بشكل فوري.
- **مصدات الأصول السائلة:** تحتفظ "دراية المالية" بمستوى مرتفع من الأصول السائلة وشبه النقدية للوفاء بجميع الالتزامات الحالية والمستقبلية.
- **تقارير المؤشرات:** تتم مراقبة مؤشرات السيولة بانتظام مقارنةً بالحدود المعتمدة، مع رفع التقارير الدورية إلى لجان الحوكمة.

مخاطر الأمن السيبراني والتقنية

باعتبار "دراية المالية" تتبنى التوجه الرقمي بشكل متقدم، يعد الأمن السيبراني محوراً بالغ الأهمية. وتواجه الشركة تهديدات متنوعة تتراوح بين البرمجيات الخبيثة وهجمات التصيد الاحتيالي وصولاً إلى الأعطال التقنية للأنظمة المعقدة.

الضوابط الرئيسية

- **شهادة ISO/IEC 27001:** نظام إدارة أمن المعلومات لدينا (ISMS) معتمد وفقاً للمعايير الدولية، مما يضمن مستوى ناضجاً من سلامة البيانات وسريتها.

الإفصاح عن إدارة المخاطر والرقابة الداخلية (تتمة)

- **المواءمة التنظيمية:** إطارنا متوافق بالكامل مع متطلبات الهيئة الوطنية للأمن السيبراني (NCA)
- **الدفاع متعدد الطبقات:** يشمل ذلك ضوابط الوصول، والمراقبة المستمرة للشبكة، والتقييمات الدورية لنقاط الضعف، وإجراءات الاستجابة للحوادث.
- **وعي الموظفين:** تضمن برامج التدريب المنتظمة أن يظل موظفونا خط الدفاع الأول ضد الهندسة الاجتماعية والتهديدات السيبرانية.

إدارة مخاطر الأطراف الثالثة (TPRM)

تقر "دراية المالية" بأن نطاق مخاطرها يمتد إلى مورديها ومقدمي خدماتها. وقد قمنا بتنفيذ إطار لإدارة مخاطر الأطراف الثالثة ينظم دورة الحياة الكاملة للشراكات الخارجية. ويشمل ذلك العناية الواجبة الصارمة عند الانضمام والمراقبة المستمرة للضوابط السيبرانية والتشغيلية لدى الأطراف الثالثة لمنع اضطرابات سلسلة الإمداد.

اختبارات الضغط وكفاية رأس المال الداخلية (ICAAP)

تعتبر الشركة اختبارات الضغط أداة تشخيصية حيوية. وتقوم بمحاكاة سيناريوهات "شديدة ولكن محتملة"، بما في ذلك:

- **صدمات السوق:** تأثير الانخفاضات الكبيرة في مؤشر السوق المالية (تاسي) على الضمانات.
- **تدهور ائتماني:** حالات تعثر متزامنة لعملاء ذوي مستويات تعرض مرتفعة.
- **إخفاقات تشغيلية:** أعطال طويلة الأمد في الأنظمة أو اختراقات بيانات تؤثر على العمليات التشغيلية.

يتم دمج مخرجات هذه الاختبارات ضمن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، والتي يعتمدها مجلس الإدارة سنوياً. ويضمن ذلك بقاء الشركة متمتعة برأسمال كافٍ لدعم نموها الاستراتيجي وحماية مصالح مساهميها والنظام المالي السعودي.

التطوير المستمر والنظرة المستقبلية

تلتزم "دراية المالية" بتطوير إطار المخاطر بشكل مستمر، ومع نضوج الأسواق السعودية في ظل رؤية 2030، تواصل الاستثمار في البرامج المتخصصة والتقنيات الحديثة. ومن خلال الحفاظ على شهادة ISO/IEC 27001 وتعزيز أطر TPRM وERM، تضمن الشركة استمرار كونها مؤسسة مرنة وموثوقة وملتزمة بمعايير الحوكمة والممارسات الرائدة في قطاع الخدمات المالية.

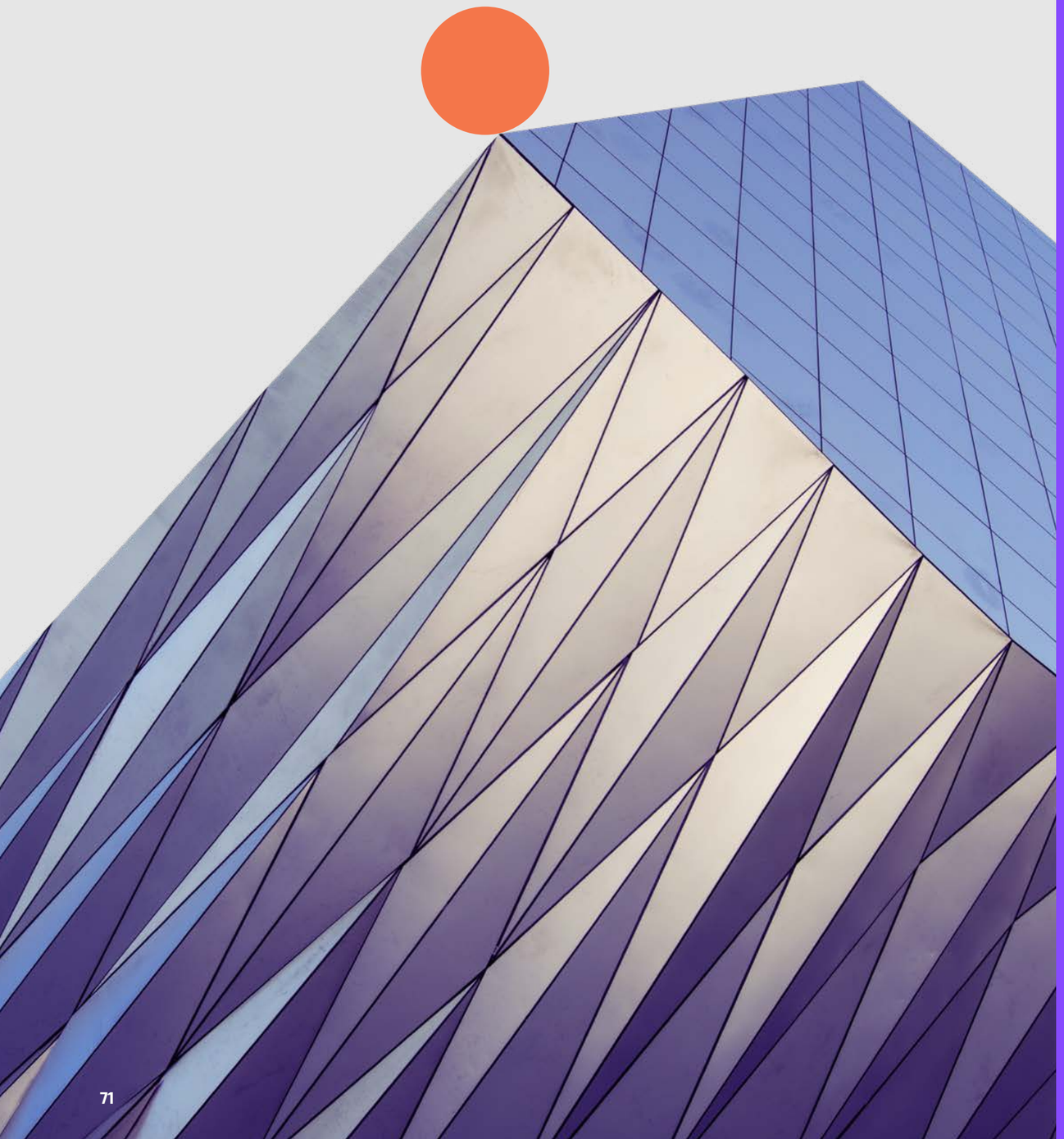

03

الحوكمة المؤسسية

تعمل دراية وفقاً للوائح هيئة السوق المالية، وتحافظ على إطار قوي للحوكمة والامتثال.

الحوكمة

مقدمة

تخضع جميع أنشطة وسياسات "دراية المالية" للقوانين واللوائح الصادرة عن الجهات التنظيمية المعنية بتداول الأوراق المالية، وعلى رأسها هيئة السوق المالية (CMA)، مع الالتزام بتطبيق أفضل المعايير والممارسات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وتتبنى "دراية المالية" نهجاً مستمراً وفعالاً في إطار سعيها لتنفيذ برنامج التزام متكامل يواكب التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال. وتضطلع إدارة المطابقة والالتزام بدور أساسي في مكافحة الأنشطة المالية غير المشروعة التي تجرمها أنظمة المملكة، من خلال التحقق من مصادر الأموال، مما يعزز نزاهة النظام المالي.

وفي سبيل مواكبة التطورات والتغيرات التنظيمية المتعلقة بنشاط الأوراق المالية، تقوم إدارة المطابقة والالتزام بمراجعة السياسات والإجراءات الداخلية بشكل دوري لضمان الامتثال التام للقوانين واللوائح ذات الصلة، كما ترفع تقارير دورية إلى لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام وتضع آليات وتوجيهات فعالة لجميع الموظفين لضمان الالتزام بالأنظمة واللوائح المعمول بها.

تعد إدارة المطابقة والالتزام ركيزة أساسية لتعزيز الحوكمة وضمان الالتزام بالمعايير التنظيمية والسياسات الداخلية. ومن خلال نهج استباقي قائم على التحسين المستمر وإدارة المخاطر، تسعى "دراية المالية" إلى ترسيخ ثقافة الالتزام كعنصر جوهري في بيئة العمل. إن التزامنا بالشفافية والمسؤولية يتجاوز مجرد الامتثال للمتطلبات القانونية؛ بل يمتد إلى تعزيز الثقة والمصداقية والتميز المؤسسي.

الالتزام بأحكام لائحة حوكمة الشركات

تلتزم شركة "دراية المالية" بتطبيق أحكام لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، وتحرص الشركة على الامتثال الكامل لمتطلبات الحوكمة ومتابعة كافة المستجدات النظامية ذات العلاقة. كما تواصل الشركة مراجعة وتحديث سياساتها وإجراءاتها الداخلية بشكل مستمر، بما يضمن التوافق مع أي تطورات تنظيمية تصدر عن الجهات المختصة.

الغرامات

في عام 2025م، فرضت هيئة السوق المالية (CMA) غرامات على الشركة بلغ مجموعها 20,000 ﷼، وقد اتخذت "دراية المالية" جميع الإجراءات التصحيحية اللازمة لتعزيز الكفاءة التشغيلية ومعالجة الأسباب التي أدت إلى هذه الغرامات. وفيما يلي توضيح للمعلومات المتعلقة بالغرامات التي تلقتها الشركة:

- 10,000 ﷼ – مخالفة الفقرة الفرعية (2) من الفقرة (ب) من المادة السابعة والعشرين من قواعد التداول والعضوية.
- 10,000 ﷼ – مخالفة الفقرة الفرعية (6) من الفقرة (ب) من لائحة مؤسسات السوق المالية.

كما تم فرض غرامة على الشركة بمبلغ 5,000 ﷼ من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لعدم الامتثال لأحكام اللائحة الخاصة بمعالجة عدم الإفصاح عن المعلومات للأغراض الضريبية وفقاً لأحكام الاتفاقيات التي تكون المملكة العربية السعودية طرفاً فيها، وقد اتخذت الشركة جميع الإجراءات التصحيحية اللازمة لتعزيز الكفاءة التشغيلية ومعالجة الأسباب التي أدت إلى هذه الغرامة.

تتمثل المصادر الأساسية لحوكمة الشركات في لوائح حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية وأحكام مختارة من نظام الشركات وأفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات في المملكة.

تنظم لائحة حوكمة الشركات العلاقة المختلفة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، وذلك من خلال وضع قواعد وإجراءات تسهل عملية اتخاذ القرارات، بهدف حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة وتعزيز قيم المصداقية والعدالة التنافسية والشفافية في أداء الشركة في السوق المالية وبيئة الأعمال.

كما تلزم لائحة حوكمة الشركات بوضع آليات وإجراءات واضحة للإفصاح والشفافية، تضمن أن مجلس الإدارة يعمل وفق أفضل مصالح المساهمين ويقدم صورة عادلة ودقيقة عن المركز المالي للشركة ونتائج العمليات التشغيلية.

وتؤمن الشركة بأن الالتزام التام بلوائح الحوكمة والأنظمة ذات الصلة هو عامل رئيسي في استمرار نجاحها، لذلك، تواصل "دراية المالية" تحديث وتطوير أنظمتها الداخلية للحوكمة وفق الحاجة، لضمان التوافق مع أفضل الممارسات وأحدث المتطلبات التنظيمية.

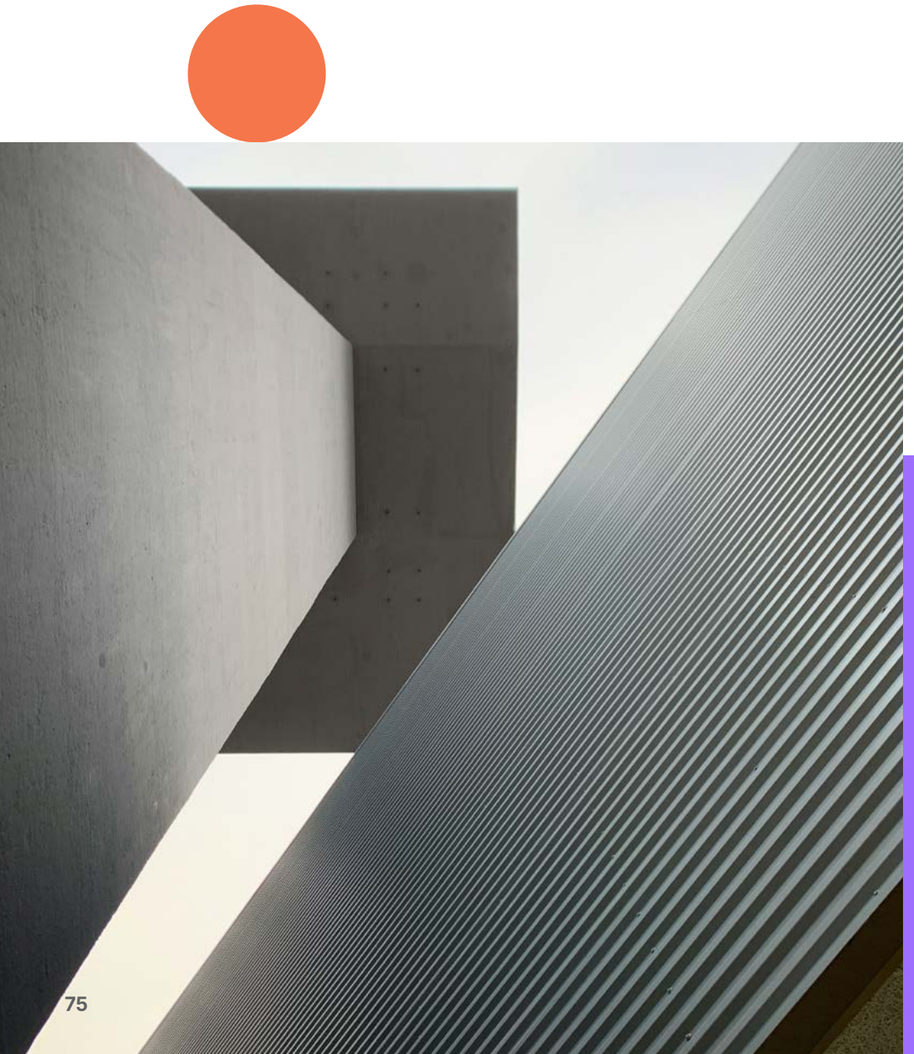

الحوكمة (تتمة)

مجلس الإدارة

مسؤوليات واختصاصات مجلس الإدارة

مع مراعاة الصلاحيات المخولة للجمعية العامة، يتمتع مجلس الإدارة بصلاحيات واسعة النطاق تشمل إدارة الشركة ووضع سياساتها وتحديد استراتيجياتها الاستثمارية والإشراف على عملياتها وشؤونها المالية، بالإضافة إلى تأسيس الشركات والاستثمار في شركات أخرى وإدارة أنشطتها على المستوى المحلي والدولي، وذلك باستثناء الصلاحيات أو الإجراءات التي تندرج ضمن الاختصاص الحصري للجمعية العامة، أو تلك التي يستثنيها نظام الشركات.

وفيما يلي أبرز المسؤوليات والصلاحيات الرئيسية الموكلة إلى مجلس الإدارة:

1. تمثيل الشركة في علاقاتها مع الغير، بما في ذلك الجهات الحكومية والخاصة والمحاكم المدنية ومراكز الشرطة والغرف التجارية والغرف الصناعية والجهات المختصة والشركات والمؤسسات بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى المشاركة في المناقصات وتنفيذ المدفوعات والمقبوضات وإصدار الإقرارات الرسمية نيابةً عن الشركة.
2. يتمتع مجلس الإدارة بالصلاحية للتوقيع على جميع أنواع العقود والمستندات والصكوك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:
- عقود التأسيس للشركات التي تكون الشركة شريكاً فيها، بالإضافة إلى جميع التعديلات والملاحق وقرارات التعديل المتعلقة بها.
- الاتفاقيات والعقود الموثقة أمام كاتب العدل والجهات الحكومية.
- اتفاقيات القروض نيابةً عن الشركة.
- تقديم الضمانات والكفالات نيابةً عن الشركة، سواء بصفتها كياناً مستقلاً أو شريكاً أو مساهماً في الشركات التابعة و/أو الشركات التي تمتلك فيها حصصاً.
- إصدار الوكالات العامة باسم الشركة.
- تنفيذ معاملات البيع والشراء والإبراء والقبول والاستلام والتسليم والتأجير والاستئجار والتحصيل والسداد.
- فتح جميع أنواع الحسابات البنكية والتعامل مع خطابات الاعتماد والسحوبات والإيداعات لدى البنوك وشركات الاستثمار المرخصة.
- إصدار الضمانات البنكية المتعلقة بأعمال الشركة أو استثماراتها في الشركات الأخرى.
- تقديم جميع أنواع الضمانات نيابةً عن الشركة، بما في ذلك ضمان التزامات الشركة تجاه شركاتها التابعة و/أو الشركات التي تمتلك فيها حصصاً.
- التوقيع وتقديم جميع أنواع التعهدات والإقرارات والضمانات (المصرفية وغيرها)، والسندات والكفالات نيابةً عن الشركة، سواء كانت متعلقة بأعمالها أو استثماراتها في الشركات التابعة و/أو الشركات التي تمتلك فيها حصصاً، أو ضماناً لالتزامات الشركة تجاه هذه الشركات.
- التوقيع على جميع المستندات الرسمية والوثائق والشيكات وتنفيذ المعاملات المصرفية والاستثمارية.

3. تعيين الموظفين والعمال وإقالتهم وطلب تأشيرات الدخول واستقدام القوى العاملة من خارج المملكة والتعاقد معهم وتحديد رواتبهم وإصدار تصاريح الإقامة ونقل الكفالات والتنازل عنها.
4. شراء الأراضي والعقارات وبيعها ونقل ملكيتها، وقبول الإبراءات ودفع المقابل المالي لها، ودمج الصكوك وتجزئة وفرز العقارات واستلام وتحديث الصكوك، وتسجيل الصكوك في النظام الشامل وتعديل الحدود والأطوال والمساحات وأرقام القطع والخرائط، وتواريخ الصكوك، بالإضافة إلى تحويل القياسات من اليادرات المربعة إلى الأمتار المربعة ومن الأقدام إلى الأمتار في الصكوك، وإجراء أي تعديلات على بيانات الصكوك والمثول أمام كاتب العدل فيما يتعلق بجميع ما سبق.
5. الموافقة على إجراءات رهن العقارات وفك الرهن للعقارات والأراضي المملوكة للشركة وإنهائها.

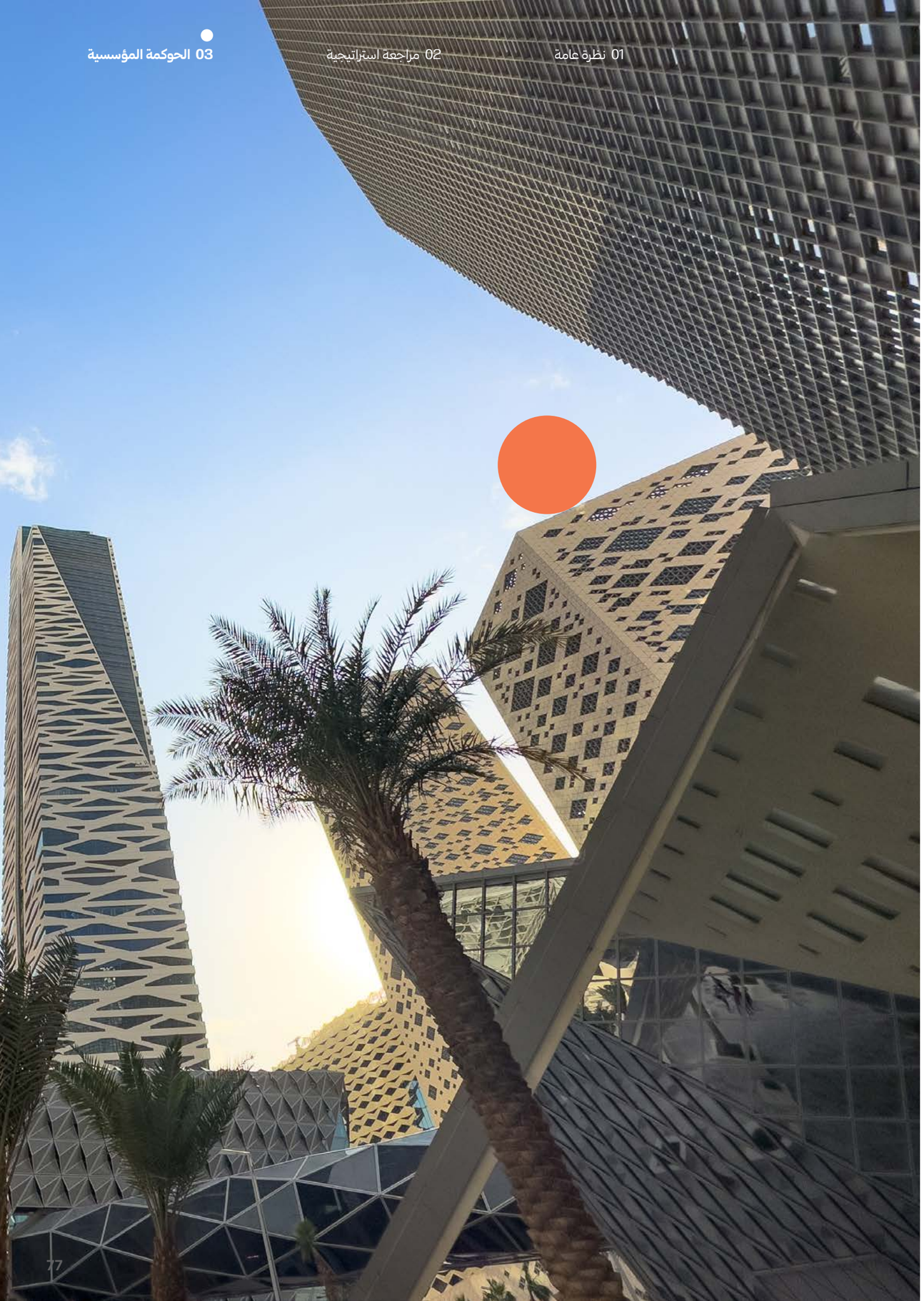

الحوكمة (تتمة)

6. الدخول في اتفاقيات القروض مع صناديق ومؤسسات التمويل الحكومية، بغض النظر عن مدتها، والدخول في اتفاقيات القروض التجارية، شريطة ألا تتجاوز مدتها مدة الشركة.
7. توزيع أرباح مرحلية.
8. يجوز للشركة، في بعض الحالات، أن ترى من المناسب إعفاء المدينين من التزاماتهم، شريطة أن يلتزم محضر وقرار مجلس الإدارة بالشروط التالية:
   أ. يجب أن يتم الإعفاء فقط بعد مرور عام كامل على نشوء الدين.
   ب. يجب تحديد الحد الأقصى لقيمة الإعفاء لكل مدين خلال السنة الواحدة بشكل واضح.
   ج. يقتصر حق الإعفاء على مجلس الإدارة فقط، ولا يجوز تفويض لأي جهة أخرى.
9. يجوز لمجلس الإدارة تفويض جميع أو بعض صلاحياته إلى أحد الأعضاء أو أي جهة أخرى، على أن يكون له الحق في إلغاء هذا التفويض كلياً أو جزئياً متى رأى ذلك ضرورياً.

تكوين مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة الشركة من تسعة (9) أعضاء يتمتعون بالخبرة والكفاءة والسمعة الطيبة، ويتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة العادية. ويتكون المجلس من ستة (6) أعضاء غير تنفيذيين، بالإضافة إلى ثلاثة (3) أعضاء مستقلين.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن مدة عضوية كل عضو في مجلس الإدارة، بما في ذلك رئيس المجلس، لا تتجاوز أربع (4) سنوات لكل دورة، ويعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بشكل دوري حسبما يراه مناسباً، على أن لا يقل عدد الاجتماعات عن أربعة (4) اجتماعات سنوياً.

تحدد مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة وفقاً لنظام الشركات ولائحة حوكمة الشركات والنظام الأساسي للشركة ودليل الحوكمة الداخلية.

أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	المنصب	الجنسية	تاريخ التعيين	الصفة
السيد طه بن عبدالله القويز	رئيس مجلس الإدارة	السعودية	15 صفر 1445هـ الموافق 31 أغسطس 2023م	غير تنفيذي
السيد إبراهيم بن عبدالعزيز الجماز	نائب رئيس مجلس الإدارة	السعودية	15 صفر 1445هـ الموافق 31 أغسطس 2023م	غير تنفيذي
السيد خالد أبالخيل	عضو مجلس الإدارة	السعودية	15 صفر 1445هـ الموافق 31 أغسطس 2023م	غير تنفيذي
السيد زكي الشويعر	عضو مجلس الإدارة	السعودية	15 صفر 1445هـ الموافق 31 أغسطس 2023م	غير تنفيذي
السيد هاشم بن عثمان الحقيل	عضو مجلس الإدارة	السعودية	15 صفر 1445هـ الموافق 31 أغسطس 2023م	غير تنفيذي
السيد عبدالوهاب السيد	عضو مجلس الإدارة	السعودية	15 صفر 1445هـ الموافق 31 أغسطس 2023م	غير تنفيذي
السيد ياسر بن عبدالعزيز القاضي	عضو مجلس الإدارة	السعودية	15 صفر 1445هـ الموافق 31 أغسطس 2023م	مستقل
الدكتور فيصل الصقير	عضو مجلس الإدارة	السعودية	15 صفر 1445هـ الموافق 31 أغسطس 2023م	مستقل
السيد عبدالله السعيد	عضو مجلس الإدارة	السعودية	15 صفر 1445هـ الموافق 31 أغسطس 2023م	مستقل

اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام 2025م

تواريخ الاجتماعات	السيد طه بن عبدالله القويز	السيد زكي الشويعر	السيد إبراهيم بن عبدالعزيز الجماز	السيد عبدالله السعيد	السيد خالد أبالخيل	السيد عبدالوهاب السيد	السيد هاشم بن عثمان الحقيل	السيد ياسر بن عبدالعزيز القاضي	الدكتور فيصل الصقير
2025/03/17م	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر
2025/05/13م	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر
2025/08/05م	حضر	اعتذر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر
2025/11/04م	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر

الحوكمة (تتمة)

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

السيد طه بن عبدالله القويز

رئيس مجلس الإدارة – غير تنفيذي

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس في علوم الحاسب الآلي، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية، 1984م.

المنصب الحالي

- رئيس مجلس إدارة بنك D360، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الخدمات المصرفية الرقمية، منذ عام 2022م حتى الآن.
- عضو مجلس إدارة شركة العليان القابضة، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الأعمال المتعددة، منذ 2018م حتى الآن.

المناصب السابقة

- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية، وهي شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع الاتصالات، من 2016م إلى 2019م.
- مدير في صندوق التنمية العقارية، وهو صندوق حكومي يعمل في القطاع الحكومي، من 2016م إلى 2019م.
- عضو مجلس إدارة في شركة كيان السعودية للبتروكيماويات، وهي شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع البتروكيماويات، من 2009م إلى 2015م.
- نائب رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة، وهي شركة مساهمة مدرجة تعمل في القطاع المصرفي، من 2007م إلى 2015م.
- رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة تداول السعودية القابضة، وهي شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع الأسواق المالية، من 2011م إلى 2014م.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة تداول السعودية القابضة، وهي شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع السوق المالية، من 2007م إلى 2011م.
- نائب المدير العام ورئيس قطاع القطاعات المساندة والمركزية في البنك الأهلي التجاري (البنك الأهلي السعودي حالياً)، وهي شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع البنوك، من 2004م إلى 2006م.
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للخدمات المالية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع التمويل في مملكة البحرين، من 2000م إلى 2005م.
- رئيس قطاع المساندة في البنك الأهلي التجاري (البنك الأهلي السعودي حالياً)، شركة مساهمة مقفلة تعمل في القطاع المصرفي، من 2001م إلى 2004م.
- رئيس إدارة الأنظمة والعمليات في البنك الأهلي التجاري (البنك الأهلي السعودي حالياً)، شركة مساهمة مدرجة تعمل في القطاع المصرفي، من 1999م إلى 2001م.
- مدير إدارة التقنية المصرفية في مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي السعودي حالياً)، وهي مؤسسة حكومية والبنك المركزي السعودي، من 1990م إلى 1999م.
- مدير إدارة التقنية المصرفية في مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي السعودي حالياً)، وهي وكالة حكومية والبنك المركزي السعودي، من 1987م إلى 1990م.

السيد إبراهيم عبدالعزيز إبراهيم الجماز

نائب رئيس مجلس الإدارة – غير تنفيذي

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

بكالوريوس في الهندسة الصناعية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1999م.

المناصب الحالية الأخرى

- رئيس مجلس إدارة شركة الآمار الغذائية، منذ 2021م وحتى الان.
- رئيس مجلس إدارة شركة عبدالعزيز الجماز وإخوانه، منذ 2018م وحتى الان.
- رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية المتحدة للشوكلاته والهدايا «باتشي»، منذ عام 2007م وحتى الان.
- رئيس مجلس إدارة شركة أيار الدولية للمقاولات. (AICC)، منذ 2018م وحتى الان.
- عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية في بنك دال 360، شركة مساهمة مقفلة تعمل في القطاع المصرفي الرقمي، منذ 2022م وحتى الان.
- عضو مجلس إدارة مجموعة الدكتور سليمان الحبيب الطبية، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع الرعاية الصحية، منذ 2024م وحتى الان.
- عضو مجلس إدارة شركة بيميوم شوكو جيفت «باتشي» ، شركة محدودة تعمل في قطاع الأغذية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ 2016م وحتى الان.
- عضو مجلس إدارة الشركة اللبنانية السعودية لصناعة الشوكولاتة والحلويات «باتشي»، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع الأغذية، منذ عام 2007 وحتى الان.
- عضو مجلس إدارة بنك سيدروس للاستثمار، شركة مساهمة في جمهورية لبنان تعمل في القطاع المصرفي منذ 2010 حتى الان.
- عضو مجلس إدارة شركة سوفانا، شركة محدودة في جزر كايمان تعمل في قطاع الاستثمار، منذ عام 2000م وحتى الان.
- عضو مجلس إدارة شركة العليا للاستثمار العقاري، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع العقارات في جمهورية مصر العربية، منذ 2007م وحتى الان.
- عضو مجلس إدارة شركة بنشمارك السعودية، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع العقارات، منذ 2010م وحتى الان.
- عضو مجلس إدارة شركة همة الرياض «انديفور السعودية»، شركة غير ربحية تعمل في قطاع الخدمات الاجتماعية، منذ 2019م وحتى الان.

المناصب السابقة

- الرئيس التنفيذي لشركة الآمار الغذائية، منذ 2012 وحتى عام 2021م.
- نائب الرئيس لشركة عبدالعزيز الجماز وأخوانه، منذ عام 2003م وحتى -عام 2012م.
- مدير المبيعات والتسويق لشركة الجماز للتوزيع، منذ عام 1999م وحتى 2003م.
- مسؤول المبيعات لشركة الجماز للتوزيع، منذ عام 1997م – 1999م.

السيد خالد أبالخيل

عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس في العلوم المالية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية، 2003م

المناصب الحالية الأخرى

- عضو مجلس إدارة شركة ينال للتمويل، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع التمويل، منذ 2015م حتى الآن.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرقية للاستثمار، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الاستثمار منذ 2006م وحتى الآن.

المناصب السابقة

- عضو مجلس إدارة شركة الخليج للكيماويات والزيوت الصناعية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع التصنيع، من 2007م إلى 2024م.
- عضو لجنة الترشيحات والمكافآت في شركة "دراية المالية"، من 2013م إلى 2023م.
- محلل ائتماني في البنك السعودي الفرنسي، شركة مساهمة مدرجة تعمل في القطاع المصرفي، من 2003م إلى 2006م.

الحوكمة (تتمة)

السيد زكي الشويعر

عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- شهادة الثانوية العامة، المملكة العربية السعودية، 1980م.

المناصب الحالية الأخرى

- عضو مجلس إدارة شركة العلامة للأغذية، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع الخدمات الاستهلاكية، منذ 2023م وحتى الآن.
- نائب رئيس مجلس إدارة بنك D360، شركة مساهمة مقفلة تعمل في القطاع المصرفي الرقمي، منذ 2022م وحتى الآن.
- العضو المنتدب ونائب رئيس مجلس إدارة شركة الشويعر للاستثمار والتطوير العقاري، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع التطوير العقاري، منذ 2009م وحتى الآن.

المناصب السابقة

- مدير التسويق العقاري في شركة الشويعر للاستثمار والتطوير العقاري، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع التطوير العقاري، من 1987م إلى 2009م.
- مشرف المباني، مسؤول المشتريات ومدير إدارة المباني في شركة الشويعر للاستثمار والتطوير العقاري، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع التطوير العقاري، من 1981م إلى 1987م.

السيد هاشم عثمان إبراهيم الحقيل

عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس الخدمة الاجتماعية، جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية عام 1981م.
- دبلوم في الرقابة المالية من معهد الإدارة، المملكة العربية السعودية عام 1983م.

المناصب الحالية الأخرى

- عضو مجلس المديرين في شركة مصدر لتقنية المعلومات، شركة شخص واحد ذات مسؤولية محدودة منذ 2025م.
- رئيس مجلس إدارة شركة بواء للاستثمار، شركة مساهمة مبسطة تعمل في مجال الاستثمار منذ 2023م.
- عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المخاطر ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت في الشركة السعودية لخدمات الضمان العقاري، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع التأمين منذ 2023م.
- عضو مجلس إدارة شركة مجد السعودية للمدفوعات، شركة مساهمة مقفلة منذ 2022م.
- رئيس مجلس إدارة شركة بوا لتقنية المعلومات (BwaTech)، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع التقنية المالية منذ 2020م.

المناصب السابقة

- عضو مجلس إدارة مجموعة تداول السعودية القابضة وعضو لجنة المراجعة، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع السوق المالية، منذ 2020 إلى 2025م.
- وكيل المحافظ للعمليات المصرفية وتطوير القطاع المالي في مؤسسة النقد العربي السعودي (حاليًا البنك المركزي السعودي)، جهة حكومية من 2013م إلى 2020م.
- رئيس تنفيذي مشارك، شركة دراية المالية، وهي شركة مساهمة مقفلة (حالياً مدرجة) تعمل في مجال الاستثمار من 2006 إلى 2013م
- مدير تطوير أنظمة الأعمال في البنك الأهلي التجاري (حاليًا البنك الأهلي السعودي)، شركة مساهمة مدرجة تعمل في القطاع المصرفي، من 2001م إلى 2006م.

السيد عبدالوهاب السيد

عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس في إدارة الأعمال – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1996م.

المناصب الحالية الأخرى

- عضو مجلس إدارة شركة توافق للخدمات العقارية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع العقارات، منذ 2022م وحتى الآن.
- عضو مجلس إدارة صندوق العربي الأرجان للتطوير العقاري 1، صندوق استثمار عقاري مرخص من هيئة السوق المالية يعمل في قطاع العقارات، منذ 2021م وحتى الآن.
- عضو مجلس إدارة صندوق دراية ريت، صندوق متداول في قطاع العقارات، منذ 2018م وحتى الآن.
- عضو مجلس إدارة شركة ثروة تاون، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع العقارات، منذ 2016م وحتى الآن.
- عضو مجلس إدارة شركة متون العقارية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع العقارات، منذ 2009م وحتى الآن.
- عضو مجلس إدارة شركة أكوان العقارية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع العقارات، منذ 2007م وحتى الآن.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة السيد وأبنائه، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع الاستيراد والتصدير، منذ 1993م وحتى الآن.

المناصب السابقة

- –

السيد ياسر بن عبدالعزيز القاضي

عضو مجلس الإدارة – مستقل

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- ماجستير في إدارة الأعمال المالية – جامعة ماين، بورتلاند، الولايات المتحدة الأمريكية، 2003م.
- بكالوريوس العلوم في المالية – جامعة بورتلاند، الولايات المتحدة الأمريكية، 2001م.

المناصب الحالية الأخرى

- عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت في شركة لومي لتأجير السيارات، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع النقل، منذ 2023م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة خوارزمي القابضة، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع النقل، منذ 2023م وحتى الآن.
- عضو مجلس إدارة شركة جبل عمر للتطوير، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع إدارة العقارات والتطوير العقاري، منذ 2021م وحتى الآن.
- عضو اللجنة التنفيذية لبرنامج الطموح في الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، جهة حكومية تعمل في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، منذ 2019م وحتى الآن.
- عضو لجنة الخدمات اللوجستية في غرفة الرياض، جهة غير ربحية تعمل في قطاع الأنشطة التجارية، منذ 2018م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة القاضي القابضة، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الاستثمار، منذ 2017م وحتى الآن.
- الرئيس التنفيذي لشركة القاضي القابضة، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الاستثمار، منذ 2017م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة زاجل للشحن والخدمات اللوجستية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع النقل، منذ 2017م وحتى الآن.

المناصب السابقة

- عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري)، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع النقل البحري، من 2020م إلى 2023م.
- عضو مجلس أمناء مجموعة عقال، شركة وقفية تعمل في قطاع ريادة الأعمال، من 2019م إلى 2021م.
- عضو لجنة الخدمات اللوجستية في غرفة الشرقية، جهة غير ربحية تعمل في قطاع الأنشطة التجارية، من 2018م إلى 2021م.
- رئيس مجموعة عقال، شركة وقفية تعمل في قطاع ريادة الأعمال، من 2015م إلى 2019م.
- نائب الرئيس التنفيذي للخدمات اللوجستية في شركة القاضي القابضة، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الاستثمار، من 2009م إلى 2015م.
- مدير تطوير الأعمال في مجموعة الجريسي، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الاستثمار، من 2006م إلى 2008م.
- محلل مالي في مجموعة الفيصلية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الاستثمار، من 2004م إلى 2006م.

المناصب السابقة

الحوكمة (تتمة)

الدكتور فيصل حمد عبدالله الصقير

عضو مجلس الإدارة – مستقل

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- دكتوراة في الهندسة المدنية والهيكلية – جامعة ستانفورد، الولايات المتحدة الأمريكية، عام 1988م.
- ماجستير في الهندسة المدنية والهيكلية – جامعة ستانفورد، الولايات المتحدة الأمريكية، عام 1984م.
- بكالوريوس في الهندسة المدنية – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، عام 1982م.

المناصب الحالية الأخرى

- عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة المراجعة في الهيئة العامة للنقل، جهة حكومية تعمل في قطاع النقل، منذ 2024م وحتى الآن.
- نائب رئيس مجلس إدارة ورئيس لجنة المراجعة في شركة أسمنت المنطقة الشمالية، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع صناعة الأسمنت، منذ 2023م وحتى الان.
- عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت في الطيران الملكي السعودي، جهة حكومية تعمل في قطاع الطيران، منذ 2024م وحتى الآن.
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للموانئ، جهة حكومية تعمل في قطاع الموانئ، منذ 2025م وحتى الان.

المناصب السابقة

- الرئيس التنفيذي للمركز السعودي للشراكات الاستراتيجية الدولية (SCISP)، جهة حكومية تعمل في قطاع تطوير العلاقات الدولية، منذ 2018م إلى 2023م.
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الإلكترونية المتقدمة (AEC)، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع التصنيع، منذ 2017م إلى 2021م.
- رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للطيران المدني السعودي، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع الطيران، منذ 2015م إلى 2018م.
- رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط السعودية لهندسة وصناعة الطيران، مساهمة مقفلة، منذ 2015م وحتى 2018م.
- عضو مجلس إدارة شركة ثاخر للتطوير العقاري، شركة مساهمة تعمل في قطاع العقارات، منذ 2021م وحتى 2025م.

السيد عبدالله السعيد

عضو مجلس الإدارة – مستقل

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- ماجستير العلوم في الهندسة وعلوم الإدارة – جامعة ستانفورد، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016م.
- بكالوريوس العلوم في الهندسة الكيميائية والرياضيات التطبيقية – معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)، الولايات المتحدة الأمريكية، 2015م.

المناصب الحالية الأخرى

- الرئيس التنفيذي للاستراتيجية والمالية في شركة مزن لأنظمة الاتصالات وتقنية المعلومات، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع تقنية المعلومات، منذ 2018م وحتى الآن.

المناصب السابقة

- مستشار في شركة ماكينزي آند كومباني، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع الاستشارات، من 2016م إلى 2018م.

الحوكمة (تتمة)

السير الذاتية لأعضاء لجان مجلس الإدارة

أعضاء اللجان

سعود أحمد سعيد السيد

عضو لجنة الترشيحات والمكافآت

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس المالية وأنظمة المعلومات، جامعة إدارة الأعمال والتكنولوجيا، المملكة العربية السعودية، 2009م.

المناصب الحالية الأخرى

- رئيس مجلس الإدارة في شركة سدو اللوجستية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الخدمات اللوجستية، منذ 2023م وحتى الآن.
- عضو لجنة المراجعة في شركة متون العقارية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع العقار، منذ 2015م وحتى الآن.
- عضو مجلس إدارة في شركة متون العقارية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع العقار، منذ 2013م وحتى الآن.
- مدير إدارة الاستثمار في شركة أبناء السيد، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع الاستيراد والتصدير، منذ 2004م وحتى الآن.

المناصب السابقة

- نائب رئيس الإدارة الإقليمية في شركة أبناء السيد، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع الاستيراد والتصدير، من 2004م الى 2011م.
- رئيس القطاع العقاري في شركة أبناء السيد، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع الاستيراد والتصدير، من 2011م إلى 2017م.

عبدالفتاح إبراهيم الطويل

عضو لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام

مصر

المؤهلات الأكاديمية

- ماجستير إدارة الأعمال، جامعة تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية، 1980م.

المناصب الحالية الأخرى

- –

المناصب السابقة

- الرئيس التنفيذي في شركة أي تي للاستشارات المالية، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع الاستشارات، من 2015م إلى 2018م.
- رئيس إدارة المخاطر والحوكمة والالتزام في شركة الخبير المالية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع أعمال الأوراق المالية، من 2009م إلى 2015م.
- مدير الائتمان في البنك الأهلي التجاري (البنك الأهلي السعودي حالياً)، وهي شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع البنوك، من 1994م إلى 2009م.

إبراهيم محمد حسن الحرابي

عضو لجنة المراجعة

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1980م.
- الدبلوم العالي في الرقابة المالية، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 1982م.

المناصب الحالية الأخرى

- عضو مجلس إدارة في شركة كير الدولية ورئيس لجنة المراجعة، وهي شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع مقاولات الكهرباء والاتصالات وتقنية المعلومات، منذ2017م وحتى الآن.
- عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة المراجعة ورئيس لجنة المخاطر في شركة الجزيرة تكافل تعاوني، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع التأمين، منذ 2022م وحتى الآن.
- مدير شركة أجدى للاستثمار المحدودة، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع خدمات السيارات، منذ 2019م وحتى الآن.

المناصب السابقة

- نائب أول للرئيس التنفيذي ورئيس مجموعة التدقيق الداخلي في بنك الجزيرة، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع البنوك، من 2008م إلى 2018م.
- مدير عام الشؤون المالية والإدارية في هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، جهة حكومية تعمل على الإشراف على قطاع الاتصالات والفضاء وتقنية المعلومات، من 2003م إلى 2007م.

عادل عباس

عضو لجنة المراجعة

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- الدبلوم الثانوي التجاري، جمهورية مصر العربية، 1972م.

المناصب الحالية الأخرى

- –

المناصب السابقة

- مدير التطوير المالي – قسم إدارة العقود في بنك الجزيرة، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع البنوك، من 2006م إلى 2012م.
- مدير تطوير الأنظمة المالية في البنك الأهلي التجاري (البنك الأهلي السعودي حالياً)، وهي شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع البنوك، من 2001م إلى 2005م.
- مدير الجودة النوعية في البنك الأهلي التجاري (البنك الأهلي السعودي حالياً)، وهي شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع البنوك، من 1996م إلى 2001م.
- مدير مساندة المستفيدين في مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي السعودي حالياً)، وهي جهة حكومية، والمصرف المركزي للملكة، من 1990م إلى 1996م.

محمد صالح السليمان

عضو لجنة المراجعة

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود، 2003م.
- الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ولاية تينيسي الوسطى، 2011م.

المناصب الحالية الأخرى

- عضو في لجنة المراجعة في شركة بداية للتمويل.
- عضو في لجنة المراجعة في شركة أسلاك.
- عضو في لجنة المراجعة في شركة ألمار.

المناصب السابقة

- رئيس لجنة مراجعة شركة التقنية المالية السعودية – الانماء باي.
- رئيس لجنة المراجعة في شركة امكان.

الحوكمة (تتمة)

السير الذاتية للإدارة التنفيذية

الإدارة التنفيذية

محمد الشماسي

الرئيس التنفيذي

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس الإدارة المالية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية، 2002م.

المناصب الحالية الأخرى

- عضو لجنة مؤسسات السوق المالية في هيئة السوق المالية، جهة حكومية والجهة المنظمة للسوق المالية، منذ 2022م وحتى الآن.
- نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة الفضاء القمرية المالية (نامي)، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع المدفوعات المالية، منذ 2022م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة المراجعة في شركة محمد بن عبدالعزيز الراجحي القابضة، وهي شركة مساهمة مقفلة تعمل في القطاع الاستثماري، منذ 2024م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة في صندوق وادي مشاريع، صندوق استثمار خاص يعمل في قطاع الاستثمار، منذ 2023م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة في صندوق دراية للملكية الخاصة، صندوق استثمار خاص يعمل في قطاع الاستثمار، منذ 2021م وحتى الآن.
- رئيس مجلس الإدارة في صندوق دراية الخليجي لأسهم النمو والدخل، وهو صندوق استثمار متداول مرخص من هيئة السوق المالية منذ 2021م وحتى الآن.
- رئيس مجلس في صندوق دراية جلوبال للاستثمار الجريء، وهو صندوق استثمار خاص يعمل في قطاع الاستثمار، منذ 2019م وحتى الآن.
- رئيس مجلس الإدارة في صندوق دراية للتمويل التجاري بالدولار الأمريكي، وهو صندوق استثمار خاص يعمل في قطاع الاستثمار، منذ 2019م وحتى الآن.
- رئيس مجلس الإدارة في صندوق دراية للدخل العقاري الثالث، وهو صندوق استثمار خاص يعمل في القطاع العقاري، منذ 2019م حتى الآن.
- رئيس مجلس الإدارة في صندوق دراية ريت، وهو صندوق استثماري متداول في السوق المالية يعمل في القطاع العقاري، منذ 2017م وحتى الآن.
- رئيس مجلس الإدارة في صندوق دراية المرن للأسهم السعودية، وهو صندوق استثماري خاص يعمل في قطاع الاستثمار، منذ 2016م وحتى الآن.

المناصب السابقة

- عضو اللجنة التأسيسة في بنك D360، وهي شركة مساهمة مقفلة، الأعمال المصرفية الرقمية، من 2018م إلى 2022م.
- عضو مجلس الإدارة في المركز التشيكي للعلاج الطبيعي والتأهيلي، وهي شركة مساهمة مقفلة تعمل في القطاع الصحي، من 2017م إلى 2022م.
- عضو لجنة المراجعة في شركة الغاز والتصنيع الأهلية، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع الصناعة، من 2014م إلى 2018م.
- رئيس إدارة الاستثمار في شركة الأهلي المالية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في القطاع المالي، من 2006م إلى 2014م.
- مدير صناديق استثمارية في بنك الرياض، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع البنوك، من 2002م إلى 2006م.
- عضو مجلس الإدارة ولجنة الترشيحات والمكافآت في شركة بيرين، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع التصنيع، من 2021م إلى 2024م.
- عضو مجلس إدارة في صندوق الواحة العقاري، وهو صندوق استثماري خاص، يعمل في قطاع الاستثمار، وذلك من عام 2022م وحتى الان.
- رئيس مجلس إدارة في صندوق دراية فنشرز الآسيوي، وهو صندوق استثمار خاص، يعمل في قطاع الاستثمار، وذلك من عام 2022م وحتى الآن.
- عضو مجلس إدارة في صندوق دراية فنشرز، وهو صندوق استثمار خاص، يعمل في قطاع الاستثمار، وذلك من عام 2018م وحتى الآن.

بلال بشناق

الرئيس المالي التنفيذي

الأردن

المؤهلات الأكاديمية

- محاسب إداري معتمد، معهد المحاسبين الإداريين، الولايات المتحدة الأمريكية، 2001م.
- محاسب قانوني معتمد، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، الولايات المتحدة الأمريكية، 1998م.
- بكالوريوس المحاسبة، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية، 1996م.

المناصب الحالية الأخرى

- عضو مجلس الإدارة في صندوق توافق العقاري، وهو صندوق استثمار خاص يعمل في القطاع العقاري، منذ 2023م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة في صندوق دراية جلوبال للاستثمار الجريء، وهو صندوق استثمار خاص يعمل في قطاع الاستثمار، منذ 2021م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة في صندوق دراية للتمويل التجاري بالدولار الأمريكي، وهو صندوق استثماري خاص يعمل في قطاع الاستثمار، منذ 2021م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة في صندوق فنشرز الآسيوي، وهو صندوق استثماري خاص يعمل في قطاع الاستثمار، منذ 2019م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة في صندوق دراية للدخل العقاري الثالث، وهو صندوق استثماري خاص يعمل في القطاع العقاري، منذ 2019م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة في صندوق دراية لتمويل المتاجرة، وهو صندوق استثماري خاص يعمل في قطاع الاستثمار، منذ 2019م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة في صندوق دراية ريت، وهو صندوق استثماري متداول في السوق المالية يعمل في القطاع العقاري، منذ 2018م وحتى الآن.

المناصب السابقة

- رئيس لجنة التدقيق الداخلي في المركز التشيكي للعلاج الطبيعي، شركة مساهمة مقفلة تعمل في القطاع الصحي، من 2019م إلى 2023م.
- المراقب المالي في شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية، شركة مساهمة مدرجة في المملكة الأردنية الهاشمية تعمل في قطاع الطيران، من 2012م إلى 2014م.
- المراقب المالي في شركة الفيصلية الطبية، شركة ذات مسؤولية محدودة في المملكة الأردنية الهاشمية تعمل في القطاع الصحي، من 2011م إلى 2012م.
- المدير المالي في الشركة العالمية للوساطة والأسواق المالية، شركة مساهمة مدرجة في المملكة الأردنية الهاشمية تعمل في القطاع المالي، من 2005م إلى 2011م.
- عضو مجلس الإدارة في شركة البطاقات الدولية، شركة ذات مسؤولية محدودة في المملكة الأردنية الهاشمية تعمل في القطاع المالي، من 2007م إلى 2010م.
- عضو مجلس الإدارة في شركة أساس للصناعات الخرسانية، شركة مساهمة مدرجة في المملكة الأردنية الهاشمية تعمل في القطاع الصناعي، من 2007م إلى 2010م.
- عضو لجنة التدقيق الداخلي في شركة القدس للصناعات الخرسانية، شركة مساهمة مدرجة في المملكة الأردنية الهاشمية تعمل في القطاع الصناعي، من 2007م إلى 2010م.

حسام بدر

الرئيس التنفيذي للعمليات

مصر

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس علوم الحاسب الآلي والتحكم الآلي، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، 1987م.

المناصب الحالية الأخرى

- –

المناصب السابقة

- نائب الرئيس التنفيذي للمبيعات في شركة أي تي وركس، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع تقنية المعلومات، من 2001م إلى 2015م.
- الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة شبكة المعرفة للحاسب الآلي، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع تقنية المعلومات، من 2015م إلى 2016م.

الحوكمة (تتمة)

سعود الريس

الرئيس التنفيذي للاستثمار

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- ماجستير إدارة الاستثمارات، جامعة ريدينج، المملكة المتحدة، 2009م.
- بكالوريوس إدارة الأعمال (مالية)، جامعة الأمير سلطان، المملكة العربية السعودية، 2006م.

المناصب الحالية الأخرى

- عضو مجلس الإدارة في شركة باتك للاستثمار والأعمال اللوجستية، شركة مساهمة مدرجة تعمل في القطاع الخدمات اللوجستية والاستثمار، منذ 2023م وحتى الآن.
- عضو مجلس الإدارة مستقل في شركة موجة العصر، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع الدعاية والإعلان، منذ 2024م وحتى الآن.

المناصب السابقة

- مدير إدارة الأصول في الاستثمار كابيتال، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع أعمال الأوراق المالية، من 2020م إلى 2022م.
- مدير إدارة الأسهم في الاستثمار كابيتال، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الأوراق المالية، من 2018م إلى 2020م.
- مدير صناديق أول في السعودي الفرنسي كابيتال، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع أعمال الأوراق المالية، من 2017م إلى 2018م.
- مدير محافظ في اتش اس بي سي السعودية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الأوراق المالية، من 2013م إلى 2017م.
- مدير صناديق الأول كابيتال، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع أعمال الأوراق المالية، من 2009م إلى 2013م.

مشعل الحقباني

الرئيس التنفيذي التجاري

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس التسويق، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية، 2011م.

المناصب الحالية الأخرى

- عضو مجلس إدارة شركة ميسان للتقنية المالية، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في القطاع المالي، منذ 2023م وحتى الآن.
- عضو مجلس إدارة شركة نيلوفر الشروع التقنية، شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في القطاع المالي، منذ 2023م وحتى الآن.
- شركة محور التمكين للتمويل الجماعي بالدين، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في القطاع المالي، منذ عام 2025م وحتى الان.

المناصب السابقة

- وسيط أسهم في مجموعة سامبا المالية (شركة الأهلي المالية حالياً)، وهي شركة مساهمة مقفلة تعمل في القطاع المالي، من 2004م إلى 2005م.
- وسيط أسهم في شركة العربي للاستثمار، شركة مساهمة مقفلة تعمل في القطاع المالي، من 2006م إلى 2011م.

حسين بو حليقة

الرئيس التنفيذي للتقنية الرقمية والتحول

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس علوم الحاسب الآلي، جامعة العلوم التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية، 2005م.
- برنامج الإدارة التنفيذية من كلية لندن للأعمال، المملكة المتحدة عام 2018م.

المناصب الحالية الأخرى

- –

المناصب السابقة

- مدير الأنظمة في البنك الأهلي التجاري (البنك الأهلي السعودي حالياً)، وهي شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع البنوك، من 2005م إلى 2008م.
- مدير الأنظمة في شركة "دراية المالية"، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الوساطة والاستثمار، من 2008م إلى 2011م.
- رئيس مجموعة تقنية المعلومات للمجموعة في بنك الخليج الدولي، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع البنوك، من 2011م إلى 2024م.

ماجد الهديب

الرئيس التنفيذي للاستثمار

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس العلوم الإدارية، المحاسبة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2001م.

المناصب الحالية الأخرى

- –

المناصب السابقة

- نائب الرئيس التنفيذي في شركة قيمة المالية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الخدمات المالية، منذ 2010م إلى 2024م.
- مدير علاقة – مجموعة تمويل الشركات في بنك الجزيرة، شركة مساهمة مدرجة تعمل في قطاع البنوك، منذ 2007م إلى 2010م.
- مدقق مالي أول في صندوق التنمية الصناعي، وهي جهة حكومية تعمل في القطاع الحكومي، منذ 2003م إلى 2006م.

عبدالله الخليفة

الرئيس التنفيذي للوساطة

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1999م.

المناصب الحالية الأخرى

- –

المناصب السابقة

- مدير إدارة الوساطة والقنوات البديلة في شركة الرياض المالية، شركة مساهمة مقفلة، تعمل في قطاع الاستثمار، من 2021م إلى 2024م.
- مدير عام الإدارة العامة لتطوير الأعمال في شركة مركز إيداع الأوراق المالية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في القطاع المالي، من 2017م إلى 2021م.

محمد اليامي

الرئيس التنفيذي للحوكمة والمخاطر والالتزام، أمين سر مجلس الإدارة

السعودية

المؤهلات الأكاديمية

- بكالوريوس في أنظمة المعلومات الإدارية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية، 2005م.

المناصب الحالية الأخرى

- رئيس لجنة المراجعة في شركة ليندو السعودية، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع المدفوعات والتكنولوجيا المالية، منذ 2021م وحتى الآن.

المناصب السابقة

- مسؤول الالتزام ومكافحة غسل الأموال في مجموعة العربي للاستثمار، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الأوراق المالية، من 2013م إلى 2014م.
- مدير الوساطة العالمية في مجموعة العربي للاستثمار، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الأوراق المالية، من 2008م إلى 2013م.
- مدير منتج التداول الإلكتروني في الأسواق الخليجية في مجموعة سامبا المالية (SNB كابيتال حالياً)، شركة مساهمة مقفلة تعمل في قطاع الأوراق المالية، من 2006م إلى 2008م.

الحوكمة (تتمة)

الأساليب التي يعتمدها مجلس الإدارة في تقييم أدائه وأداء لجانه وأعضائه:

1. يقوم مجلس الإدارة، بناءً على اقتراح لجنة الترشيحات والمكافآت، بإجراء تقييم سنوي لأدائه وأداء أعضائه باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية وإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية، ويتم تحليل نقاط القوة والضعف ومعالجتها من خلال اقتراح حلول تصحيحية.
2. يجب أن تكون إجراءات تقييم الأداء موثقة وواضحة، كما يجب الإفصاح عنها لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف المعنية بالتقييم.
3. يشمل تقييم الأداء تقييم مهارات وخبرات مجلس الإدارة وتحديد نقاط القوة والضعف والسعي إلى معالجة أي ضعف من خلال ترشيح كوادر مهنية مؤهلة تساهم في تحسين أداء المجلس، بالإضافة إلى تقييم آليات عمل المجلس بشكل عام لضمان فعاليتها.
4. التقييم الفردي لأعضاء مجلس الإدارة، والذي يأخذ بعين الاعتبار مدى مشاركة العضو بفعالية والتزامه بأداء واجباته ومسؤولياته، بما في ذلك حضور اجتماعات المجلس واللجان المندرجة تحت إشرافه، بالإضافة إلى تخصيص الوقت الكافي للقيام بمهامه.
5. يتعين على مجلس الإدارة اتخاذ الترتيبات اللازمة للحصول على تقييم خارجي من جهة مستقلة متخصصة كل ثلاث سنوات على الأقل.
6. يجري الأعضاء غير التنفيذيين تقييماً دورياً لأداء رئيس مجلس الإدارة، وذلك بعد استطلاع آراء الأعضاء التنفيذيين، دون حضور رئيس المجلس لمناقشة هذا التقييم. ويتم خلال التقييم تحديد نقاط القوة والضعف واقتراح الحلول التي تصب في مصلحة الشركة.
7. يتولى مجلس الإدارة مسؤولية تقييم أداء لجانه وأعضائها لضمان توافق أنشطتها مع الأهداف الاستراتيجية وإطار الحوكمة الخاص بالشركة. ويتم معالجة أي نقاط تحتاج إلى تحسين من خلال إجراءات مناسبة تعزز فاعلية مساهمة اللجان في تحقيق الأهداف المؤسسية.

لجان مجلس الإدارة

لجنة الترشيحات والمكافآت

تم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ 13 ربيع الأول 1445هـ (الموافق 28 سبتمبر 2023م). كما تم تعديل لائحة عمل اللجنة واعتمادها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 29 ذو القعدة 1445هـ (الموافق 06 يونيو 2024م)، وتمت الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة بتاريخ ا محرم 1446هـ (الموافق 07 يوليو 2024م).

تضم لجنة الترشيحات والمكافآت حالياً ثلاثة (3) أعضاء يتم تعيينهم من قبل مجلس إدارة الشركة. ووفقاً للائحة لجنة الترشيحات والمكافآت، فإن مدة العضوية في اللجنة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد، ويجب أن يكون معظم أعضاء اللجنة من غير التنفيذيين، كما يجب أن يكون أحد الأعضاء مستقلاً، على أن يكون رئيس اللجنة من بين الأعضاء المستقلين.

صلاحيات ومسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت

تشمل مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

1. اقتراح سياسات ومعايير واضحة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
2. تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن ترشيح أو إعادة ترشيح أعضائه وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة، مع التأكد من عدم ترشيح أي شخص سبق إدانته بجريمة تتعلق بالنزاهة أو الفساد الأخلاقي.
3. إعداد أوصاف تفصيلية للمؤهلات والمهارات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

4. تحديد الوقت اللازم الذي ينبغي أن يخصصه عضو مجلس الإدارة لأنشطة المجلس.
5. إجراء مراجعة سنوية للمهارات والخبرات المطلوبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
6. التحقق سنوياً من استقلالية الأعضاء المستقلين والتأكد من عدم وجود أي تعارض مصالح في حال شغل أحد الأعضاء منصباً في مجلس إدارة شركة أخرى.
7. توفير وصف وظيفي واضح للأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين، بالإضافة إلى الإدارة التنفيذية.
8. تقييم نقاط القوة والضعف لدى مجلس الإدارة، واقتراح الحلول التصحيحية التي تصب في مصلحة الشركة.
9. إجراء مراجعة دورية (لا تقل عن مرة سنوياً) لهيكل مجلس الإدارة وحجمه وتكوينه، بما في ذلك المهارات والمعرفة والخبرات والتنوع وتقديم التوصيات المناسبة لمجلس الإدارة، الذي بدوره يرفع توصياته إلى الجمعية العامة.
10. وضع إجراءات واضحة للتعامل مع المناصب الشاغرة في مجلس الإدارة أو المناصب التنفيذية العليا.
11. تطوير سياسة واضحة بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة له والإدارة التنفيذية، وتقديمها لمجلس الإدارة للنظر فيه. قبل اعتمادها من قبل الجمعية العامة، على أن تراعي هذه السياسة المعايير المبنية على الأداء، والإفصاح، وضمان تنفيذها بفعالية.
12. توضيح العلاقة بين المكافآت الممنوحة وسياسة المكافآت المعتمدة، مع بيان أي انحراف جوهري عن السياسة المعتمدة.
13. مراجعة سياسة المكافآت بشكل دوري، وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المحددة.
14. تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ولجانه التنفيذية وكبار التنفيذيين وفقاً للسياسة المعتمدة.

أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت

الاسم	المنصب
السيد عبدالله السعيد	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت – عضو مجلس إدارة مستقل
السيد إبراهيم الجماز	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت – عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
السيد سعود السيد	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت – عضو مستقل من خارج المجلس

الحوكمة (تتمة)

اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت خلال عام 2025م

تواريخ اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت	السيد إبراهيم بن عبدالعزيز الجماز	السيد عبدالله السعيد	السيد سعود السيد
06 فبراير 2025م	حضر	حضر	حضر
26 فبراير 2025م	حضر	حضر	حضر
02 نوفمبر 2025م	حضر	حضر	حضر

لجنة المراجعة

تم تشكيل لجنة المراجعة وفقاً للمادة الحادية والخمسين (51) من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية. وقد وافقت الجمعية العامة لشركة "دراية المالية" على تشكيل اللجنة خلال اجتماعها الذي عقد في 15 صفر 1445هـ (الموافق 31 أغسطس 2023م) بدأت مدة لجنة المراجعة من تاريخ اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في 15 صفر 1445هـ (الموافق 31 أغسطس 2023م) وتستمر لمدة ثلاث سنوات.

صلاحيات ومسؤوليات لجنة المراجعة

المراجعة الداخلية

تشمل مهام اللجنة فيما يتعلق بالمراجعة الداخلية ما يلي:

- فحص ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية والمالية في شركة "دراية المالية" ونظام إدارة المخاطر.
- تحليل تقارير المراجعة الداخلية والمتابعة مع تنفيذ الإجراءات التصحيحية بشأن الملاحظات الواردة في تلك التقارير.
- المراقبة والإشراف على أداء وأنشطة المراجع الداخلي وإدارة المراجعة الداخلية في شركة "دراية المالية" لضمان توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأنشطة والمهام المكلفة بها.
- تقديم توصية إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين أو عزل رئيس إدارة المراجعة الداخلية واقتراح مكافآته.
- اعتماد استراتيجية وخطة المراجعة الاستراتيجية (لمدة ثلاث سنوات)، وخطة المراجعة الداخلية السنوية، مع التأكد من أنها مبنية على المخاطر ومتوافقة مع الأهداف الاستراتيجية للشركة.
- تراجع لجنة المراجعة وتوصي باعتماد الميزانية السنوية لإدارة المراجعة الداخلية والموارد البشرية (التوظيف) والتدريب لضمان كفاية الموارد.
- مراجعة واعتماد نتائج التقييم السنوي الداخلي ومناقشة والإشراف على أي إجراءات تطويرية مطلوبة.
- تتولى لجنة المراجعة التأكد من إجراء تقييم جودة خارجي مستقل لإدارة المراجعة الداخلية من قبل جهة خارجية مؤهلة ومستقلة مرة واحدة على الأقل كل خمس (5) سنوات، وذلك وفقاً للمعايير المهنية المعتمدة.
- يتم تقييم رئيس إدارة المراجعة الداخلية سنوياً من قبل لجنة المراجعة لضمان استمرارية الأداء الفعال واستقلالية إدارة المراجعة الداخلية.

المراجع الخارجي

تشمل مهام اللجنة فيما يتعلق بالمراجعين الخارجيين ما يلي:

- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن ترشيح المراجع الخارجي، وإنهاء خدماته، وتحديد أتعابه، وتقييم أدائه بعد التحقق من استقلاليته ومراجعة نطاق عمله وشروط عقوده.
- التحقق من استقلالية المراجع الخارجي، وموضوعيته، وحياديته، وفعالية أنشطة المراجعة، مع مراعاة القواعد والمعايير ذات الصلة.
- مراجعة خطة المراجع الخارجي واعتمادها والتأكد من عدم وجود انتهاك أو تقصير في أدائه وأنه لا يقدم أي أعمال تتجاوز نطاق عمله وتقديم رأيه في هذا الصدد.
- الرد على استفسارات المراجع الخارجي لشركة "دراية المالية".
- مراجعة تقارير المراجع الخارجي وتعليقاته على البيانات المالية ومتابعة الإجراءات المتخذة في هذا الشأن.
- تحليل ومعالجة أي قيود قد تؤثر على قدرة المراجع الخارجي في أداء واجباته ومهامه.
- مناقشة وطرح الاستفسارات على المراجع الخارجي عند الحاجة.

التقارير المالية

تشمل مهام اللجنة فيما يتعلق بالتقارير المالية ما يلي:

- تحليل البيانات المالية الربعية والسنوية لشركة "دراية المالية" قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة وتقديم رأيها وتوصياتها بشأنها لضمان نزاهتها وحيدها وشفافيتها.
- تقديم رأيها الفني – بناءً على طلب مجلس الإدارة – بشأن ما إذا كان التقرير السنوي لمجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة وقابلة للفهم، وتحتوي على معلومات تمكن الجمعية العامة من تقييم المركز المالي للشركة وأدائها ونموذج أعمالها واستراتيجيتها.
- تحليل أي مسائل هامة أو غير مألوفة واردة في التقارير المالية.
- التحقيق بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي لشركة "دراية المالية" أو أي شخص يتولى مهامه أو مسؤول الامتثال للشركة أو المراجع الخارجي.
- فحص التقديرات المحاسبية المتعلقة بالقضايا الهامة الواردة في التقارير المالية.
- فحص السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركة وتقديم رأيها وتوصياتها بشأنها إلى مجلس الإدارة.

الالتزام

تشمل مهام اللجنة فيما يتعلق بالالتزام ما يلي:

- مراجعة نتائج تقارير الجهات الإشرافية والتأكد من أن شركة "دراية المالية" قد اتخذت الإجراءات اللازمة في هذا الشأن.
- التأكد من امتثال شركة "دراية المالية" للقوانين واللوائح والسياسات والتعليمات ذات الصلة.
- مراجعة العقود والمعاملات المقترحة مع الأطراف ذات العلاقة وتقديم توصياتها إلى مجلس الإدارة في هذا الصدد.
- رفع أي مسائل إلى مجلس الإدارة تتعلق بما ترى اللجنة ضرورة اتخاذ إجراء بشأنه، وتقديم توصيات بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها.

الحوكمة (تتمة)

مسؤوليات أخرى

يجب أن تتحمل اللجنة المسؤوليات التالية أيضاً:

- أداء أي أنشطة أخرى تتفق مع الميثاق، ومصفوفة الصلاحيات (DoA)، وأنظمة شركة "دراية المالية" الداخلية، وأنظمة الحوكمة، وأي قوانين منظمة ذات صلة، حسبما يراه مجلس الإدارة ضرورياً ومناسباً.
- إعداد خطة سنوية وجدول زمني لأنشطة اللجنة للعام المقبل في نهاية كل عام عن طريق أمين سر اللجنة. يتضمن ذلك الاجتماعات الدورية للجنة، والاجتماعات مع الإدارة، والأنشطة الأخرى وفقاً لأدوار اللجنة ومسؤولياتها المحددة في لائحة عمل اللجنة.
- مراجعة واعتماد محاضر اجتماعات اللجنة السابقة والمتابعة مع القرارات المتخذة والموثقة في ورقة الإجراءات الخاصة باجتماعات اللجنة السابقة لضمان حل القضايا المثارة.
- تنفيذ والإشراف على التحقيقات الخاصة حسب الحاجة.
- مراجعة محاضر اجتماعات اللجان الإدارية ذات الصلة.
- تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة يتضمن تفاصيل عن أداء اللجنة في مجالات اختصاصاتها والمهام المحددة في قانون الشركات ولوائحه التنفيذية، على أن يتضمن التقرير توصياتها ورأيها حول كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر لشركة "دراية المالية".
- يجب أن تكون اللجنة على دراية بسياسة السلوك المهني، ويجب عليها مراجعة الإجراءات المتعلقة بتوزيعها، ومراقبة الامتثال لها، والموافقة على الاستثناءات.

أعضاء لجنة المراجعة

تتكون لجنة المراجعة من (4) أربعة أعضاء كما هو موضح في الجدول التالي:

الاسم	المنصب	الصفة
الدكتور فيصل الصقير	عضو مجلس الإدارة – رئيس اللجنة	عضو مستقل
السيد إبراهيم الحرابي	عضو	عضو مستقل
السيد عادل عباس	عضو	عضو مستقل
السيد محمد بن صالح السليمان*	عضو	عضو مستقل

(*) بتاريخ 5 مايو 2025م الموافق 7 ذو القعدة 1446هـ، أصدر مجلس الإدارة قراراً بتعيين السيد محمد بن صالح السليمان عضواً في لجنة المراجعة لاستكمال الدورة الحالية في المنصب الشاغر.

اجتماعات لجنة المراجعة لعام 2025م

تواريخ اجتماعات لجنة المراجعة	الدكتور فيصل الصقير	السيد إبراهيم الحرابي	السيد عادل عباس	السيد محمد بن صالح السليمان
27 يناير 2025م	حضر	حضر	حضر	لم يكن عضواً في اللجنة بعد
13 مارس 2025م	حضر	حضر	حضر	لم يكن عضواً في اللجنة بعد
11 مايو 2025م	حضر	حضر	حضر	حضر
29 يوليو 2025م	حضر	حضر	حضر	حضر
30 أكتوبر 2025م	حضر	حضر	حضر	حضر
25 نوفمبر 2025م	حضر	حضر	حضر	حضر

اللجنة التنفيذية

- تم تشكيل اللجنة التنفيذية بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 19 شوال 1445هـ (الموافق 28 أبريل 2024م)، وتم إعداد لائحتها التنظيمية واعتمادها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 10 جمادى الآخرة 1446هـ (الموافق 11 ديسمبر 2024م).
- تضم اللجنة التنفيذية حالياً أربعة (4) أعضاء يتم تعيينهم من قبل مجلس إدارة الشركة.

مهام اللجنة التنفيذية

تشمل مسؤوليات اللجنة التنفيذية، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

1. مراجعة الخطط الاستراتيجية للشركة وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن الخطط الاستراتيجية للشركة وأهدافها وخطة الأعمال السنوية والأهداف التجارية والمالية والموازنة السنوية.
2. مراجعة التقارير الإدارية الدورية وتقييم الأداء قبل إحالتها إلى مجلس الإدارة.
3. الموافقة على تعيين مديري الشركات التابعة.
4. الموافقة على تأسيس أو إنهاء المشاريع المشتركة والشركات التابعة.
5. الموافقة على مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) وتقييم أداء الرئيس التنفيذي.
6. ضمان فعالية عمل لجان الشركة المختلفة.

أعضاء اللجنة التنفيذية

الاسم	المنصب
السيد طه بن عبدالله القويز	رئيس اللجنة التنفيذية – عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
السيد إبراهيم بن عبدالعزيز الجماز	عضو اللجنة التنفيذية – عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
السيد زكي الشويعر	عضو اللجنة التنفيذية – عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
محمد الشماسي	عضو في اللجنة التنفيذية – عضو من خارج مجلس الإدارة

الحوكمة (تتمة)

اجتماعات اللجنة التنفيذية خلال عام 2025م

تواريخ اجتماعات اللجنة التنفيذية	السيد طه بن عبدالله القويز	السيد زكي الشويعر	السيد إبراهيم بن عبدالعزيز الجماز	محمد الشماسي
20 أبريل 2025م	حضر	حضر	حضر	حضر
13 يوليو 2025م	حضر	حضر	حضر	حضر
24 ديسمبر 2025م	حضر	حضر	حضر	حضر

لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام

تم تشكيل لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام بموجب قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 13 ربيع الأول 1445هـ (الموافق 28 سبتمبر 2023م)، وتم إعداد لائحتها التنظيمية واعتمادها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 10 جمادى الآخرة 1446هـ (الموافق 11 ديسمبر 2024م).

تضم لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام حالياً خمسة (5) أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة وغيرهم، يتم تعيينهم من قبل مجلس إدارة الشركة، وتكون مدة العضوية ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.

صلاحيات ومسؤوليات لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام

تشمل مسؤوليات لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

1. وضع واعتماد سياسات وإجراءات مناسبة تكفل امتثال الشركة لجميع الأنظمة واللوائح والقواعد المعمول بها.
2. توفير الموارد الكافية لفريق الالتزام وإدارة المخاطر بالشركة، وضمان حصولهم على المعلومات اللازمة لأداء مهامهم بفعالية.
3. التأكد من قيام الشركة بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وآليات مناسبة لإدارة المخاطر.
4. التأكد من التزام جميع موظفي الشركة لمتطلبات الحوكمة والالتزام وإدارة المخاطر.
5. التأكد من إرسال الإشعارات اللازمة إلى الجهات الرسمية المختصة.
6. إعداد التقارير المناسبة حول إجراءات الحوكمة والالتزام وإدارة المخاطر ورفعها إلى مجلس الإدارة.
7. تقديم تقرير سنوي إلى مجلس الإدارة يتضمن مداولات اللجنة ونتائجها، بما في ذلك الإبلاغ عن أي تجاوزات للقوانين أو اللوائح، أو أي حالات عدم التزام من قبل الشركة لبرامج إدارة المخاطر، مع تقديم نسخة من التقرير إلى لجنة المراجعة.
8. تحديد الإقراض بالهامش وتقديم التوصيات بشأنه إلى مجلس الإدارة، والعمل وفقاً للسياسات المعتمدة.

أعضاء لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام

الاسم	المنصب
السيد ياسر بن عبدالعزيز القاضي	رئيس لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام – عضو مجلس إدارة مستقل
محمد الشماسي	عضو لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام – عضو من خارج مجلس الإدارة
بلال بشناق	عضو لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام – عضو من خارج مجلس الإدارة
محمد اليامي	عضو لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام – عضو من خارج مجلس الإدارة
عبدالفتاح الطويل	عضو لجنة الحوكمة والمخاطر الالتزام – عضو مستقل من خارج المجلس

اجتماعات لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام خلال عام 2025م

تواريخ اجتماعات لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام	السيد ياسر بن عبدالعزيز القاضي	محمد الشماسي	بلال بشناق	محمد اليامي	عبدالفتاح الطويل
23 أكتوبر 2025م	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر
28 ديسمبر 2025م	حضر	حضر	حضر	حضر	حضر

اللجنة التقنية

تشمل مهمة اللجنة تطوير واعتماد استراتيجية تقنية متوافقة مع أهداف الشركة، وإنشاء سياسات حوكمة تقنية، وضمان الامتثال لأفضل الممارسات كما تشرف على تنفيذ المشاريع التقنية الكبرى، وتدعم التغييرات التكنولوجية. اللجنة مسؤولة أيضاً عن تحديد أولويات المبادرات التقنية، ومراجعة النفقات الرأسمالية والتشغيلية المتعلقة بالاستثمارات التقنية

أعضاء لجنة التقنية

الاسم	المنصب
السيد هاشم بن عثمان الحقيل	رئيس اللجنة التقنية – عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
السيد عبدالله السعيد	عضو اللجنة التقنية – عضو مجلس إدارة مستقل
حسين بو حليقة	عضو اللجنة التقنية – عضو من خارج مجلس الإدارة

اجتماعات لجنة التقنية خلال عام 2025م

تواريخ اجتماعات لجنة التقنية	السيد هاشم بن عثمان الحقيل	عبدالله السعيد	حسين بو حليقة
20 فبراير 2025م	حضر	حضر	حضر
07 مايو 2025م	حضر	حضر	حضر
15 أكتوبر 2025م	حضر	حضر	حضر

الحوكمة (تتمة)

سياسة توزيع الأرباح

تهدف سياسة توزيع الأرباح في "دراية المالية" إلى تبني نهج ثابت وشفاف واستراتيجي في توزيع الأرباح على المساهمين، بما يتماشى مع الاستراتيجية المالية للشركة وأهدافها طويلة المدى.

تضع هذه السياسة معايير وإرشادات واضحة لتحديد توزيعات الأرباح، مع الأخذ في الاعتبار الأداء المالي وفرص النمو المستقبلية وظروف السوق، كما تهدف إلى توفير الوضوح والاتساق فيما يتعلق بتوقيت وآلية توزيع الأرباح، مما يضمن الإنصاف والاستقرار لجميع المساهمين.

وبهذا الشأن، أوصى مجلس إدارة الشركة بتاريخ 25 شوال 1446هـ (الموافق 23 أبريل 2025م) باعتماد سياسة توزيع أرباح الشركة للسنوات الثلاث القادمة، وقد أُقِرّت هذه السياسة خلال اجتماع الجمعية العامة المنعقد بتاريخ 27 ذو الحجة 1446هـ (الموافق 23 يونيو 2025م).

وتتمثل سياسة توزيع الأرباح فيما يلي:

- تلتزم شركة دراية المالية بتوزيع: (أ) ما لا يقل عن مبلغ قدره 1.30 ﷼ لكل سهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، و(ب) ما لا يقل عن 60% من الأرباح السنوية القابلة للتوزيع عن السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2026م، و31 ديسمبر 2027م. وتقوم الشركة بتوزيع الأرباح بشكل ربع سنوي تبدأ بتوزيعات الربع الأول من العام 2025م وتنتهي بتوزيعات الربع الرابع من العام 2027م.
- ويجوز لمجلس الإدارة النظر في إجراء توزيعات تزيد عن الحد الأدنى المشار إليه أعلاه، بناءً على النتائج المالية للفترة ذات الصلة، والمتطلبات الرأسمالية للشركة، والظروف الأخرى ذات الصلة.
- وتخضع سياسة توزيع الأرباح للتغيير بناءً على أي تغييرات جوهرية في استراتيجية الشركة وأعمالها ومركزها المالي، أو المتطلبات التنظيمية التي تخضع لها الشركة بما في ذلك المتطلبات المتعلقة بالملاءة المالية، أو التعهدات التعاقدية ذات الطبيعة المالية التي قد تخضع لها الشركة من وقت لآخر.

سياسة المكافآت

أعضاء مجلس الإدارة

تشمل سياسة المكافآت مكافآت ثابتة، وبدلات حضور الاجتماعات، والاستحقاقات العينية، وحصة من صافي الأرباح، أو مزيج منها. وتحدد الجمعية العامة العادية المبلغ المحدد. يجب أن يكون هذا الأجر عادلاً ومحفزاً ومتوافقاً مع أداء العضو ونجاح "دراية المالية".

الإدارة التنفيذية

وتتألف سياسة المكافآت للإدارة التنفيذية من مكافآت ثابتة، ومكافآت قائمة على الأداء، وحوافز طويلة الأجل، واستحقاقات عينية أو مزيج منها. يجب أن تكون المكافآة عادلة ومحفزة ومتماشية مع أداء الإدارة التنفيذية ونجاح "دراية المالية". وتستند المكافآة على الوظيفة (القيمة أو القيمة الوظيفية في السوق على أساس تقييم الوظيفة)، وأداء الموظف، والقدرات الشخصية التي يجلبها الفرد إلى الشركة. كما تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة مكافآت الإدارة التنفيذية سنوياً، مع الأخذ بالاعتبار توصيات المجلس.

عدد طلبات الشركة لسجل المساهمين وتواريخ تلك الطلبات وأسبابها

قامت الشركة بطلب إحدى عشر سجل في التواريخ المحددة أدناه في عام 2025م:

تاريخ الطلب	سبب الطلب
26 مارس 2025م	استحقاق توزيعات أرباح الأسهم
14 أبريل 2025م	تقارير دورية
06 مايو 2025م	استحقاق توزيعات أرباح الأسهم
26 مايو 2025م	تقارير دورية
22 يونيو 2025م	تقارير دورية
04 أغسطس 2025م	تقارير دورية
03 سبتمبر 2025م	تقارير دورية
05 أكتوبر 2025م	تقارير دورية
16 أكتوبر 2025م	استحقاق توزيعات أرباح الأسهم
04 نوفمبر 2025م	تقارير دورية
14 ديسمبر 2025م	تقارير دورية

فيما يلي وصف لأي مصلحة وأوراق مالية تعاقدية وحقوق اكتتاب تعود لأعضاء مجلس إدارة الشركة وكبار التنفيذيين وأقربائهم في أسهم وأدوات دين الشركة أو أي من شركاتها التابعة، وأي تغيير في تلك المصلحة أو تلك الحقوق خلال السنة المالية 2025م.

النسب المذكورة في الجدول أدناه تخص شركة دراية المالية:

اسم مالك الحصة	بداية السنة		نهاية السنة		صافي التغيير
	نسبة الأسهم	أدوات الدين	نسبة الأسهم	أدوات الدين	
– طه عبدالله القويز*	%24	–	%19.3	–	%4.7
– أقربائه	%0.6		%0.6	–	–
ابراهيم عبدالعزيز الجماز**	%1.06	–	%0.085	–	%0.975
خالد محمد اباالخيل***	%1.85	–	%1.47	–	%0.38
هاشم عثمان الحقيل	%4.8	–	%3.82	–	%0.98
عبدالوهاب سعيد السيد	%4.8	–	%3.82	–	%0.98
محمد سعيد الشماسي	%2.2	–	%1.88	–	%0.98
بلال خالد بشناق	%0.50	–	%0.41	–	%0.09
سعود ناصر الريس	%0.02	–	%0.061	–	%0.041
مشعل خالد الحقباني	%0.9	–	%0.52	–	%0.38
محمد اليامي	%0.255	–	%0.31	–	%0.055
حسام الدين محمد السيد بدر	%0.033	–	%0.045	–	%0.012

*يمتلك أقرباء طه عبدالله القويز ما نسبته 0.6% بشكل غير مباشر.

**يمتلك ابراهيم عبدالعزيز الجماز ما نسبته 0.085% بشكل غير مباشر.

*** يمتلك خالد محمد اباالخيل ما نسبته 1.47% من أسهم الشركة بشكل غير مباشر.

الحوكمة (تتمة)

تغيير مصالح أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين

النسب المذكورة في الجدول أدناه تخص بنك D360:

اسم مالك الحصة	بداية السنة		نهاية السنة		صافي التغيير
	نسبة الأسهم	أدوات الدين	نسبة الأسهم	أدوات الدين	
طه عبدالله القويز	%3.89	–	%3.96	–	%0.07
ابراهيم عبدالعزيز الجماز	%0.45	–	%0.49	–	%0.04
خالد محمد ابالخيل	%0.264	–	%0.262	–	%0.002
فيصل حمد الصقير	%0.26	–	%0.26	–	–
عبدالوهاب سعيد السيد	%0.79	–	%0.81	–	%0.02
زكي عبدالعزيز الشويعر	%0.73	–	%0.73	–	–
ياسر عبدالعزيز القاضي	%0.1	–	%0.08	–	%0.07
عبدالله عبدالرحمن السعيد	%0.11	–	%0.11	–	–
محمد سعيد الشماسي	%0.32	–	%0.32	–	%0.32
مشعل خالد الحقباني	%0.13	–	%0.14	–	%0.01

الشركات التابعة، رأس المال، نسبة ملكية الشركة، النشاط الرئيسي، بلد التشغيل وبلد التأسيس

اسم الشركة الفرعية	النشاط الرئيسي	رأس المال	بلد التأسيس	سنة التأسيس	نسبة الملكية
دراية للخدمات التقنية مصر	إنتاج وتحليل وتصميم أنظمة الحاسوب والبرمجيات وقواعد البيانات وأنواع أخرى من الأنظمة، بالإضافة إلى تقديم الخدمات التقنية والدعم الفني.	1,000,000 دولار أمريكي	جمهورية مصر العربية	2023م	%99.5
بنك D360	ممارسة جميع أنواع الأنشطة المصرفية والاستثمارية (باستثناء الأوراق المالية) لحسابها الخاص ولحساب الغير، داخل المملكة وخارجها.	2,100,000,000 ﷼	المملكة العربية السعودية	2022م	%20.4

دراية للخدمات التقنية في مصر

تم تأسيس دراية لخدمات التقنية في مصر برأس مال قدره 1 مليون دولار أمريكي، ونظراً لأن هذه الشركة التابعة لا تؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية، فإنها لا تدرج في البيانات المالية الموحدة. وتتمثل طبيعة عمل الشركة والغرض من إنشائها في تقديم خدمات تقنية المعلومات حصرياً لشركة "دراية المالية".

بنك D360

تم تأسيس بنك D360 برأس مال قدره مليار وستمائة وخمسون مليون ﷼ (1,650,000,000 ﷼) لمزاولة أنشطة المصارف الرقمية وتم زيادة رأس المال إلى 2,100,000,000 ﷼.

أهم المحطات في تأسيس البنك:

- في 14 رجب 1443هـ (الموافق 15 فبراير 2022م)، أصدر وزير المالية القرار اللازم للموافقة على ترخيص بنك D360.
- في 22 رجب 1443هـ (الموافق 23 فبراير 2022م)، أصدر البنك المركزي السعودي (ساما) إشعار الترخيص لممارسة الأنشطة المصرفية.
- في 15 شوال 1443هـ (الموافق 16 أبريل 2022م)، أصدرت وزارة الاستثمار رخصة استثمار بسبب الملكية الأجنبية في بنك D360.
- في 26 ذو الحجة 1443هـ (الموافق 25 يوليو 2022م)، أصدرت وزارة التجارة القرار رقم 1119 للإعلان عن تأسيس بنك D360.
- في 03 صفر 1444هـ (الموافق 30 أغسطس 2022م)، تم إصدار السجل التجاري للبنك برقم 1010822737.
- في 16 جمادى الآخرة 1446هـ (الموافق 17 ديسمبر 2024م)، حصل بنك D360 على عدم ممانعة البنك المركزي السعودي (ساما) لبدء ممارسة النشاط المصرفي.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، يوضّح ما يلي قائمة بصناديق الاستثمار الخاضعة لسيطرة دراية (وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS).

اسم الصندوق	بلد التأسيس	نوع الصندوق	نسبة الملكية (%)	أهداف الصندوق
صندوق دراية للتداول	المملكة العربية السعودية	صندوق استثماري خاص مفتوح	%0	توفير مستويات عالية من السيولة، حيث يستثمر الصندوق في عمليات تمويل مدعومة بالأصول لعملاء مدير الصندوق.
صندوق دراية الخليجي العقاري	المملكة العربية السعودية	صندوق استثماري عقاري خاص مغلق مطروح طرحاً خاصاً	%100	تحقيق عوائد رأسمالية من خلال الاستحواذ على عقارات مدرّة للدخل داخل المملكة.

الحوكمة (تتمة)

اجتماعات الجمعية العمومية خلال عام 2025م

تواريخ اجتماعات الجمعية العمومية	أعضاء مجلس الإدارة الحاضرون
23 يونيو 2025م	• السيد طه بن عبدالله القويز • السيد إبراهيم بن عبدالعزيز الجماز • السيد هاشم بن عثمان الحقيل • السيد زكي الشويعر • السيد خالد أبالخيل • السيد ياسر بن عبدالعزيز القاضي • الدكتور فيصل الصقير • السيد عبدالله السعيد
20 يناير 2025م	• السيد طه بن عبدالله القويز • السيد إبراهيم بن عبدالعزيز الجماز • السيد هاشم بن عثمان الحقيل • السيد زكي الشويعر • السيد خالد أبالخيل • السيد ياسر بن عبدالعزيز القاضي • الدكتور فيصل الصقير • السيد عبدالله السعيد

المعاملات التي تتضمن مصلحة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين في العقود والاتفاقيات المبرمة مع الشركة أو الشركات التابعة لها:

- أبرمت الشركة بتاريخ 2025/6/19م عقد إيجار مع شركة الشويعر للاستثمار والتطوير العقاري، يتم بموجبه تأجير مستودعات للشركة لمدة سنة وبمبلغ 154,100 ﷼. تجدر الإشارة أن لدى عضو مجلس الإدارة زكي الشويعر مصلحة غير مباشرة في هذا العقد، نظرا لامتلاكه أسهمًا في شركة الشويعر للاستثمار والتطوير العقاري وشغله منصب عضو مجلس إدارتها.
- أبرمت شركة دراية للحفظ العقاري، وهي شركة ذات غرض خاص (SPV) مملوكة لصندوق دراية ريت، وهو صندوق استثمار عقاري متداول تديره الشركة عقد إيجار بتاريخ 2025/9/18م مع شركة سعيد للكهرباء، يتم بموجبه تأجير مكاتب لمدة سنة وبمبلغ 342,415 ﷼. تجدر الإشارة أن لدى عضو مجلس الإدارة عبدالوهاب سعيد السيد مصلحة غير مباشرة في هذا العقد، نظراً لامتلاكه حصة في مجموعة السيد وأبنائه، التي بدورها تمتلك ملكية في شركة سعيد للكهرباء.
- يمتلك عضو مجلس الإدارة عبدالوهاب السيد وعدد من أقاربه جميع وحدات صندوق دراية الخاص 45، وبذلك يكون لديه مصلحة مباشرة في الشروط والأحكام المبرمة بينه وبين الشركة بصفتها مدير الصندوق وبينه وبين أقاربه، وتتلقى شركة دراية المالية رسوم قدرها 548,368.62﷼.

- يمتلك عضو مجلس الإدارة عبدالوهاب السيد وعدد من أقاربه وحدات في صندوق توافق الرمال العقاري، وبذلك يكون لديه مصلحة مباشرة في الشروط والأحكام المبرمة بينه وبين الشركة بصفتها مدير الصندوق وبينه وبين أقاربه وتتلقى شركة دراية المالية رسوم إدارة قدرها 750,000 ﷼ سنوياً.
- يمتلك عضو مجلس الإدارة عبدالوهاب السيد وعدد من أقاربه جميع وحدات صندوق توافق العقاري، وبذلك يكون لديه مصلحة مباشرة في الشروط والأحكام المبرمة بينه وبين الشركة بصفتها مدير الصندوق وبينه وبين أقاربه، وتتلقى شركة دراية المالية رسوم إدارة قدرها 750,000 ﷼ سنوياً.
- أبرمت الشركة بتاريخ 2023/08/09م اتفاقية مع شركة بواء لتقنية المعلومات (BwaTech)، يتم بموجبها منح الشركة حق الدخول على واجهة التطبيقات الخاصة بشركة بواء لتقنية المعلومات، لمدة سنة، وبمبلغ 221,550.72 ﷼. تجدر الإشارة أن لدى عضو مجلس الإدارة هاشم عثمان الحقيل مصلحة غير مباشرة في هذه الاتفاقية، حيث أنه يملك أسهم تعادل ما نسبته تساوي 42.82% من شركة بواء لتقنية المعلومات.
- أبرمت الشركة بتاريخ 2023/08/09م اتفاقية مع شركة بواء لتقنية المعلومات، يتم بموجبها تقديم الخدمات الالكترونية للشركة الخاصة بطرح الصناديق الاستثمارية وصناديق الاستثمار العقاري من خلال المنصة الخاصة بشركة بواء للاستثمار لمدة سنه تتجدد تلقائياً، وتستحق شركة بواء للاستثمار لقاء قيامها بتنفيذ هذه الاتفاقية رسوم يتم الاتفاق عليها لكل صندوق على حدة وتجدر الإشارة إلى أنه خلال السنة المالية 2025م لم يتم تنفيذ أي تعاملات بموجب هذه الاتفاقية، ولم يترتب عليها أي مبالغ مستحقة أو مدفوعة. كما تجدر الإشارة أن لدى عضو مجلس الإدارة هاشم عثمان الحقيل مصلحة غير مباشرة في هذه الاتفاقية، نظراً لملكيته الواردة أعلاه في شركة بواء لتقنية المعلومات، والتي تملك بدورها كامل أسهم شركة بواء للاستثمار.
- أبرمت الشركة اتفاقية بتاريخ 2010/11/22م، مع شركة تداول السعودية (تداول)، يتم بموجبها الترخيص للشركة من قبل تداول باستخدام معلومات السوق لعملائها تجدد بشكل سنوي، وبمبلغ 6,600,000 ﷼. تجدر الإشارة أن لدى عضو مجلس الإدارة هاشم عثمان الحقيل مصلحة غير مباشرة في هذه الاتفاقية، نظراً لعضويته في مجلس إدارة مجموعة تداول القابضة، والتي تملك بدورها كامل أسهم شركة تداول السعودية بالكامل.

الحوكمة (تتمة)

أعمال المديرين الذين يتنافسون مع الشركة:

- يمتلك عضو مجلس الإدارة هاشم عثمان إبراهيم الحقيل نسبة 42.82% من أسهم شركة بواء لتقنية المعلومات (BwaTech). وتملك بواء لتقنية المعلومات بالكامل شركة بواء للاستثمار، والتي تعمل في قطاع التكنولوجيا المالية، حيث تتيح لعملائها المشاركة في الاستثمار بصناديق استثمارية تابعة لجهات خارجية عبر منصتها الرقمية. وبناءً على ذلك، فإن شركة بواء للاستثمار تمارس أنشطة قد تشكل منافسة محتملة لأعمال الشركة. وقد وافقت الجمعية العامة العادية على مشاركة السيد هاشم في هذه الأنشطة التجارية التي قد تشكل منافسة محتملة مع الشركة، في اجتماعها المنعقد بتاريخ 1446/07/20هـ (الموافق 2025/01/20م). وذلك وفقاً لأحكام المادة السابعة والعشرون من نظام الشركات.
- يمتلك عضو مجلس الإدارة خالد محمد علي أباالخيل مصلحة غير مباشرة في شركة ينال للتمويل، كما أنه عضو مجلس إدارة في الشركة. وتعمل ينال للتمويل في أنشطة تمويلية قد تتنافس مع بنك D360، حيث تقدم خدمات التمويل والإقراض، والتي تعد جزءاً من الأنشطة الأساسية التي يمارسها بنك D360. وقد وافقت الجمعية العامة العادية على مشاركة السيد خالد في هذه الأنشطة التجارية، التي قد تشكل منافسة محتملة مع بنك D360، خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 1446/07/20هـ (الموافق 2025/01/20م) وذلك وفقاً لأحكام المادة السابعة والعشرون من نظام الشركات.

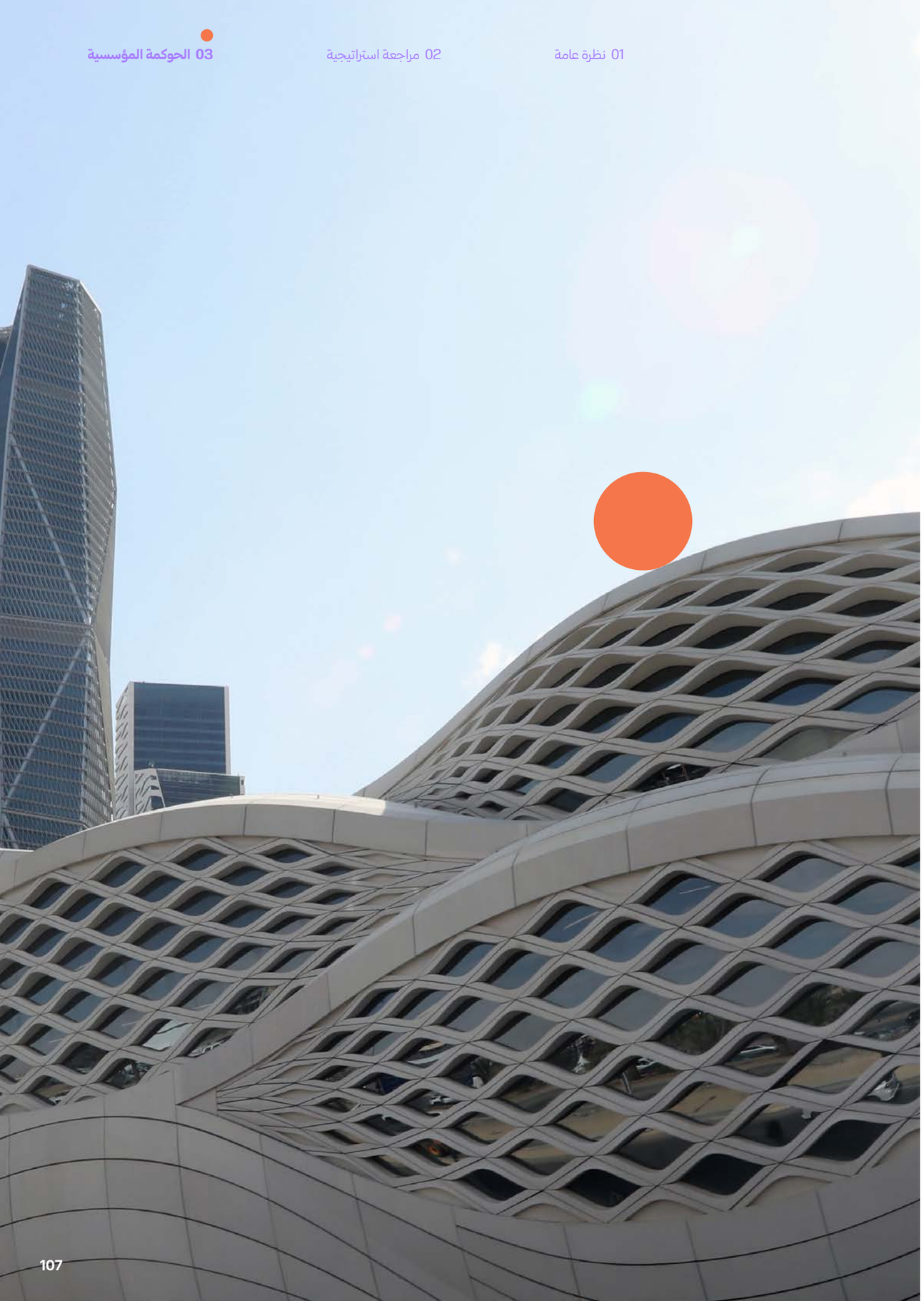

الحوكمة (تتمة)

مكافآت مجلس الإدارة

	المكافآت الثابتة					المكافآت المتغيرة							مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي
	مبلغ معين	بدل حضور جلسات المجلس	مجموع بدل حضور جلسات اللجان	مزايا عينية	مكافآت الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية	مكافآت رئيس المجلس أو العضو المنتدب أو أمين السر إن كان من الأعضاء	المجموع	نسبة من الأرباح	مكافآت دورية	خطط تحفيزية قصيرة الأجل	خطط تحفيزية طويلة الأجل	الأسهم الممنوحة (يتم إدخال القيمة)	المجموع	بدل المصروفات
الأعضاء المستقلون														
عبدالله بن عبدالرحمن السعيد	–	200,000	-	-	-	-	200,000	-	-	-	-	-	-	-
فيصل بن حمد الصقير	–	200,000	-	-	-	-	200,000	-	-	-	-	-	-	-
ياسر بن عبدالعزيز القاضي	–	200,000	-	-	-	-	200,000	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	–	600,000	-	-	-	-	600,000	-	-	-	-	-	-	-
الأعضاء غير التنفيذيين														
طه بن عبدالله القويز	–	200,000	-	-	-	-	200,000	-	-	-	-	-	-	-
عبدالوهاب بن سعيد السيد	–	200,000	-	-	-	-	200,000	-	-	-	-	-	-	-
هاشم بن عثمان الحقيل	–	200,000	-	-	-	-	200,000	-	-	-	-	-	-	-
خالد بن محمد أبالخيل	–	200,000	-	-	-	-	200,000	-	-	-	-	-	-	-
زكي بن عبدالعزيز الشويعر	–	150,000	-	-	-	-	150,000	-	-	-	-	-	-	-
ابراهيم بن عبدالعزيز الجماز	–	200,000	-	-	-	-	200,000	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	–	1,150,000	-	-	-	-	1,150,000	-	-	-	-	-	-	-

مكافآت كبار التنفيذيين

وظائف كبار التنفيذيين	المكافآت الثابتة			المكافآت المتغيرة						مكافآة نهاية الخدمة	مجموع مكافأة التنفيذيين عن المجلس أن وجدت	المجموع الكلي
	رواتب	بدلات	مزايا عينية	المجموع	مكافآت دورية	أرباح	خطط تحفيزية قصيرة الأجل	خطط تحفيزية طويلة الأجل	الأسهم الممنوحة	المجموع		
المجموع	6,172,085.64	2,601,702.36		8,773,788.00			17,737,127		16,433,040.00	34,170,167.21	613.573	43,557,528.21

الحوكمة (تتمة)

مكافآت أعضاء اللجان

	المكافآت الثابتة (باستثناء بدل حضور اجتماعات اللجان)	بدل حضور اجتماعات اللجان	المجموع الكلي
أعضاء لجنة المراجعة			
فيصل بن حمد الصقير	-	100,000	100,000
ابراهيم الحرابي	-	100,000	100,000
عادل عباس	-	100,000	100,000
محمد السليمان	-	66,666.67	66,666.67
المجموع الكلي	**-**	**366,666.67**	**366,666.67**
أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت			
ابراهيم بن عبدالعزيز الجماز	-	100,000	100,000
عبدالله السعيد	-	100,000	100,000
سعود السيد	-	100,000	100,000
المجموع الكلي	**-**	**300,000**	**300,000**
أعضاء لجنة الحوكمة والمخاطر والالتزام			
ياسر بن عبدالعزيز القاضي	-	100,000	100,000
عبدالفتاح الطويل	-	100,000	100,000
المجموع الكلي	**-**	**200,000**	**200,000**
أعضاء اللجنة التنفيذية			
طه بن عبدالله القويز	-	100,000	100,000
ابراهيم بن عبدالعزيز الجماز	-	100,000	100,000
زكي بن عبدالعزيز الشويعر	-	100,000	100,000
المجموع الكلي	**-**	**300,000**	**300,000**
اعضاء اللجنة التقنية			
هاشم بن عثمان الحقيل	-	100,000	100,000
عبدالله السعيد	-	100,000	100,000
المجموع الكلي	**-**	**200,000**	**200,000**

الإقرارات

يقر مجلس الإدارة ما يلي:

- أن سجلات الحسابات أعدت بالشكل الصحيح.
- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة ونفذ بفاعلية.
- أنه لا يوجد شك يذكر في قدرة الشركة على مواصلة نشاطها.

التنازل عن المكافآت

لا توجد اي ترتيبات أو اتفاقات تنازل بموجبها أي من أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين عن أي مكافآت عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.

التنازل عن الأرباح

لا توجد أي ترتيبات أو اتفاق بموجبه تنازل أحد مساهمي الشركة عن حقوقه في الأرباح للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.

الحوكمة (تتمة)

تقرير لجنة المراجعة

تقدم لجنة المراجعة في شركة "دراية المالية" هذا التقرير السنوي لعام 2025م، والذي يسلط الضوء على دور اللجنة في الإشراف على أنظمة الرقابة الداخلية، وضمان الامتثال للمعايير المحاسبية والتنظيمية، وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية. كما يتضمن التقرير نتائج المراجعة السنوية لمدى فعالية إجراءات الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى توصيات اللجنة ومدى امتثال الشركة للأنظمة والمعايير المعمول بها.

تلتزم لجنة المراجعة بمتابعة وتقييم كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية، والتأكد من دقة ونزاهة التقارير المالية، مما يسهم في تعزيز ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة. كما تعمل اللجنة عن كثب مع إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي لضمان التزام الشركة بأفضل الممارسات والمعايير الدولية في المراجعة والرقابة.

يستعرض هذا التقرير نتائج التقييم السنوي للرقابة الداخلية، ومسؤوليات اللجنة، والتوصيات التي تهدف إلى تعزيز إطار الرقابة الداخلية وتعزيز الامتثال المؤسسي.

نتائج المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة، ورأي لجنة المراجعة بشأن كفاية نظام الرقابة الداخلية للشركة

مسؤولية الإدارة التنفيذية عن الرقابة الداخلية

الإدارة التنفيذية لشركة "دراية المالية" مسؤولة عن إنشاء وتحديث وضمان فعالية نظام رقابة داخلية كافٍ، بما يحقق أعلى معايير الحوكمة والامتثال. يشمل نظام الرقابة الداخلية السياسات والإجراءات والعمليات التي يتم تصميمها بالتنسيق مع اللجان المعنية ومجلس الإدارة، بهدف دعم الأهداف الاستراتيجية للشركة وتعزيز الكفاءة التشغيلية.

دور المراجعة الداخلية في تقييم الرقابة الداخلية

تعمل إدارة المراجعة الداخلية (IAD) بشكل مستقل عن الإدارة التنفيذية، وهي مسؤولة عن تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية عبر أقسام الشركة المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم بتقييم الامتثال للسياسات والإجراءات المعتمدة. جميع النتائج والتوصيات التي تصدرها إدارة المراجعة الداخلية ترفع إلى لجنة المراجعة لمراجعتها واتخاذ الإجراءات اللازمة، مما يعزز بيئة الرقابة الداخلية ويضمن تنفيذ التوصيات بشكل فعال.

تعزيز بيئة الرقابة والتطوير المستمر

تعمل جميع إدارات الشركة بجدية وتعاون لتصحيح أي خلل في الرقابة ومعالجته بشكل فوري، وتولي الشركة أهمية كبيرة للمراجعة المستمرة وتحديث الإجراءات بهدف تحسين وتعزيز بيئة الرقابة الداخلية. تحت إشراف الإدارة التنفيذية، حيث يتم تفويض كل إدارة بمسؤولية متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية لأي قصور تم تحديده من قبل المراجعة الداخلية.

فعالية نظام الرقابة الداخلية

تم تصميم نظام الرقابة الداخلية لتوفير مستوى معقول من الاطمئنان للجنة المراجعة، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية بأن المخاطر تتم إدارتها بفعالية لدعم تحقيق الأهداف طويلة الأجل للشركة.

خلال عام 2025م، قامت لجنة المراجعة بمراجعة التقارير التي أصدرتها إدارة المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ التوصيات الإدارية لضمان التحسينات المستمرة في بيئة الرقابة الداخلية وتخفيف المخاطر التشغيلية والمالية، حيث لوحظ تحسن ملحوظ في مستوى الالتزام بإقفال التوصيات من قبل الإدارات المعنية، مما أسهم في تعزيز بيئة الرقابة الداخلية.

رأي لجنة المراجعة حول فعالية الرقابة الداخلية

استناداً إلى المراجعات الدورية والتقارير المقدمة من المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين، ترى لجنة المراجعة أن بيئة الرقابة الداخلية في الشركة فعالة ومنظمة بشكل جيد، مما يوفر مستويات عالية من الشفافية والانضباط. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي بشكل منسق للحد من المخاطر التشغيلية والمالية، مما يدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية استناداً إلى معلومات مالية دقيقة وموثوقة.

علاوة على ذلك، أكدت عمليات المراجعة والمتابعة التي أُجريت في عام 2025م أن الأنظمة والإجراءات الخاصة بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر قد تم تنفيذها بشكل مناسب دون وجود قصور في بيئة الرقابة الداخلية. ومع ذلك، من المهم أن نقر بأنه لا يمكن لأي نظام رقابة أن يوفر ضماناً مطلقاً، حيث أنه من غير الممكن ضمان شمولية جميع الفحوصات والتقييمات للرقابة الداخلية، وذلك لأن إجراءات المراجعة تعتمد على نهج قائم على المخاطر والعينات، وهو ما يعد ممارسة معيارية في المراجعة الداخلية.

توصيات لجنة المراجعة المتناقضة مع قرارات مجلس الإدارة

تؤكد لجنة المراجعة أنها لم تصدر أي توصيات تتناقض مع قرارات مجلس الإدارة بشأن تعيين أو إقالة أو تقييم أو تحديد أتعاب المراجع الداخلي. علاوة على ذلك، تم الاعتراف بجميع التوصيات التي قدمتها اللجنة، سواء المتعلقة بهذا الموضوع أو غيره، وتم أخذها في الاعتبار بشكل مناسب. ويعكس ذلك التعاون القوي بين اللجنة ومجلس الإدارة ويعزز التزامهما المشترك بالامتثال التنظيمي وتعزيز أفضل ممارسات الحوكمة.

الامتثال لمعايير الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والمحاسبين المهنيين (SOCPA)

جميع أنظمة وإجراءات المراجعة والمحاسبة المطبقة داخل الشركة متوافقة مع المعايير التي وضعتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والمحاسبين المهنيين (SOCPA) مما يعكس التزام الشركة المستمر بأفضل الممارسات في المراجعة والمحاسبة. كما يضمن ذلك جودة وكفاءة العمليات المالية والرقابية، بما يتماشى مع متطلبات الحوكمة.

التحديثات المحاسبية والتوافق مع المعايير الجديدة

كجزء من التزامها المستمر بتعزيز الامتثال للمعايير المحاسبية، قامت الشركة خلال عام 2025م بالالتزام بالمعايير الصادرة عن SOCPA، والتي تم تبنيها، وقد ساهم هذا في:

1. تعزيز الشفافية المالية
2. تحسين دقة التقارير المالية
3. دعم بيئة رقابية أكثر قوة واستدامة

التزام مستمر بتطوير آليات الرقابة والمراجعة

بالإضافة إلى الامتثال للمعايير الحالية، تواصل الشركة تطوير وتحسين آليات الرقابة الداخلية وإجراءات المراجعة لضمان مواكبة أحدث التحديثات في المعايير المهنية والتنظيمية، مما يعكس نهجها المستدام في تعزيز الحوكمة المالية والرقابية.

الحوكمة (تتمة)

المعايير الصادرة وغير السارية بعد

فيما يلي المعايير الجديدة التي بدأ تاريخ سريانها بعد 1 يناير 2025م.

المعايير الجديدة والتعديلات المطبقة/غير المطبقة عند إعداد القوائم المالية الموحدة لعام 2025م:

المعايير والتفسيرات والتعديلات	البيان	تاريخ السريان	التوضيح
المعيار الدولي للمحاسبة 21: آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل معيار المحاسبة الدولي 21 لإضافة متطلبات للمساعدة في تحديد ما إذا كانت العملة قابلة للصرف إلى عملة أخرى، وسعر الصرف الفوري الذي يجب استخدامه عندما لا تكون قابلة للصرف. حدد التعديل إطار عمل يمكن من خلاله تحديد معدل الصرف الفوري في تاريخ القياس باستخدام سعر صرف قابل للملاحظة دون تعديل أو استخدام طريقة تقدير أخرى.	الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025م	لا يوجد

تحفظات المراجع الخارجي على القوائم المالية

تم مراجعة البيانات المالية السنوية لعام 2025م من قبل المراجع الخارجي ولم تحتوِ على أي ملاحظات، مما يعكس دقة ونزاهة التقارير المالية للشركة وعمليات المراجعة.

بالإضافة إلى ذلك، إن عدم وجود أي ملاحظات يؤكد على التزام الشركة بالمعايير المحاسبية والشفافية المالية، مما يعد مؤشراً إيجابياً على الوضع المالي القوي للشركة.

تغيير المراجع الخارجي

لم توصِ لجنة المراجعة بتغيير المراجع الخارجي قبل نهاية فترة خطاب الارتباط خلال عام 2025م، حيث أن المراجع الخارجي قد أكمل كامل مدته وفقاً للوائح والقوانين المعمول بها.

علاوة على ذلك، فإن العلاقة بين الشركة والمراجع الخارجي قائمة على مبادئ المهنية والاستقلالية، مما يجعل عمليات المراجعة المالية تتم بدقة وموثوقية.

الإقرارات

بناءً على المراجعات والتقييمات التي أُجريت طوال العام، تؤكد لجنة المراجعة على التالي:

- تحافظ الشركة على سجلات محاسبية دقيقة وموثوقة تعكس مركزها المالي بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية والمعايير المحاسبية الدولية.
- تم تصميم وتنفيذ نظام رقابة داخلية فعال، مما يضمن أعلى مستويات الكفاءة والامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة.
- لا توجد شكوك جوهرية بشأن قدرة الشركة على مواصلة عملياتها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

الخاتمة

تؤكد لجنة المراجعة في شركة "دراية المالية" العمل المستمر مع الإدارة بتعزيز وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية، لضمان الامتثال للأنظمة والمعايير التنظيمية، وتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة. كما ستواصل اللجنة الإشراف على أنشطة المراجعة الداخلية، ومراجعة التقارير المالية بما يدعم استدامة أعمال الشركة على المدى الطويل ويعزز ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة.